www.amazigh.press

المديرة المسؤولة : أمينة ابن الشيخ أوكدورت – الإيداع القانوني : 2008/2001 - الترقيم الدولي : 1476/1114 العدد : 306-307 يوليوز-غشت 2026 / 2976 - الثمن : 5 دراهم - Euro 1.5

التاريخ والهوية الأمازيغية أي إصلاح للمناهج الدراسية؟

عِش الفرق مع فورفيات
اتصالات المغرب

عرض بدون التزام خاص بالزبناء الحواص، مصاريف تشغيل الخدمة تعادل سعر الاشتراك. المسابقة صالحة إلى غاية 31 يوليوز. للمزيد من المعلومات، زوروا موقعنا www.iam.ma

TOMBOLA

هواتف ذكية Motorola
للفـوز

اتصالات المغرب

ليس من قبيل المصادفة أن تجعل الدول من المدرسة أول فضاء لبناء الوعي الجماعي، وأن تعتبر تدريس التاريخ قضية سيادية بامتياز. فالتاريخ المدرسي ليس مجرد سرد لوقائع الماضي، بل هو الرواية التي تصوغ علاقة المواطن بوطنه، وتحدد صورة الأمة في وجدان أبنائها، وترسم حدود الانتماء والهوية.

ومن هذا المنطلق، فإن مراجعة المناهج الدراسية، يشكل فرصة تاريخية لإعادة النظر في الكيفية التي روت بها المدرسة المغربية تاريخ هذا الوطن. فالإصلاح الحقيقي لا يقتصر على تحديث الوسائل البيداغوجية أو تحديد الكتب المدرسية، بل يبدأ من مراجعة الرواية التاريخية نفسها، حتى تنسجم مع التحولات الدستورية التي عرفها المغرب، وفي مقدمتها دستور 2011 الذي حسم نهائيا في هوية المملكة، باعتبارها هوية موحدة، في صلبها الأمازيغية باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة.

لقد نشأت أجيال كاملة على تصور ضمني مفاده أن تاريخ المغرب يبدأ مع الفتح الإسلامي، وأن عمر الدولة المغربية يختزل في 12 قرنا، وأن ما قبله مجرد مرحلة غامضة لا تستحق التوقف عندها. وهذه ليست مجرد ثغرة بيداغوجية، بل اختلال في بناء الوعي الوطني، لأن المغرب لم يولد مع حدث واحد، ولم يبدأ مع حقبة واحدة، وإنما هو ثمرة مسار حضاري طويل يمتد إلى آلاف السنين.

لقد كشفت الاكتشافات الأثرية في جبل إيغود أن المغرب يحتضن أقدم بقايا معروفة للإنسان العاقل، وهو معطى غيّر فهم البشرية لتاريخها. وتنتشر في ربوع المملكة النقوش الأمازيغية، التي تعتبر شاهدة على عمق حضارة هذه الأرض، كما قامت عليها ممالك أمازيغية كان لها دور بارز في تاريخ غرب البحر الأبيض المتوسط، وتعاقبت عليها شخصيات مثل ماسينيسا ويوغرطة ويوبا وتينهينان وديهيا، وهي أسماء ينبغي أن يعرفها التلميذ المغربي كما يعرف غيرها من شخصيات التاريخ العالمي، لأنها جزء من ذاكرته الحضارية.

وليس من المقبول أن يغادر التلميذ المغربي المدرسة وهو يعرف تفاصيل حضارات بعيدة، بينما يجهل حضارة وطنه، ولا يعرف شيئا عن الممالك الأمازيغية، ولا عن تطور تيفيناغ، ولا عن الامتداد الحضاري والثقافي الذي سبق دخول الإسلام إلى المغرب.

إن استحضار هذه المرحلة لا يراد به إحياء انقسام وهمي بين ما قبل الإسلام وما بعده، فالإسلام كان ولا يزال ركيزة أساسية في الشخصية المغربية، وإنما المقصود هو التأكيد أن الإسلام وجد مجتمعا قائما، له لغته وثقافته وتنظيماته، وأن الأمازيغ لم يكونوا مجرد متلقين للحضارة الإسلامية، بل كانوا من كبار صناعها.

فالدول التي صنعت مجد المغرب الوسيط، من المرابطين إلى الموحدين ثم المرينيين، لم تكن مجرد تعاقب لأسر حاكمة، بل كانت تعبيرا عن دينامية مجتمع أمازيغي استطاع أن يبني دولة قوية، وأن يوحد المجال المغربي، وأن يربط بين الصحراء والأندلس وإفريقيا، وأن يجعل من المغرب قوة سياسية وحضارية بصمت تاريخ الانسانية.

إن هذه الصفحات ليست

أمينة ابن الشيخ

صرخة لابد منها

ملكا لفئة، بل هي ملك لجميع المغاربة، ومن حق كل طفلة وطفل مغربي أن يتعرف عليها في مدرسته.

وإذا كان تاريخ الدولة يحتاج إلى هذا الإنصاف، فإن تاريخ المقاومة الوطنية يحتاج إلى مراجعة أشجع وأعمق.

لقد رسخت المناهج الدراسية، عبر عقود، سردية ركزت على أسماء بعينها، بينما بقيت شخصيات ومحطات أخرى خارج الذاكرة المدرسية. وليس المقصود هنا التقليل من قيمة أي رمز وطني، وإنما توسيع فضاء الاعتراف ليشمل كل من ساهم في الدفاع عن الوطن.

أين عبد الله أزاكور، ملهم معركة آيت عبد الله، الذي ارتبط اسمه بإحدى أبرز ملاحم المقاومة في الجنوب المغربي؟ وأين الحاج حماد ابن الشيخ أوكدورت الذي ارتبط اسمه بإدخال السلاح من تونس دعما للحركة الوطنية وجيش التحرير، وبالدور الذي أداه في انطلاق العمل الفدائي بمدينة الرباط؟ وأين أحمد الهيبة، وموحا وسعيد، والحسين أوبهي، ورجال آيت باعمران، وآيت عطا، وسائر المقاومين الذين كتبوا بدمائهم صفحات مشرقة من تاريخ التحرير؟

إن هؤلاء وغيرهم ليسوا أبطالا جهويين، بل شخصيات وطنية تستحق أن تجد مكانها الطبيعي في ذاكرة المدرسة المغربية، لأن بناء الذاكرة الوطنية لا يكتمل بالانتقاء، وإنما بالإنصاف.

إن المطلوب اليوم ليس كتابة (تاريخ أمازيغي) موازٍ (لتاريخ عربي)، ولا استبدال مركزية بأخرى، وإنما إعادة كتابة التاريخ الوطني برؤية علمية شاملة، تعترف بجميع الروافد، وتمنح كل مرحلة وكل شخصية حجمها الحقيقي، بعيدا عن الإقصاء أو الاختزال.

لقد حسم دستور المملكة سؤال الهوية، ولم يعد مقبولا أن تظل المدرسة متأخرة عن الدستور. فكما أن تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية يقتضي حضورها في الإدارة والقضاء والإعلام، فإنه يقتضي، بالقدر نفسه، حضورها في الذاكرة الوطنية، وفي كتب التاريخ، وفي وجدان الأجيال.

إن مراجعة المناهج الدراسية ليست ورشا تقنيا، بل هي قرار سيادي يرسم صورة المغرب التي ستنتقل إلى أبنائه. وكل إصلاح لا يعيد إلى المدرسة تاريخ المغرب كاملا، من حضاراته الأمازيغية العريقة، إلى دوله الكبرى، إلى ملاحم مقاومته وتحريره، سيظل إصلاحا منقوصا، لأنه يبني المعرفة على الانتقاء، ويترك في الذاكرة فراغات لا تليق بأمة عريقة مثل المغرب.

لقد آن الأوان لأن تروي المدرسة المغربية تاريخ المغرب كما هو، تاريخ وطن ضارب في عمق الإنسانية، تشكلت هويته عبر تفاعل الحضارة الأمازيغية مع الديانات التي مرت على اراضيه، وانصهرت فيه الروافد المختلفة في مشروع وطني واحد. فالأمازيغية ليست هامشا في تاريخ المغرب، ولا مجرد مكون من مكوناته؛ إنها أحد أعمدته المؤسسة، وجزء لا يتجزأ من شخصيته الحضارية والدستورية.

وحين تنصف المدرسة هذا التاريخ، فإنها لا تنصف الأمازيغ وحدهم، بل تنصف المغرب كله، وتمنح أبناءه الحق في أن يعرفوا وطنهم كاملا، وأن يفخروا به كاملا، وأن يبنوا مستقبله على ذاكرة كاملة، لا على رواية ناقصة.

وقديما قال الحكيم الامازيغي:

ⴰⵅⵉⵔ ⵉⵍⵍⴰ ⴰⵏⴰⵔ ⵓⵔ
ⵜⵉⵏⵣ ⵣⵉⵏⵣⵔ

Agujil unna ddar ur tlli illis

يتيم من لا بنت له

وأقول:

ⵜⴰⵅⵉⵣⵉⵏⵜ ⵜⴰⵍⵍⵓⵜ
ⵍⵍⴰ ⴰⵏⴰⵔ ⵓⵔ ⵣⵉⵏⵣ
ⵓⵍⵎⵓⵣⵔ ⵍⵍⵓ

Tagujilt tammurt nna ddar ur illi umzruy nns

يتيمة تلك البلدان التي لا تاريخ لها

هيئة التحرير:
رشيد راخا (راحة)
رشيدة إمرزيك
منتصر أحولي (إثري)
خيرالدين الجامعي
نادية بودرة

الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك

القسم التقني:
خيرالدين الجامعي

السكرتارية:
رشيدة اجنايني

ملف الصحافة:
- الإيداع القانوني: 2001/0008
- الترقيم الدولي: 1476-1114
- رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أ.م.ش 046-06

الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 المحيط - الرباط
هاتف/فاكس: 83 72 72 37 05

البريد الإلكتروني:
amadalamazigh@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني:
www.amazigh.press

السحب:
مجموعة ماروك سوار

التوزيع:
سابريس

الجريدة تصدر عن شركة:
EDITIONS AMAZIGH

Editeur:
Rachid RAHA
- R.C.: 53673
- Patente: 26310542
- I.F.: 3303407
- CNSS: 659.76.13

Compte Bancaire:
BANK OF AFRICA
011.810.00.00.45.210.00.20703.89

سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

أكثر من 22 سنة في خدمة الأمازيغية

المديرة المسؤولة:
أمينة الحاج حماد
أكدورت ابن الشيخ

ارتفعت منذ سنوات أصوات عدد من المفكرين والأكاديميين والمتخصصين في التاريخ، تطالب بتحيين ومراجعة المناهج الدراسية، بما ينسجم مع المناهج العلمية الرصينة المطبقة في تدريس التاريخ ، وخاصة في ما يتعلق بالنتائج المبهرة التي حققتها الاكتشافات الأثرية والتي تفرض إعادة كتابة تاريخ المغرب، بناء على أسس جديدة.

وتفرض هذه الاكتشافات الحديثة، كذلك، توجيه الجهود نحو إعادة الاعتبار للتاريخ الأمازيغي الذي ما يزال يعاني التهميش في المناهج الدراسية المغربية الحالية.

التاريخ والهوية المغربية.. استحضار التاريخ لبناء المستقبل

محمد حنداين

* بين المثاقفة والاستلاب والهوية الاصلية

عرفت الهوية في المغرب، ومنطقة شمال افريقيا بشكل عام، خلال الفترات التاريخية تجاذبات ثقافية جديرة بالدراسة، ذلك انها ظاهرة ثقافية فريدة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط برمتها.

يكاد يكون تاريخ المغرب هو عبارة عن تاريخ المقاومة، المقاومة المسلحة للدفاع عن الأرض والمقاومة الثقافية والفكرية والحضارية للدفاع عن الخصوصية المغربية الفكرية والثقافية والحضارية. وتشكل الفترة المغربية/الرومانية في العصر القديم وفترة العصر الوسيط وكذلك فترة ما بعد الاستقلال في الفترة المعاصرة الفترات النموذجية التي تتجلى فيها هذه المقاومات كلها. ويبدو الامر وكأن التاريخ يعيد نفسه في هذه الفترات التاريخية، وتقريبا بنفس الخصوصيات وبنفس التمظهرات. وسنلاحظ خلال المسار التاريخي لهذه الفترات، دائما ما يشبه توزيعا محكما او طبيعيا للأدوار بين فئة المقاومة المسلحة، وفئة المقاومة الثقافية والفكرية، وفئة المستلبين المندمجين في منظومة القوى الاجتياحية للمنطقة. أي ان هناك من يدافع عن الأرض، وهناك من يدافع عن الفكر والثقافة و كل المظاهر الحضارية، وهناك من يفضل الاندماج في المنظومة الاجتياحية على حساب الهوية الاصلية للمغرب.

•ففي الفترة القديمة (285-40)

كانت الممالك الامازيغية (من 204ق.م عند اول ظهور لاسم باكا Baga الى وفاة الملك بوكوس Buccus 33ق.م (هي التي تسير البلاد وخاصة المنطقة الشمالية، وذلك قبل ان تقرر الإمبراطورية الرومانية اخضاع المغرب الشمالي وتولية يوبا الثاني سنة 40م بينما بقيت المناطق الجنوبية خارجة عن دالك التسيير، ولا نتوفر على معلومات تاريخية عن طبيعة الحكم في هذه المناطق. وتجدر الإشارة الى ان المغرب خلال هذه الفترة ينقسم الى منطقتين: منطقة شمال الليمس (Limes) والتي تتضمن الأراضي التي سيطرت عليها روما وتقطنها عادة النخبة الحاكمة والنخبة المثقفة في المدن الرئيسية مثل العاصمة وليلي ، وبناسا و سلا، كما يقطنها أيضا المستوطنون الذين تمت رومنتهم. ويمكن وصفها بمجال المثاقفة العميقة حيث ان الرومنة والهوية الاجتياحية هي المهيمنة على الهوية الاصلية بالرغم من ان هنالك وجود جيوب المقاومة ضد الرومنة في بعض المجالات الحضارية للمنطقة. أما منطقة جنوب الليمس وتشمل جميع مناطق الاطلس المتوسط والكبير والسواحل الأطلسية جنوب سلا في اتجاه الجنوب الصحراوي وكذلك المناطق الشرقية. وهي مجال مقاومة القبائل الامازيغية للاجتياح الروماني، اذ يشنون من حين لآخر هجمات استنزافية ضد مراكز الحراسة والمراقبة الواقعة على طول جدار الليمس، مما أدى في النهاية الى اضعاف الإمبراطورية الرومانية وانسحابها نحو الشمال. والمنطقة هي مجال الهوية الاصلية والمقاومة المستمرة ضد الهوية الاجتياحية.

•الرومنة بين الاستلاب والمقاومة

اتسم الاستعمار الروماني بالعنف العسكري والأيديولوجية المعتمدة على نظرية الرومنة، ذلك ان روما كلما احتلت منطقة معينة، تحاول جعلها نموذجا لروما في العمران وتصميم المدن، كما تحاول ان ترسخ الرومنة عن طريق التعليم والتربية. ومارست قانون الرومنة بإعطاء امتيازات لنخبة الارستقراطية داخل منطقة الليمس ومحاولة رومنتهم بطرق متعددة أهمها نقلهم الى روما للتشبع بالثقافة الرومانية، كما هو الحال للملك الامازيغي يوبا الثاني الذي تربى في روما قبل ان يحكم المغرب.

هذه النخبة شكلت الأساس الاجتماعي الذي اعتمدت عليها روما لتوسيع ثقافتها وترسيخ هويتها الاجتياحية المتعسفة على حساب الهوية الاصلية للأمازيغية. وهي التي مارست المثاقفة السلبية لصالح روما، غير انها ليست كلها منسجمة فهنالك من حاول الحفاظ على الهوية الاصلية بالرغم من اعتماد اللغة اللاتينية، والمظاهر الرمزية للرومنة، ومنها على سبيل المثال الملك يوبا الثاني كملك مثقف حاول ان لا يبتعد كثيرا عن الهوية الاصلية الامازيغية والافريقية. فقد تزوج ابنة كيلوباترا سيلين لكي يبتعد نسبيا عن روما. كما يتوفر على مكتبة سماها ليبيكا Libika نسبة الى الأصل الليبي الامازيغي.

وفي مقابل ذلك كانت فئة المقاومة المسلحة هي الفئة المدافعة عن الهوية الاصلية الامازيغية ضد الهوية الاجتياحية وضد سياسة الرومنة، ذلك انه اثار قرار روما ضم المغرب الشمالي رد فعل المغاربة في شكل المقاومة المسلحة، اذ اندلعت ثورات مسلحة ضد روما، منها ثورة تاكفريناس Tacfarinas 17-29م وكذلك ثورة ايديمون في الجنوب المغربي (44-40). وهكذا يكون دائما العمق الجبلي والجنوب الشرقي والصحراوي العمق الاستراتيجي للدفاع عن الهوية الاصلية الامازيغية ومقاومة الهوية الاجتياحية. و مع ذلك لم تتأثر الهوية المغربية في عمقها بالرغم من ان النفوذ الروماني بقي لحوالي أكثر من ثلاثة قرون.

•فترة العصر الوسيط (744-1511)

لم يتفق المؤرخون المغاربة حول طبيعة التحقيب التاريخي للمغرب ، هل يمكن ان نطبق التحقيب التاريخي المتداول من طرف المدارس التاريخية الأوروبية كمدرسة الحوليات، ام نبحث عن تحقيبا اكثر ملاءمة؟ وما هو السائد حاليا هو ما اعتمده مؤلف المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب. ويطول بنا الحديث عن مدى تطبيق التحقيب التاريخي الأوروبي على حالة المغرب .

وقد اخترنا لبداية هذه الحقبة سنة 744 وهي سنة تأسيس اول دولة مستقلة عن المشرق بعد انتهاء الغزوات الاموية في شمال افريقيا والمغرب، والتي تبدأ بتأسيس الدولة البورغواطية في منطقة تامسنا، وذلك قبل حوالي نصف قرن من تأسيس الدولة الادريسية. كما انتقينا سنة 1511 كسنة نهاية العصر الوسيط وهي سنة تأسيس الدولة السعدية بسوس. وذلك وفقا لما ذهب اليه اغلب المؤرخين من ان العصر الوسيط ينتهي بانتقال طبيعة السلطة بالمغرب من فترة الامبراطوريات الامازيغية المعتمدة على التكتلات القبلية الكبرى (المرابطون، الموحدون، والمرينيون) الى فترة دولة الشرفاء (السعديون- والعلويون) المعتمدة على ظاهرة الشرف، أي الانتقال من العصبية القبلية الى العصبية الرمزية.

وتعتبر هذه الفترة اعقد فترة في تاريخ المغرب وشمال افريقيا، لما يكتنفها من ندرة المصادر وضعفها العلمي وأحيانا تناقضها واعتماد اغلبها على ما كتبه الاخباريون العرب، مما يستلزم اخذها بكثير من الحذر العلمي، وبكثير من النسبية. هذا في الوقت الذي تكتسي فيه هذه الفترة أهمية كبرى في طبيعة التحولات التاريخية لتاريخ المغرب وخاصة منها الثقافية.

اتسمت هذه الفترة باجتياح جديد قادم من شرق البحر الأبيض المتوسط، وهو اجتياح ثان قادم من الشرق بعد حوالي 18 قرن من وصول الفينيقيين الى السواحل المغربية، بالرغم من ان الفنيقين لا يمكن إطلاق عليهم صفة الاجتياح، اذ كان قدومهم الى السواحل المغربية بهدف تجاري ولم يكن هدفا استيطانيا.

لقد وجد ولاة الامويين بلد المغرب و قد انهكته الاجتياحات السابقة (الرومان-الوندال و البيزنطيون) ووجدوا مجتمعا يختلف اختلافا كبيرا عن طبيعة المجتمع المشرقي من حيث الثقافة و اللغة و الأنظمة الاجتماعية، لذلك كان هذا اللقاء المشرقي المغربي عنيفا، بحكم طبيعة الحكم الاموي الذي يصنف الموالي من غير العرب فئة اجتماعية دونية. لقد حاول ولاة الامويين ان يكرسوا التميز تنفيذا لطبيعة الحكم المركزي، وطمس الهوية الامازيغية، تماما مثلما فعلته روما، مما أدى الى قيام ثورة مغربية شاملة أدت الى قتل وطرد ولاة المشرق، وتتمثل هذه الثورة في انتفاضة ميسرة المطغري سنة 740م تلته بعد اربع سنوات نشوء الدولة البورغواطية من طرف صالح بن طريف، وهي بداية لانفصال المغرب عن المشرق، وضد الهوية الاجتياحية.

من خلال مقارنة بين تاكفاريناس و اديمون في الفترة المغربية- الرومانية و بين ميسرة المطغري وصالح بن طريف خلال الفترة المغربية-الاموية، يبدو ان ميكانيزمات المجتمع المغربي ترفض الهوية الاجتياحية الاستئصالية و وتتشبث بالهوية الاصلية و بخصوصيات المجتمع المغربي، كلما شعرت بتهديد حقيقي. لكنه يقبل بالمثاقفة الإيجابية، في شكلها الفكري والعقدي، لذلك سنجد ان المغاربة تبنوا ديانة التوحيد كلها اليهودية، والمسيحية والإسلامية، بل أبدعوا فيها، واسسوا لها مذاهب جديدة.

يبدو ان قيام الدولة البورغواطية وطبيعة حكمها واجتهاداتها العقدية و الفكرية جديرة بالدراسة، من وجهة نظر حركة فكرية مغربية ضد الاستيلاب الاستئصالي المشرقي. واعتقد انه يتعين قراء تجربة البورغواطيين من هذه الزاوية، وليس من زاوية التخندق في ركن فكر التشطين diabolisation بدل التحليل العلمي الرصين لفهم قيام و استمرار دولة مغربية لمدة ثلاثة قرون. في مقابل دولة الادارسة التي استمرت حوالي 130سنة تقريبا. كما انه يتعين على المؤرخ ان يدرس كلا الامارتين بأدوات علمية والابتعاد عن احكام قيمية والابتعاد عن الانتقائية التي تسقط المؤرخ في فخ الذاتية، والتي يتعين على المؤرخ الابتعاد عنها، بهدف الوصول الى حقيقة الاحداث التاريخية بشكل اقرب الى الحقيقة النسبية التاريخية. ويجمع المؤرخون على ان الدولة البورغواطية اعتمدت اللغة الامازيغية بشكل يؤكد ان ذلك لم يكن كلغة وظيفة كما اعتمدها المهدي بن تومرت، ولكنه كمشروع الحفاظ على الهوية الاصلية للمغرب. ويدل على ذلك " أن القائمين على الإمارة البورغواطية التزموا اللسان الأمازيغي حتى في علاقاتهم مع غير الناطقين به، ذلك أن الحكم المستنصر بالله، الخليفة الأموي في الأندلس، أحضر في مجلسه المترجم أبا موسى عيسى بن داوود المسطاسي ليشرح له مهمة أبي صالح زمور بن موسى البورغواطي الذي وفد عليه بقرطبة سنة 352 ه/ 963 م رسولاً من أبي منصور عيسى بن أبي الأنصار عبد الله أمير بورغواطة وقتها."

بخصوص الدولة المرابطية، لم نتوفر على وثائق كافية حول طبيعة الأيديولوجية الدولة تجاه الهوية الاصلية للمجتمع المغربي، واذا كان مؤسسي الدولة المرابطية المتمثلة في السلسلة المالكية بين ابي عمران الفاسي ووكاك بن زلو و عبد الله بن ياسين، لم يتجاوزوا، على ما اعتقد، المستوى العقدي. لم تكن خصوصية الهوية الاصلية للمغرب مهددة كما هو الحال في الفترة السابقة الرومانية والاموية، لكي يفعل المجتمع تلك الميكانيزمات الكامنة بداخله للدفاع عن وجوده كمجتمع ذي خصوصيات فريدة ووجودية.

اعتمدت الدولة المرابطية على شبكة من المفكرين لترسيخ المذهب المالكي، مثل أبو بكر بن العربي وأبو الوليد بن رشد الجد، ولكن أهمهم على الإطلاق هو القاضي عياض الذي يعتبر الموجه الأيديولوجي للدولة المرابطية. لقد لعب دورا كبيرا في شرح الموطأ وتقريبه للمغاربة. وقد تم اختيار هذا المذهب لقربه من الذهنية الامازيغية والهوية الاصلية، ذلك لانسجامه مع فطرتهم الميالة للبساطة والوضوح، ومرونته في استيعاب الأعراف والعادات، ويتميز المذهب بكونه مذهباً عملياً يوازن بين النص والمصلحة. وهذا ما يظهر من العديد من النوازل الفقهية السوسية بالخصوص الذي تحقق التوازن بين الشريعة الإسلامية والأعراف الامازيغية، بين الفقه المالكي وفقه النوازل.

لم يختلف الموحدون كثيرا عن المرابطين حول أساس الدولة المغربية، بالرغم من اختلافات سياسية واضحة بين المرابطين والموحدين، والذي يظهر بين اقتصار المدرسة الفقهية المرابطية على احكام العبادات والفروع بينما اعتمد المرابطون على التوحيد وأمور تأصيل العقيدة وتنزيه الله باستخدام العقل والنقل. وليس هنالك اختلاف كبير بين الدولتين بخصوص الهوية المغربية. ان الدولتان تشتركان نفس الفقهاء الأساسيين ذلك ان أحد فقهاء الدولة المرابطية هو أبو الوليد الجد، وهو جد ابن رشد فيلسوف الدولة الموحدية.

نستنتج من خلال هذه الاحداث المصاحبة لهذه الفترة، ان المغاربة لم يختلفوا في ردودهم التاريخية اثناء الفترة المغربية-الرومانية، وكذلك خلال الفترة المغربية-المشرقية. فليس هنالك اختلاف بين ثورة تاكفاريناس وايديمون وبين ثورة مسيرة المطغري وصلاح بن طريف.

وبخصوص المثاقفة الإيجابية، فقد قام المفكرون المغاربة بعمل فكري كبير ومثاقفة إيجابية متميزة خلال هذه الفترة. فقد جعل القاضي عياض مسالة العقيدة مسالة سهلة ومنسجمة مع الذهنية الامازيغية المغربية المتسمة بالواقعية والعملية والعقلانية، تبعه في نفس الاتجاه وبشكل اسمى الفيلسوف المغربي ابن رشد، الذي ارتقى بالفكر المغربي الى العالمية، ودافع عن الفكر المغربي المتسم بالعقلانية في محاوراته مع ابن سينا. وبالرغم من ان ابن تومرت كان لديه مشروع اسلامي متشدد، يبدو من خلال تغيير أسماء الأشخاص وخاصة المقربين اليه والذين يحملون أسماء امازيغية، الا انه حافظ على استعمال اللغة الامازيغية وألف بها لتسهيل نشر عقيدته الاشعرية ودعوته للإمامة، بل ورد في المصادر انه الزم فقهاء مسجد بفاس ان يكونوا يتحدثون اللغة الامازيغية. وذلك ما

اقدم عليه الموحدون "غداة دخولهم مدينة فاس في عهد الخليفة عبد المؤمن، حيث عمدوا إلى عزل خطيب جامع القرويين، الفقيه مهدي بن عيسى، رغم أنه "كان من أحسن الناس خ لقا وخُلقاً، وأفصحهم لسانا وأكثرهم بيانا)...(وقدموا مكانه الفقيه الصالح المبارك علي بن عطية لأجل حفظه للّسان البربري، لأنهم كانوا لا يقدمون للخطابة والإمامة إلا من يحفظ التوحيد باللّسان البربري".

يبدو انه من خلال الفترة المرابطية والموحدية ان الهوية الاصلية لم تتعرض لاي تهديد مباشر، كما هو الحال في فترة ولاة الامويين، مما يتناسب معه رد فعل البورغواطيين. ذلك أن الامازيغية الصنهاجية و المصمودية هي التي تحكم، وقامت من خلال مفكريها بمثاقفة كبيرة جعلت المغرب مركزا وقويا في الغرب الإسلامي.

• الفترة المعاصرة (1930-2001)

طيلة العصر الحديث المتسم بانتقال نظام الدولة من العصبية القبلية الامازيغية الى نظام مبني على أساس العصبية الرمزية بنشوء الدولة السعدية وبعدها الدولة العلوية. وخلال هذه الفترة لم يكن هنالك ما يهدد الهوية الاصلية للمجتمع المغربي، بالشكل الذي تحدثنا عنه خلال الفترتين الرومانية والاموية. كان المخزن المغربي يسير البلاد عن طريق القوة المادية في مجال الطاعة، وعن طريق القوة الرمزية في مجال البيعة. ويحاول ان يقف في وجه الاطماع الخارجية كالعثمانيين والايبيريين، واستمر الامر على ذلك الحال الى وقوع معركة ايسلي سنة 1844. وتشكل معركة ايسلي بداية مرحلة جديدة استفاق فيها المغرب على القوة الاروبية، فمعركة ايسلي تختلف عن معركة وادي المخازن، وان الظرفية الدولية تختلف كثيرا عن ظرفية الملك البرتغالي سان سباستيان. وكان على المغرب طيلة 68 سنة ما بين 1912-1844 ان يحاول تدبير الهيمنة الاوربية المتمثلة في العديد من الإصلاحات قام بها المغرب في الإدارة والجيش والضرائب، وتقوية النخبة المثقفة في شكل البعثات العلمية الى أوربا. غير ان كل ذلك لم يجنب المغرب الوقوع في الأخير في استعمار اوربي يتسم بنوع من الخصوصية المسماة "الحماية" والتي حافظت نسبيا على بقاء الهوية الاصلية للمجتمع المغربي في جعل المخزن والسلطان هو المصاحب للإدارة الاستعمارية. ان نظام الحماية الذي طبقه الجنرال ليوطي مكن المغرب من المحافظة على كثير من خصوصياته، بالرغم من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

بتوقيع معاهدة الحماية سنة 1912 سيشعر المغرب مرة أخرى انه مهدد، كما كان الامر في الفترة الرومانية والفترة الاموية، ستندلع ثورات ومقاومة ضد الاستعمار، ففي منطقة الريف لم يكن هناك أي اختلاف بين ثورة تاكفاريناس سنة27م وبين ثورة محمد عبدالكريم الخطابي سنة 1921 ، كما انه ليس هنالك فرق بين ثورة ايديمون سنة 40م في الجنوب و ثورة احمد الهيبة سنة 1912، كما انه ليس هنالك أي اختلاف بين ثورة ميسرة المطغري سنة 740م و بين ثورة موحا وحمو الزياني سنة 1914 ونفس الشيء بالنسبة لثورات أخرى كانتفاضة عسو وبسلام ببوكافر و مقاومة عبدالله زكور بسوس.

كل هذه الثورات الممتدة عبر كل هذه الفترات، كانت لها نفس الأهداف، وهي الدفاع عن الأرض والانسان والهوية الاصلية وضد الهوية الاجتياحية. ولا يجب باي حال من الأحوال تفضيل ثورة على أخرى ما دام الامر يتعلق بالدفاع عن المغرب والانسان، فالمؤرخ ينظر الى جميع الفترات التاريخية نظرة موضوعية لكون هذه الفترات عبارة عن سلاسل ترتبط فيما بينها بالزمن التاريخي الممتد والذي لا يقبل اية قطيعة. لقد ساد لفترة طويلة سواء لدى بعض المؤرخين ولدى منظري البرامج التعليمية بالمغرب هيمنة النظرة الانتقائية لهذه الفترات، فيتم ابراز فترة على أخرى، وامارة على أخرى، وتفضيل مقاومة على أخرى، وهو ما يعاكس النظرة الموضوعية التي هي شرط من الشروط الأساسية لكتابة تاريخ معين.

• الحركة الوطنية والهوية الاجتياحية

سنجد مرة أخرى ان رد فعل المجتمع المغربي في هذه الوضعية يشبه الى حد كبير وضعية الفترة الرومانية المغربية، اذ كان هنالك مجالين مجال داخل الليمس وهو مجال المثاقفة والتفاعل السياسي مع المحتل، ومجال خارج الليمس وهو مجال المقاومة. نجد نفس الوضع خلال فترة الاستعمار بين مجال المقاومة التي تحثثنا عنها ومجال الحواضر التي ظهرت فيها نخبة مثقفة تتفاعل سياسيا مع الحماية، اذ بدأت في الأول بالمطالبة بالإصلاحات قبل ان تطالب بالاستقلال.

في هذا المقام لن ندخل في تفاصيل الحركة الوطنية وعلاقتها بالمقاومة المسلحة، فالمجال لا يسمح بذلك، إضافة انه كتب الكثير عن تاريخ الحركة الوطنية. وما يهمنا هنا هو كيف تفاعلت الحركة الوطنية مع الهوية المغربية الاصلية في مقابل الهوية الاجتياحية؟

لا يسع المقام للخوض في تفاصيل نشأة الحركة الوطنية فقد ألف حولها الكثير، ولكن سنركز فقط عن محاولة الإجابة على السؤال المطروح أعلاه.

انضم كل من محمد الفاسي ومحمد حسن الوزاني وبلافريج وعبد الخالق طوريس وهم زعماء الحركة الوطنية إلى اللجنة السورية الفلسطينية في عصبة الأمم، برئاسة الشيخ شكيب أرسلان، الأمير الصحفي وعدو فرنسا؛ بل وأنشأوا فرعًا لها في المغرب، تحت اسم اللجنة الإسلامية الشاملة للدفاع الديني. «سافروا مرات عديدة إلى جنيف للتشاور مع سيدهم المشترك، الشيخ أرسلان وقد تعلموا في مدرسته جزئيًا كيفية البحث عن كل الدعم الذي تقدمه أوروبا، من خلال أحزابها اليسارية المتطرفة، بسخاء لأعدائه"

تجمع ادبيات الحركة الوطنية والمتأثرة أساسا بفكرة شكيب أرسلان الذي أمن ان العروبة والإسلام صنوان لا يفترقان، وان العرب هم قوام الدولة الإسلامية. كما كان يدافع عن الدولة العثمانية ونظامها الإسلامي باعتبارها حامية للدول الإسلامية. خذه الأفكار هي التي شكلت الخيط الثابت في ادبيات الحركة الوطنية المغربية. وهو ما يفسر، على ما يبدو، طبيعة التوجه السياسي لزعماء الحركة الوطنية، والمتمثل في وثيقة المكالبة بالإصلاحات التي رفعتها "كتلة العمل الوطني" الى السلطات الفرنسية الاستعمارية بالمغرب في سنة 1934 والتي تتضمن في بندها الرابع المطالبة ب "نظام سياسي شوري شبيه بنظام الحكم في البلاد العربية الإسلامية في الشرق".

وانطلاقا من تلك الأيديولوجية قام زعماء الحركة بعد الاستقلال برفض كل ما يخرج عن مقولة العروبة والإسلام. وقاموا بتأسيس مدرسة مغربية تعتمد ترسيخ اللغة العربية وتعريب السكان والأرض وازاحت كل ما يمكن ان يشوش على وحدة اللغة والدين وكل ما هو خارج عن العروبة والاسلام. وأصبحت اللغة والثقافة الامازيغيتين مغيبة بل الحديث عنها شبه محظور. كما ان التاريخ المغربي تم انتقائه بشكل يتناسب مع النظرة المشرقية للحركة الوطنية، وتم تهميش التاريخ القديم المغربي، وكذلك مختلف الدول والامارات المغربية التي لا تتناغم مع النظرة المشرقية، كالدولة البورغواطية. وأصبحت الهوية المغربية التي ارادت ان ترسخها الحركة الوطنية هي هوية عربية خالصة.

• الحركة الامازيغية وإعادة التوازن للهوية الاصلية للمغرب

وانسجاما مع البند الرابع لوثيقة المطالبة بالإصلاحات المقدمة للحماية الفرنسية، أسست الحركة الوطنية نظاما سياسيا يتطابق مع الأنظمة السياسية للدول المشرقية، بعيدا عن الخصوصيات المغربية وبعيدا عن التراكم التاريخي للامة المغربية. وأصبحت كل الأنظمة الأيديولوجية للدولة المغربية ما بعد الاستقلال بدأ من التعليم والاعلام والشؤون الدينية والشؤون الثقافية تتناغم مع الثقافة المشرقية. وفي المقابل تم تهميش كل ما يتعلق بالمغرب العميق، و الثقافة العميقة و الفكر المغربي العميق والاصالة المغربية، واستمر الامر على ذلك المنوال الى ان بدأت الحركة الامازيغية في الظهور الفعلي والعلني خلال السبعينيات والثمانينيات، بـتأسيس الجمعيات الثقافية التي تهتم بالثقافة الامازيغية و الهوية الاصلية للمجتمع المغربي، وظهرت اول جمعية في هذا المجال وهي الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي (AMREC) عام 1967 كبداية، و وتوالت ظهور العديد من الجمعيات ذات نفس الأهداف وتعمقت هذه الحركة عقب أحداث "الربيع الأمازيغي" عام 1980، لتنتقل من العمل السري إلى النضال العلني، مطالبة بالاعتراف بالهوية واللغة والثقافة الأمازيغية، وعرفت زخماً قوياً مع اعلان "ميثاق اكادير" سنة 1991 كبداية للمطالبة بالهوية الاصلية للمغرب .

هناك من اعتبر هذا الميثاق بمثابة رد فعل تاريخي حول وثيقة المطالبة بالإصلاحات السابق ذكره، ذلك ان روح هذا الميثاق العميق هو بالفعل الرجوع الى عمق الهوية الاصلية الممتدة للمجتمع المغربي، ومحاولة لاعادة التوازن للفكر المغربي وللمجتمع المغربي والمغاربي بشكل اعم.

بدات الحركة الثقافية الامازيغية بالبحث العلمي في اللسانيات والتاريخ والانتروبولوجية، وبشكل مواز اطلقت ورشا من المناظرات الفكرية و الندوات الثقافية والسجالية لا قناع الفاعلين السياسيين و المفكرين بصواب رؤية الوحدة في التنوع الذي هو شعار الحركة الامازيغية قبل ان تضيف الى ذالك الشعار شعارا اخر وهو "اوال- افكان- اكال" اللغة- و الأرض – والانسان" الذي اصبح شعار النضال الشبابي و الفكري حول مفهوم الهوية ومفهوم المغرب و علاقته مع محيطه الافريقي و المتوسطي والمشرقي. اعتبرت الحركة الثقافية نفسها امتدادا للمقاومة المسلحة ضد الهوية الاجتياحية، بحملها شعار المقاومة الثقافية ضد التيارات الدخيلة على الهوية المغربية سواء على المستوى الثقافي و اللغوي و الخصوصية الدينية للمجتمع المغربي. واعتمادا على قوة التحليل العلمي وعلى منهجية الفكر النسبي والانخراط في الحداثة بمفهومها المغربي، اصبح فكر الحركة الامازيغية فكرا قويا يحسب له حساب. إضافة الى اعتماده على فكر الدفاع عن المغرب كارض كجغرافية وكحضارة في مقابل فكر تذويب المغرب في عوالم افتراضية كالعالم العربي او العالم الإسلامي.

وامام قوة مطالب الحركة الامازيغية، تمكن المغرب من استرجاع هويته الاصلية بالمصادقة على دستور 2011 الذي يشكل حدثا تاريخيا ومفصليا في تاريخ المغربي.

نستنتج مرة أخرى ان المجتمع المغربي يفرز ميكانيزمات دفاعية كلما شعر بتهديد وجودي، فكما راينا في المراحل السابقة مع ثورات مغربية ضد روما وكذلك ثورات ضد الامويين، وضد الايبيريين وكذلك ثورات مسلحة ضد الحماية الفرنسية و الاسبانية، ظهرت ثورات ثقافية ضد الاستيلاب الهوياتي، والمتمثل في ظهور الحركة الثقافية الامازيغية كثورة ثقافية ضد الاستيلاب الهوياتي و المثاقفة السلبية، لترجع المغربي الى التصالح مع هويته الاصلية الممتدة و استرجاع قوة الفكر المغربي و خصوصياته التاريخية و الحضارية.

القلق الهوياتي le malaise identitaire ومحاولات التجاوز

الهوية كما أسلفنا هي الشعور بالانتماء لجماعة معينة تتقاسم نفس القيم ونفس الأرض ونفس التراكم التاريخي. ويعبر الفرد داخل تلك الجماعة والأمة بشعور الانتماء و الحماية و الاستقرار النفسي النابع من الشعور الجمعي المشترك. كالقول انك" مغربي" هذا الانتماء يحال على مجموعة من القرائن التي تجعلك مطمئن قرينة الاسرة, قرينة الأصل، قرائن القيم والتاريخ الجمعي المشترك الذي يبدأ أولا بالأسرة و القبيلة والجهة ثم الوطن بأكمله. هذا الشعور يجعلك مستقرا في هويتك الممتدة.

والقلق الهوياتي هو أزمة الهوية الوطنية الناتجة عن عدم توضيحها وتصبح هوية مبلقنة. identité fragmentée وتنتج هذه الظاهرة، التي توصف غالبًا بـ"التشرذم" أو التفكك، عن صراع بين هويات متعددة وأمة يُنظر اليها على انها امة ناقصة او غير كاملة.

لذلك فان الانتماء والشعور به ليس ثابتا ومطلقا، فقد تعتريه تحولات جزئية او كلية حسب اكتساب مرجعيات أخرى، وايديولوجيات يقتنع بها الفرد خلال مسار حياته، او ظروف محلية او دولية تساهم في تغيير نظرته الى هويته. وقد ساهمت ظاهرة العولمة وسرعة انتشار التكنولوجية الرقمية و خاصة في مجال الاعلام الرقمي الدولي، فاصبح العالم كله قرية صغيرة، ولم تعد الحدود الجغرافية التي كانت تحدد هوية الفرد و الجماعة تلعب دورها، كما ان التأثير المعرفي والإعلامي لم يعد محددا في مجال الوطن، كما لم يعد مقتصرا في الأدوات الأيديولوجية للدولة، بل اصبح التأثير عابر للقارات، وتواجه الدول حاليا صراعا كبيرا بين المضمون المعرفي الذي تلقنه لمواطنيها وبين المضمون المعرفي الذي يتلقاه المواطنون عبر القنوات العابرة للقارات. لقد اصبح التحدي الكبير لدى الدول و خاصة دول العالم الثالث هو قدرتها على حماية مواطنيها من التأثير العابر للقارات والمعادي للهوية الوطنية.

وبخصوص المغرب مثله مثل اغلب دول شمال افريقيا والعالم الثالث، يواجه معضلة كبيرة في حماية هويته الوطنية واستمرار الدفاع عنها والافتخار بها. دالك ان قسما من المواطنين تبنوا هويات أخرى افتراضية تجعل من المغرب كوطن وكبلد جزءا متناهيا في الصغر داخل تلك الهويات الافتراضية. فالشعور بهوية الامة الإسلامية والدفاع عنها والنضال من اجل تحقيقها على ارض الواقع يشكل تهديدا حقيقيا لهوية الدول، ويدخل في هذا الاطار تيارات الإسلام السياسي بكل تلاوينه. فهذه الجماعات لا تشعر بالانتماء للهوية المغربية الا في اطار "الامة الإسلامية" او "الخلافة الإسلامية" وانهم لن يشعروا بالاستقرار الهوياتي الا في تحقيق هذه الدولة الافتراضية، و لذلك نجد ان اغلب الذين ينتمون الى هذه الجماعات تخلوا عن اوطانهم الاصلية و هويتهم الاصلية ليلتحقوا بالشام ابان اعلان "داعش" لدولة الخلافة الإسلامية، كما انهم انتقلوا فيما بعد الى أفغانستان الوطن الذي يشعرون فيه بهويتهم.

الى جانب هذه الجماعات المؤثرة بإيديولوجية الإسلام السياسي، نجد تيارا اخر يعيش هوية افتراضية تتجاوز الهوية المغربية، وهو تيار القومية العربية الذي يحلم بتحقيق وطن قومي عربي. وكما راينا عند تيار الإسلام السياسي، فان هذا التيار لا يرى في المغرب الا جزءا صغيرا ضمن "الوطن العربي" المزعوم. وقد تكونت أحزاب وجمعيات تحمل هذا النظرة المصغرة لوطنهم المغرب. والفوا العديد من المؤلفات والدراسات التي تحاول ربط المغرب بالمشرق، واعتباره فقط جزء من دالك الوطن المفترض. وبالرغم من ان هذا التيار العروبي قد تقلص نفوذه الا انه اثر كثيرا على الهوية الاصلية للمغاربة، وجعلت اغلبهم مستلبين يعيشون بأجسادهم في وطنهم، و يعيشون بأرواحهم في اوطان أخرى.

يشعر أصحاب جماعات الإسلام السياسي والتيار القومي العروبي بقلق هوياتي malaise identitaire وعدم الاستقرار الهوياتي لان المغرب ليس هو الوطن المفترض الذي يحلمون به. ويحاولون بشتى الوسائل وفي كل المناسبات جعل المغرب يقترب من ذلك الوطن او الامة المفترضة، وذلك عبر معارضتهم الشديدة وبشتى الطرق الملتوية للثقافة الامازيغية واللغة الامازيغية، لكونها الهوية الاصلية الممتدة للمغرب ولكنها تشكل شيئا ناشزا ومشوشا في المنظومة الثقافية واللغوية للوطن العربي والامة المشرقية. كما انهم يتعاطفون عبر الكتابات والبيانات والمسيرات مع القضايا المشرقية على حساب القضايا القومية لوطنهم المغرب، ليس لانهم ضد القضايا المغربية، ولكنهم يشعرون بالاستقرار الهوياتي و الانتماء والحماية الجماعية في تلك المسيرات الجماهيرية، ويشعرون بالافتخار و الزهو خلال تلك المسيرات، ولا يريدون ان تنتهي, لذلك يستغلون ادنى مناسبة مشرقية للخروج في تلك المسيرات ليعبروا عن شعورهم بالهوية الافتراضية التي يبحثون عنها. وتراهم لا يفتخرون بالإنجازات التي يحققها المغرب (كرة القدم مثلا) في مجالات متعددة في الرياضة والدبلوماسية والعلاقات الخارجية، لأنها ليست هي إنجازات الوطن المفترض. كل ذلك يعكس الشعور بالقلق الهوياتي.

والمغرب ليس البلد الوحيد الذي يعرف هذه الظاهرة، بل مجموعة من الدول في مختلف بقاع العالم تعرف هذه الظاهرة، وتستفحل كلما توسعت العولمة. ففي اوروبا انتشر بحدة القلق الهوياتي خاصة بالنسبة لاجيال المهاجرين الذين لم يستطيعوا الاندماج في المنظومة الفكرية و الثقافية الاروبية، وخلقوا جماعات متطرفة تحلم بتحويل المجتمع الأوربي الى الوطن الذي يتوافق مع هويتهم المتخيلة، لذلك يواجه المجتمع الأوربي الحداثي مشكل القلق الهوياتي الذي يحمله أبناء المهاجرين من الجيل الثاني و الثالث.

كما ان الدول المشرقية تعرف هذه الظاهرة بشكل اكثر خطورة، اذ ان الأيديولوجيات العابرة للقارات أصبحت تهدد بعض الدول في وجودها و سيادتها، حيث فشلت هذه الدول في حصر هذه الخطورة، وهذا ما يتعلق باختراق الأيدولوجية الشيعية والإسلام السياسي لأمنها القومي والداخلي. وينطبق هذا على لبنان واليمن وسوريا والعراق.

وبناءا على ذالك فان دراسة التاريخ المغربي كما هو في المدارس و الجامعات المغربية امر ملح و ضروري لتنمية الهوية المغربية وحصانتها من كل استيلاب

المفتش والخبير التربوي عبد الرزاق بن شريج في حوار مع "العالم الأمازيغي":

ينبغي أن يقدم المنهاج تاريخ المغرب باعتباره مسارا حضاريا متصلا... فالمطلوب ليس بناء ذاكرة انتقائية وإنما بناء وعي تاريخي

يشهد النقاش حول مراجعة المناهج الدراسية بالمغرب دينامية متجددة، خاصة بعد شروع اللجنة الدائمة لتجديد وملاءمة المناهج والبرامج في مراجعة مقررات السلكين الابتدائي والإعدادي. وتُعد مادة التاريخ من أكثر المواد ارتباطًا بهذا الورش، بالنظر إلى دورها في بناء الوعي التاريخي، وترسيخ قيم المواطنة، وتعزيز المعرفة بمسار تشكل الدولة والمجتمع المغربي.

وفي ظل التحولات التي يشهدها البحث التاريخي والأثري، وتنامي مصادر المعرفة الرقمية، تبرز أسئلة جوهرية حول مدى مواكبة المنهاج المدرسي لهذه المستجدات، وحول الكيفية التي يمكن بها تحقيق التوازن بين الدقة العلمية والوظيفة التربوية للمدرسة.

ولمناقشة هذه القضايا، أجرت جريدة العالم الأمازيغي هذا الحوار مع الأستاذ المفتش والخبير التربوي عبد الرزاق بن شريج، حيث يقدم قراءة في مرتكزات إصلاح تدريس التاريخ، ويقارب أبرز الرهانات العلمية والتربوية المرتبطة بتطوير المنهاج، بما يستجيب للتحولات المعرفية ويعزز مكانة التاريخ في بناء وعي الأجيال.

حاورته رشيدة إمرزيك

*** تنكب اللجنة الدائمة لتجديد وملاءمة المناهج والبرامج على مراجعة مقررات السلكين الابتدائي والإعدادي. برأيكم، ما المرتكزات التي ينبغي أن تؤطر مراجعة مادة التاريخ في هذه المرحلة؟**

** في تقديري، لا ينبغي النظر إلى مراجعة منهاج التاريخ باعتبارها مجرد تحديث لمحتويات المقرر، وإنما باعتبارها مراجعة للرؤية التي تؤطر تدريس التاريخ داخل المدرسة المغربية، فهذه المادة لا تؤدي وظيفة معرفية فحسب، بل تضطلع أيضًا بدور تربوي ومجتمعي في بناء الذاكرة الجماعية وترسيخ الوعي بالانتماء الوطني، وقد أشار عالم الاجتماع موريس هالبفاكس إلى أن الذاكرة الجماعية تُبنى داخل الأطر الاجتماعية، وتظل المدرسة إحدى أهم المؤسسات التي تسهم في نقلها وتنظيمها،

ومن هذا المنطلق، يفترض أن تنسجم مراجعة المنهاج مع التوجهات الكبرى للإصلاح التربوي بالمغرب، وفي مقدمتها القانون الإطار رقم 51.17، الذي أكد على ترسيخ الهوية الوطنية الموحدة والغنية بتعدد روافدها، وعلى تطوير المناهج بما يواكب التحولات العلمية والتربوية، وهذا يقتضي أن يصبح المنهاج وثيقة دينامية تخضع للمراجعة الدورية، حتى تعكس ما يستجد في البحث التاريخي والأثري، بدل أن تبقى ثابتة لسنوات طويلة رغم تطور المعرفة.

إن المنهاج المدرسي ليس مجرد تجميع للمعارف، بل هو تعبير عن اختيارات المجتمع في مجال التربية والتكوين، ولذلك فإن مراجعته ينبغي أن تستند إلى رؤية تربوية واضحة تحدد نوع المواطن الذي تسعى المدرسة إلى تكوينه، مع الحفاظ على التوازن بين الدقة العلمية والوظيفة التربوية لمادة التاريخ.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يقدم المنهاج تاريخ المغرب باعتباره مسارًا حضاريًا متصلًا، تشكل عبر تفاعل مختلف روافده الثقافية والحضارية داخل مشروع الدولة المغربية عبر التاريخ، بما يعزز لدى المتعلم فهمًا متوازنًا لهويته الوطنية، ويحصنه من القراءات التجزيئية أو الاختزالية للماضي. فالمطلوب ليس بناء ذاكرة انتقائية، وإنما بناء وعي تاريخي مؤسس على المعرفة العلمية، وقادر على الجمع بين الموضوعية الأكاديمية والوظيفة التربوية للمدرسة.

*** إلى أي حد تعكس المناهج الدراسية الحالية التاريخ المغربي في مختلف مراحله الحضارية، وإلى أي مدى تواكب تطورات البحث التاريخي والأثري والاكتشافات الأركيولوجية؟**

** يمكن القول إن المناهج الحالية لامست جزءا هاما من المراحل الكبرى لتاريخ المغرب، وأسهمت في ترسيخ عدد من المحطات المؤسسة في الوعي التاريخي للمتعلمين، غير أن هذا لا يمنع من القول إنها أصبحت في حاجة إلى تحيين علمي ومنهجي، خاصة وأن جزءًا مهمًا من مضامينها أعد في سياق معرفي يختلف عما يعرفه البحث التاريخي والأركيولوجي اليوم من تطورات.

فخلال العقدين الأخيرين، حققت الجامعات المغربية ومؤسسات البحث، إلى جانب البعثات العلمية الوطنية والدولية، نتائج مهمة في مجالات التاريخ والآثار، سواء من خلال الاكتشافات الميدانية أو بفضل تطور مناهج البحث وتقنيات التأريخ والتحليل، ويكفي أن نستحضر الاكتشافات التي شهدها موقع جبل إيغود، والتي أعادت إبراز المكانة العلمية للمغرب في دراسة تاريخ الإنسان، لندرك أن المعرفة التاريخية ليست معرفة مكتملة، بل هي مجال يتطور باستمرار كلما ظهرت معطيات علمية جديدة.

غير أن التحدي الحقيقي لا يكمن في إنتاج هذه المعرفة، وإنما في قدرتنا على نقلها إلى المدرسة في صيغة تربوية مناسبة، فالمنهاج المدرسي ليس نسخة مختصرة من البحث الجامعي، وإنما هو نتاج ما يسميه المختصون بالتحويل الديداكتيكي؛ أي إعادة بناء المعرفة العلمية بما يحافظ على دقتها، وفي الوقت نفسه يجعلها قابلة للتعلم وفق الخصائص النمائية للمتعلمين.

ومن هنا، تبدو الحاجة إلى إرساء آلية مؤسساتية للمراجعة الدورية للمناهج، تضمن استمرار الصلة بين الجامعة والمدرسة، حتى يظل تدريس التاريخ مواكبًا لتطور المعرفة العلمية، وقادرًا على تنمية وعي تاريخي يقوم على الدليل والبحث، لا على المعلومات التي قد تصبح، مع مرور الزمن، في حاجة إلى مراجعة أو تدقيق.

*** كيف يمكن للمناهج الدراسية أن تقدم تاريخ المغرب بما يعكس عمقه الحضاري وتنوع روافده، مع الحفاظ على الموضوعية العلمية وبناء الوعي الوطني؟**

** لا أعتقد أن هناك تعارضًا بين إبراز العمق الحضاري للمغرب وتعدد روافده، وبين بناء وعي وطني جامع، لأن الهوية الوطنية نفسها تشكلت تاريخيًا من خلال تفاعل هذه المكونات داخل مسار واحد، وقد عبر دستور المملكة لسنة 2011 عن هذا التصور حين أكد أن الهوية المغربية موحدة وغنية بتعدد روافدها، وهو ما يشكل مرجعية مهمة عند بناء المناهج الدراسية.

أما من الناحية العلمية، فإن تدريس التاريخ ينبغي أن يستند إلى نتائج البحث الأكاديمي الموثق، بعيدًا عن الانتقاء أو الإقصاء أو إسقاط التصورات المعاصرة على أحداث الماضي، فالمطلوب ليس إنتاج رواية تخدم توجهًا معينًا، وإنما تمكين المتعلم من فهم كيفية تشكل المجتمع والدولة المغربية عبر مختلف مراحلها التاريخية، في ضوء الأدلة التاريخية والأثرية المتاحة.

وتربويًا، لا تقتصر وظيفة المنهاج على نقل المعرفة، بل تمتد إلى بناء تمثلات متوازنة لدى المتعلم عن وطنه، ولذلك، فإن إبراز الروافد الحضارية المختلفة ينبغي أن يتم باعتبارها عناصر أسهمت، عبر التفاعل التاريخي، في بناء الشخصية المغربية، لا باعتبارها هويات متقابلة أو

> ينبغي أن يقدم المنهاج تاريخ المغرب باعتباره مسارًا حضاريًا متصلًا، تشكل عبر تفاعل مختلف روافده الثقافية والحضارية داخل مشروع الدولة المغربية عبر التاريخ، بما يعزز لدى المتعلم فهمًا متوازنًا لهويته الوطنية
>
> ****
>
> نجاح منهاج التاريخ يقاس بقدرته على تحقيق التوازن؛ أي الجمع بين الأمانة العلمية في عرض الوقائع، والوظيفة التربوية في بناء مواطن واع بتاريخ بلاده، ومدرك أن تنوع روافدها الحضارية كان، عبر التاريخ، مصدرًا من مصادر غناها ووحدتها.

روايات متنا فسة ، فكلما استطاع المنهاج أن يربط بين التاريخ المحلي والجهوي، وبين التاريخ الوطني العام، أسهم في ترسيخ الانتماء الوطني، وفي الوقت نفسه نمّى لدى المتعلم فهمًا أكثر عمقًا وتعقيدًا للماضي.

وعليه فإن نجاح منهاج التاريخ يقاس بقدرته على تحقيق هذا التوازن؛ أي الجمع بين الأمانة العلمية في عرض الوقائع، والوظيفة التربوية في بناء مواطن واع بتاريخ بلاده، ومدرك أن تنوع روافدها الحضارية كان، عبر التاريخ، مصدرًا من مصادر غناها ووحدتها.

*** ما المعايير العلمية والتربوية التي ينبغي اعتمادها عند اختيار الأحداث والشخصيات التاريخية التي تتضمنها الكتب المدرسية؟**

** أرى أن اختيار الأحداث والشخصيات التاريخية ينبغي أن يخضع لمعايير علمية وتربوية واضحة، لأن الكتاب المدرسي لا يستطيع، بطبيعته، أن يستوعب كل الوقائع أو جميع الشخصيات التي عرفها تاريخ المغرب، ومن ثم، فإن عملية الاختيار ليست إقصاءً للتاريخ، وإنما هي بناء تربوي يستند إلى غايات محددة.

ويتمثل المعيار الأول في القيمة التاريخية للحدث أو الشخصية، أي مدى إسهامها في تفسير التحولات الكبرى التي عرفها المغرب، سواء على مستوى بناء الدولة، أو تطور المجتمع، أو الإشعاع الحضاري والعلمي والثقافي، كما ينبغي أن يستند هذا الاختيار إلى نتائج البحث الأكاديمي الموثق، بعيدًا عن الاعتبارات الظرفية أو الأحكام المسبقة.

أما المعيار الثاني، فهو التوازن المنهاجي، بحيث تعكس المضامين مختلف المراحل التاريخية، ومختلف المجالات الجغرافية، وتنوع الإسهامات التي عرفها المغرب عبر تاريخه، دون إفراط في التركيز على فترة أو مجال بعينه، فالتوازن لا يعني المساواة العددية بين الفترات، وإنما تمثيلها بما يتناسب مع أهميتها في تفسير المسار التاريخي العام.

وتربويًا، ينبغي أن تخدم الأحداث والشخصيات المختارة أهداف التعلم، فلا يكون حضورها لمجرد التعريف بأسماء أو تواريخ، بل لأنها تساعد المتعلم على فهم العلاقات بين الأسباب والنتائج، وإدراك سيرورة بناء الدولة والمجتمع، واكتساب أدوات التفكير التاريخي، فالقيمة التربوية للمنهاج لا تقاس بعدد المعلومات التي يقدمها، وإنما بقدرته على تحويل المعرفة التاريخية إلى فهم أعمق للماضي وإلى وعي أكثر نضجًا بالحاضر.

*** هل يحتاج إصلاح مادة التاريخ إلى مراجعة المضامين فقط، أم يشمل أيضًا طرائق التدريس والتقويم وتكوين الأساتذة؟**

** من الصعب اختزال إصلاح مادة التاريخ في مراجعة المضامين فقط، بل إنني أعتقد أن من المفيد هنا التمييز بين البرنامج باعتباره يتصل أساسًا بالمضامين والموضوعات الدراسية، وبين المنهاج بمفهومه الأوسع، الذي يشمل أيضًا الأهداف والكفايات، وطرائق التدريس، والتقويم، والوسائط التعليمية، وتكوين المدرسين، ولذلك فإن أي إصلاح حقيقي ينبغي أن ينصرف إلى المنهاج في شموليته، لا إلى أحد مكوناته فقط.

ومن هذا المنطلق، فإن تحديث المضامين، على أهميته، يظل غير كافٍ إذا لم يصاحبه تطوير في طرائق التدريس، فالتوجهات التربوية الحديثة، كما أكد القانون الإطار رقم 51.17، تدعو إلى الارتقاء بجودة التعلمات وتنمية الكفايات، وهو ما يقتضي الانتقال من التركيز على استظهار الأحداث والتواريخ إلى تنمية التفكير التاريخي؛ أي تمكين المتعلم من تحليل الوثائق، وفهم السياقات، والتمييز بين الوقائع التاريخية وتفسيراتها، وربط الماضي بقضايا الحاضر.

ويمتد الإصلاح كذلك إلى التقويم، لأن تقويم المتعلم ينبغي ألا ينحصر في قياس قدرته على استرجاع المعلومات، بل في مدى تمكنه من توظيفها في التحليل والاستدلال وبناء الأحكام المدعمة بالحجج، وهذا ينسجم مع التوجهات الديداكتيكية التي تجعل من التقويم جزءًا من عملية التعلم، وليس مجرد أداة لقياس الحفظ.

ويبقى تكوين المدرسين حجر الزاوية في أي إصلاح، فحتى أفضل المناهج تظل محدودة الأثر إذا لم يجد المدرس التكوين والدعم اللازمين لتحويلها إلى ممارسات صفية فعالة، لذلك، فإن إصلاح تدريس التاريخ يبدأ من المنهاج، لكنه لا يكتمل إلا ببناء كفايات الفاعل التربوي القادر على مواكبة تطور المعرفة التاريخية، واستثمار المصادر والوسائط الرقمية، وتنمية الحس النقدي والوعي التاريخي لدى المتعلمين.

*** في ظل تعدد مصادر المعرفة التاريخية خارج المدرسة، كيف يمكن للمنهاج أن يحافظ على مكانته في بناء الوعي التاريخي لدى المتعلمين؟**

الحضور الأمازيغي في المقررات الدراسية

مهدية مستقري
استاذة التاريخ

لقد شكل تعديل دستور المملكة المغربية سنة 2011 تتويجا لمسار طويل من الاعتراف بالتعدد اللغوي والثقافي، حيث نص الفصل الخامس منه على اعتبار اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية لغة رسمية للدولة، كما حدد قانونا تنظيميا لمحطات تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وضوابط إدماجها ضمن المنظومة التعليمية سواء في بعدها اللغوي أو في امتدادها التاريخي والتراثي، بما يعكس مكانتها ضمن مكونات الهوية الوطنية.

تعد كتب مقررات الاجتماعيات، بمكوناتها الثلاث: التاريخ، والجغرافيا، والتربية على المواطنة، وما تتضمنه دعامات ديداكتيكية وتربوية تتجلى من خلالها ملامح تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية داخل المنظومة التعليمية. فمنذ صدور دستور سنة 2011، الذي أقر الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب العربية، شهدت المقررات الدراسية تطورا ملحوظا في مستوى الحضور الأمازيغي، سواء على المستوى اللغوي أو التاريخي أو الثقافي. ومع ذلك، فإن تمثلات هذا الحضور لا تزال متفاوتة بين الأسلاك والمستويات الدراسية، كما تختلف باختلاف مكونات مادة الاجتماعيات. وانطلاقا من ذلك، سيتم التركيز على مكون التاريخ باعتباره المجال الأكثر قدرة على تتبع السيرورة الكرونولوجية للحضور الأمازيغي وإبراز أدواره في مختلف مراحل التاريخ المغربي، دون إغفال بعض الإشارات للمكون الأمازيغي في دروس التربية على المواطنة.

فعلى مستوى السنة الأولى من التعليم الثانوي الإعدادي، يسلط مكون التاريخ الضوء على بدايات تشكل المغرب القديم، من خلال التعريف بالممالك الأمازيغية، وفي مقدمتها مملكتي نوميديا وموريطانيا، مع تقديم شخصيات تاريخية بارزة، مثل "جوبا الثاني" و"بطليموس"، باعتبارهما من أبرز حكام المغرب القديم، بما يرسخ لدى المتعلم الوعي بعمق الامتداد التاريخي للمكون الأمازيغي قبل الفتح الإسلامي.

ويتعزز هذا الحضور في مقرر السنة الثانية إعدادي، الذي يخصص حيزا مهما لدراسة الدولة المغربية خلال العصر الوسيط، منذ نشأتها، مع الدولة الإدريسية وصولا إلى الدولة المرابطية والموحدية والمرينية. وعلى الرغم من إسناد تأسيس الدولة الإدريسية إلى المولى إدريس الأول، فإن الكتاب المدرسي لا يغفل الدور المحوري الذي اضطلعت به القبائل الأمازيغية، وفي مقدمتها قبيلة "أوربة"، في دعمه وتمكينه من إرساء دعائم الدولة. كما يتناول مراحل توسع الدولة المغربية وتعاظم نفوذها في عهد الدولة المرابطية والموحدية والمرينية، مع إبراز الأدوار السياسية والعسكرية التي قامت بها قبائل صنهاجة ومصمودة وزناتة الأمازيغية في توحيد المجال المغربي وترسيخ أسس الدولة. ولم يكتف الكتاب المدرسي بسرد المحطات التاريخية، بل عززها بدراسات بيوغرافية لشخصيات أمازيغية كان لها أثر بالغ في تاريخ المغرب والغرب الإسلامي، من قبيل يوسف بن تاشفين، مؤسس الدولة المرابطية، ومحمد بن تومرت الملقب "بالمهدي"، مؤسس الدعوة الموحدية، بما يسهم في تكوين وعي تاريخي لدى المتعلم بأدوار هذه الشخصيات في مسار تشكل الدولة المغربية وتطور مؤسساتها وإرثها الحضاري.

أما في مقرر السنة الثالثة إعدادي، فيتخذ الحضور الأمازيغي بعدا آخر من خلال الدروس المرتبطة بتاريخ المغرب المعاصر، ولا سيما تلك التي تتناول فترة فرض الحماية والمقاومة الوطنية. ويبرز ذلك بصفة خاصة في درس "المغرب: الكفاح من أجل الاستقلال وإتمام الوحدة الترابية"، الذي يقدم نماذج من المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الفرنسي والإسباني، مسلطا الضوء على أدوار شخصيات وطنية أمازيغية بارزة، مثل موحا أوحمو الزياني، قائد مقاومة قبائل زيان بالأطلس المتوسط، ومحمد بن عبد الكريم الخطابي، قائد المقاومة الريفية، بما يجسد إسهام مختلف جهات المملكة في الدفاع عن السيادة الوطنية. كما يتناول المقرر ظهير 16 ماي 1930، الذي أصدرته سلطات الحماية الفرنسية بهدف إخضاع القبائل الأمازيغية للعرف، والمحاكم الفرنسية بدل القضاء المغربي الإسلامي، باعتباره محطة مفصلية في السياسة الاستعمارية الرامية إلى تفكيك الوحدة القانونية والثقافية للمغاربة، وما أثاره من ردود فعل وطنية واسعة. ويعزز هذا التوجه تخصيص الكتاب المدرسي ملفا مستقلا عن المقاومة المغربية، يبرز تعدد أشكالها وامتدادها المجالي، بما يسهم في ترسيخ الوعي بتاريخ الكفاح الوطني.

ولا يقتصر حضور الأمازيغية على مكون التاريخ، بل يمتد إلى مكون التربية على المواطنة، حيث يحضر البعد الدستوري والثقافي بصورة أكثر وضوحا. ففي مقرر السنة الثانية إعدادي، يتناول درس "الدستور المغربي: القانون الأسمى للدولة"، أهم المستجدات التي جاء بها دستور 29 يوليوز 2011، وفي مقدمتها دسترة الأمازيغية باعتبارها لغة رسمية للدولة ورصيدا مشتركا لجميع المغاربة. كما يتضمن مقرر السنة الثالثة إعدادي درس "الحفاظ على التراث وتطويره"، الذي يبرز تنوع التراث المغربي وروافده الحضارية والثقافية، بما يكرس الوعي بغنى الهوية الوطنية القائمة على التعدد والتكامل.

وبوجه عام، تكشف هذه المضامين عن تطور ملحوظ في الحضور الأمازيغي ضمن مقررات مادة الاجتماعيات، مقارنة بالمراحل السابقة، سواء من خلال استحضار الشخصيات التاريخية الأمازيغية، أو إبراز أدوار القبائل الأمازيغية في بناء الدولة المغربية، أو التعريف بإسهاماتها في مقاومة الاستعمار، فضلا عن تكريس مكانتها الدستورية والثقافية. ومع ذلك، يظل هذا الحضور بحاجة إلى مزيد من التوازن والعمق، بما يتيح تقديم التاريخ الوطني في إطار مقاربة شمولية تعكس إسهامات مختلف مكونات المجتمع المغربي، وتنسجم مع روح دستور 2011 ومبادئ الإنصاف المجالي والعدالة التاريخية.

خلاصة القول، إن تعزيز الحضور الأمازيغي في المناهج الدراسية يظل ورشا إصلاحيا مستمرا، يقتضي الانتقال من سردية تاريخية يغلب عليها التركيز على المركز إلى مقاربة أكثر توازنا، تستحضر أدوار مختلف جهات المملكة ورموزها التاريخية، بما يحقق التكامل بين المركز والمجالات الترابية الأخرى في بناء الذاكرة الوطنية. كما يقتضي هذا التوجه الاستراتيجي تكييف مضامين المقررات التعليمية مع مستجدات البحث الأركيولوجي والتاريخي الحديثين، لضمان تقديم معرفة علمية رصينة تعكس عمق الحضارة المغربية وتعدد روافدها. ولتحقيق هذه الغاية، تبرز الحاجة الملحة إلى مد الجسور بين الفضاء المدرسي والمؤسسات المتحفية والمواقع الأثرية، مع استثمار الإمكانات التي تتيحها تقنيات الذكاء الاصطناعي لرقمنة وتيسير نقل هذه المعرفة التاريخية؛ وهي عملية تكاملية من شأنها إثراء الحصيلة المعرفية للمتعلمين، وتنمية

◀ تتمة حوار صفحة 6

** الواقع أن المدرسة لم تعد المصدر الوحيد للمعرفة التاريخية، بل أصبحت تشاركها هذا الدور المنصات الرقمية، ووسائل التواصل الاجتماعي، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، التي تتيح الوصول إلى كم هائل من المعلومات في وقت وجيز، غير أن وفرة المعلومات لا تعني بالضرورة جودة المعرفة؛ فهذه الفضاءات تجمع بين المصادر العلمية الرصينة، وبين محتويات تفتقر أحيانًا إلى التوثيق أو تخضع لقراءات انتقائية وإيديولوجية.

ومن هنا، أرى أن قيمة المنهاج لم تعد تكمن في كونه المصدر الرئيس للمعلومة، وإنما في كونه الإطار الذي يزود المتعلم بالأدوات المنهجية لفهمها وتمحيصها، فالغاية لم تعد أن يحفظ المتعلم أكبر عدد من الوقائع، بل أن يتعلم كيف يتحقق من المصادر، وكيف يقرأ الوثائق التاريخية، ويميز بين الوقائع الثابتة والتأويلات المختلفة، ويقيم الحجج التي تستند إليها كل رواية.

وفي هذا السياق، تبدو أفكار إدغار موران ذات راهنية كبيرة، حين دعا إلى تربية تُعنى بتنظيم المعرفة وبناء الفكر النقدي، بدل الاقتصار على تراكم المعلومات، وهذا ما تحتاج إليه المدرسة اليوم في تدريس التاريخ؛ إذ لم يعد التحدي هو الوصول إلى المعلومة، وإنما حسن قراءتها وفهم سياقها وتقويم مدى موثوقيتها.

لذلك، فإن الحفاظ على مكانة المنهاج لا يتحقق بمنافسة الوسائط الرقمية في سرعة نقل المعلومات، لأن ذلك أصبح مستحيلًا، وإنما بتعزيز ما يميز المدرسة عنها: بناء التفكير التاريخي، وترسيخ المنهج العلمي، وتكوين متعلم قادر على التعامل الواعي والمسؤول مع المعرفة التاريخية في الفضاء الرقمي.

كيف يمكن تحقيق التوازن بين مقتضيات البحث التاريخي الأكاديمي وخصوصيات المنهاج المدرسي؟

** لا يؤدي البحث التاريخي الأكاديمي والمنهاج المدرسي الوظيفة نفسها، ولذلك فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة المعرفة التي ينتجها كل منهما، فالبحث الأكاديمي يسعى إلى توسيع المعرفة التاريخية، وإعادة مساءلة الفرضيات في ضوء الوثائق والاكتشافات الجديدة، بينما يهدف المنهاج إلى بناء تعلمات تساعد المتعلم على فهم الماضي وفق أهداف تربوية تراعي سنه وخصائصه النمائية.

ومن هنا، فإن التحدي لا يتمثل في إدراج كل ما ينتجه الباحثون داخل الكتب المدرسية، وإنما في اختيار ما يمثل قيمة علمية وتربوية، ثم تقديمه في صيغة مبسطة، دون الإخلال بدقته أو تشويه نتائجه، فالمدرسة ليست مطالبة بتلقين تفاصيل الخلافات الأكاديمية، بقدر ما هي مطالبة بتمكين المتعلم من فهم كيفية بناء المعرفة التاريخية، وأسس الاستدلال التي تقوم عليها.

ولهذا، فإن تحديث منهاج التاريخ يقتضي وجود قنوات تواصل منتظمة بين الجامعات، ومراكز البحث، والجهات المكلفة بإعداد المناهج، حتى تستفيد المدرسة من المستجدات العلمية بصورة مؤسساتية، لا من خلال مراجعات متباعدة تفرضها المناسبات أو الإصلاحات الكبرى فقط.

وفي اعتقادي، فإن نجاح هذا التوازن يقاس بقدرة المنهاج على الجمع بين أمرين متكاملين: الأمانة للمعرفة التاريخية كما ينتجها البحث العلمي، والوفاء للرسالة التربوية للمدرسة في تكوين متعلم يمتلك أدوات الفهم والتحليل، لا مجرد رصيد من المعلومات التاريخية.

ما أبرز التوصيات التي ترونها ضرورية لبناء منهاج حديث لتدريس التاريخ يستجيب للتحولات العلمية ويعزز معرفة المتعلم بتاريخ المغرب؟

** أعتقد أن الأولوية اليوم ليست لإنتاج مقررات جديدة، وإنما لإرساء حكامة منهجية تجعل مراجعة منهاج التاريخ عملية دورية مرتبطة بتطور البحث العلمي، لا محطة استثنائية تفصل بينها عقود. فالمنهاج ينبغي أن يظل في تفاعل مستمر مع الجامعات، ومراكز البحث، ومؤسسات الأركيولوجيا والتراث، حتى تنتقل المعرفة العلمية إلى المدرسة بوتيرة منتظمة.

كما أن بناء منهاج حديث يقتضي تحقيق توازن بين ترسيخ المعرفة بتاريخ المغرب في مختلف مراحله الحضارية، والانفتاح على التاريخ الإنساني، مع اعتماد مقاربات ديداكتيكية تنمي التفكير التاريخي بدل الاقتصار على استرجاع المعلومات.

وفي تقديري، فإن الاستثمار في تدريس التاريخ هو استثمار في الرأسمال الثقافي للمجتمع؛ لأنه يسهم في بناء مواطن واعٍ بمسار تشكل دولته ومجتمعه، وقادر على قراءة التحولات الراهنة في ضوء فهم علمي للماضي. لذلك، فإن تطوير هذه المادة ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره خيارًا استراتيجيًا ضمن السياسة التعليمية، وليس مجرد مراجعة لمحتوى مقرر دراسي.

تاريخنا في المناهج الدراسية : الحاجة الى الادراج

الحسن بنضاوش

مع توالي الاكتشافات الأركيولوجية والأثرية بمختلف مناطق المغرب، والتي تعزز موقع المغرب تاريخيًا، وتؤكد، دون منازع، أن هذه الأرض كانت مهد الحضارات ومسقط رأس الإنسانية، وأن لها امتدادًا تاريخيًا كبيرًا يمتد إلى آلاف السنين.

يبقى ورش التربية والتعليم فضاءً لإبراز هذا التألق، ومجالًا حيويًا يجب الاستثمار فيه حتى يتحقق الهدف، وهو الاعتزاز أكثر بأمازيغية المغرب، وعراقة هذا القطب الجغرافي على البسيطة، والافتخار بالانتماء إلى هذا الوطن وتاريخه الممتد، بشهادة العالم وبالعلم والحجج الظاهرة، أمام اكتشافات وحقائق تاريخية لا تقبل الطمس أو التجاهل.

ومن باب الإنصاف، أن تعود الدولة المغربية، من خلال وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، إلى إعادة النظر في المقررات الدراسية، واستهداف الناشئة، والعمل على ورش مراجعة شاملة لمقررات السلكين الابتدائي والإعدادي، من خلال إبراز البعد التاريخي الحقيقي للمغرب، وتنقية المقررات التي تقدم كمادة دسمة للتلاميذ، أبناء وبنات الوطن، من رواسب سابقة تحمل أيديولوجيات شرقية أو غربية بعيدة كل البعد عن الخصوصية الوطنية وواقع المغرب وتاريخه وماضيه الغني والمتنوع، عبر لجنة مختصة وذات تجربة كبيرة في إعداد المناهج التربوية.

ومن محاسن هذا الفعل التربوي والمنهجي، تحديث المحتويات التعليمية بما يواكب التحولات العلمية والمعرفية، لتكون أساسًا لدروس تربوية منصفة ومحققة للعدالة التاريخية للإنسان المغربي الأمازيغي.

لا أحد ينفي أو ينكر كون المغرب أصبح مجالًا حضاريًا دوليًا، شكّل عبر التاريخ البشري فضاءً للاستقرار البشري والتفاعل الإيجابي بين الحضارات منذ آلاف السنين، إضافة إلى العمق التاريخي والحضاري المتجذر.

إن الاستثمار في المناهج التربوية، من خلال إبراز البعد التاريخي والكوني للمغرب، والتعريف بعمقه التاريخي والحضاري للجيل الصاعد، يعد إنصافًا حقيقيًا وحاجة ماسة في زمن التيه الهوياتي وضعف صبيب الروابط بين الإنسان وتاريخه وهوياته الكونية.

وفي انتظار عمل اللجنة وعصارة مجهوداتها أثناء فترة الإعداد وإعادة الصياغة، على الدولة المغربية ألا تنتظر حتى يتم اكتشاف المزيد وتؤكد العلوم حقائق تاريخية وحضارية، بل يجب الاشتغال والاستثمار الدائم في إبراز العمق التاريخي والحضاري للمغرب عبر كل المجالات، فما لم يُكتشف من تاريخنا أكثر مما تم اكتشافه، ولنا في المستقبل الأمل والرجاء.

ميلود بكريم لـ" العالم الأمازيغي" :
التاريخ الأمازيغي ما يزال مُهمشا في المناهج الدراسية المغربية

يؤكد ميلود بكريم، مفتش تربوي وفاعل ثقافي، في الحوار التالي، أن التاريخ الأمازيغي ما يزال يعاني التهميش في المناهج الدراسية المغربية الحالية.

ويشدد على أننا في حاجة ماسة اليوم إلى إعادة بناء المناهج الدراسية على أسس متينة تستحضر ضرورة اعتماد المكون الأمازيغي كعنصر أساسي في بناء الهوية الوطنية.

ويستحضر بكريم أبرز الإصلاحات الضرورية لتطوير تدريس التاريخ المغربي بشكل يرسخ الهوية والحضارة المغربية.

حاورته: نادية بودرة

*** ما هي المعايير العلمية والبيداغوجية التي تعتمدها لجان مراجعة المناهج والبرامج في اختيار الأحداث والشخصيات التاريخية التي تدرج في المقررات الدراسية المغربية؟**

** فيما يخص المعايير العلمية؛ فاللجنة تعتمد على الوثائق المكتوبة التي تتوفر في مختلف المكتبات و الخزانات الوطنية وعلى ما سجل في أرشيف المقاومة من أحداث وأسماء زعماء المقاومة وأحيانا حتى على الروايات الشفهية التي يتصف أصحابها بنوع من المصداقية والوثوقية.

أما فيما يخص المعايير البيداغوجية؛ فاللجان تستحضر مجموعة من المعايير، منها أساسا ما يحقق الأهداف المتوخاة من الدرس مثل ترسيخ قيم الاعتزاز بالتاريخ الوطني و ما قدمه زعماء المقاومة من تضحيات لإعلاء شأن الوطن.

ومن المعايير البيداغوجية أيضا ضرورة تكييف المحتوى المقدم للمتلقي عن الأحداث والشخصيات الوطنية ليستجيب للمستوى العمري والعقلي للمتعلم وكذلك للحيز الزمني المخصص لإنجاز الدرس إلى غير ذلك من معايير بيداغوجية أخرى ومنها مثلا التغطية المجالية لأهم أحداث المقاومة على المستوى الوطني.

*** كيف تقيمون حضور التاريخ الأمازيغي والشخصيات الأمازيغية في المناهج الدراسية المغربية الحالية؟**

** بالنسبة لحضور التاريخ الأمازيغي والشخصيات الأمازيغية في المناهج الدراسية المغربية الحالية؛ في اعتقادي المتواضع أن هذا الحضور مايزال باهتا.

فمثلا فيما يخص التاريخ القديم، هناك فقط إشارات ضعيفة جدا لا تسعف المتعلم على أخذ فكرة جيدة عمل ساهم به أجداده الأمازيغ في بناء أسس الحضارة والهوية الوطنية المغربية، وحتى ما يقدم للمتعلم في مختلف المستويات لا يغطي بما يكفي مختلف جوانب التاريخ و المجتمع الأمازيغي لترسيخ الاعتزاز بالتاريخ و الهوية الأمازيغية باعتبارهما رافدين أساسيين في بناء الهوية والحضارة المغربية الغنية بتعدد روافدها.

ما أحوجنا اليوم إلى إعادة بناء المناهج الدراسية على أسس متينة تستحضر ضرورة اعتماد المكون الأمازيغي كعنصر أساسي في بناء الهوية الوطنية.

*** هل ترون أن بعض المحطات الأساسية في تاريخ المغرب أو بعض الشخصيات التي ساهمت في بناء الدولة المغربية وفي مقاومة الاستعمار لم تحظ بعد بالمكانة التي تستحقها داخل المقررات المدرسية؟**

** بالفعل؛ وكما قلت سابقا، هناك حلقات ملغاة من تاريخ المقاومة لم تدرج في المناهج الدراسية و الكتب المدرسية، فمثلا؛ فيما يخص تاريخ الأطلس الصغير الغربي، و في موضوع المقاومة بالذات لم يتم إدراج المقاومة المهمة التي قام بها السوسيون في مختلف مناطق تلك الربوع أثناء الزحف الاستعماري لاحتلال المنطقة، فقد استمرت المقاومة بالمنطقة زمنا طويلا بقيادة المقاوم المشهور الحاج عبد الله زاكور في منطقة أيت عبد الله و أملن و اداوكنظيف و أيت صواب وغيرها من القبائل حيث انضم المجاهدون من تلك القبائل إلى المجاهد الحاج عبد الله زاكور الذي تحصن في قلعته بزغيغين وقاد المقاومة بشجاعة و بأسلحة تقليدية محلية بسيطة لمدة أربع سنوات إلى أن نفذت ذخيرته فألقي عليه القبض وسأله الضابط الذي ألقى عليه القبض: والآن يا حاج عبدالله، ها أنت في الأسر ، ماذا ستقول، فأجاب بكلمته المشهورة " إثما أقرطاس؛ إثما و ال" أي انتهت الذخيرة و انتهى معها الكلام. هناك مقاومات أخرى عديدة و مشهورة بالمنطقة كانتفاضة أيت باها وغيرها.

شخصيا؛ وباعتباري فردا من فريق التأليف للكتب المدرسية في مادة الاجتماعيات، حاولت إدراج مقاومة القائد الحاج عبدالله زاكور ضمن مقاومة الجنوب المغربي، لكن لجنة تقويم مشاريع الكتب المدرسية لمادة الاجتماعيات لم توافق على إدراج ذلك المقاوم في الكتاب المدرسي لأنه لم يسجل في أرشيف المقاومة كزعيم كبير. ولذلك شكلنا لجنة من جمعيات المجتمع المدني بإداوكنيضيف و أيت عبدالله وتافراوت و أملن من أجل العمل على إعادة إحياء ذاكرة المنطقة للتعريف بتاريخها ومقاوميها بالشراكة مع المندوبية السامية للمقاومة وقد حضر المندوب السامي للمقاومة بنفسه مشكورا أنشطة الدورتين معا الأولى والثانية ونالت الدورة الثانية الرعاية السامية لصاحب الجلالة حفظه الله و نصره، ومن المنتظر تسجيل تاريخ المقاومة بتلك الربوع في سجلات المندوبية السامية للمقاومة.

*** ما هي أبرز الإصلاحات التي ترون أنها ضرورية لتطوير تدريس التاريخ المغربي خلال السنوات المقبلة، بما يعكس الهوية والحضارة المغربية؟**

** أبرز الإصلاحات الضرورية لتطوير تدريس التاريخ المغربي بشكل يرسخ الهوية والحضارة المغربية كما أراها في تصوري المتواضع هي :

أ- تشكيل لجان من المتخصصين والباحثين في مواضيع التاريخ و الجغرافيا والديداكتيك والسوسيولوجيا من أجل الانكباب على إعادة كتابة التاريخ الشامل للمغرب و غربلته مما علق به من شوائب ومن تهميش لبعض التاريخ المحلي والاعتماد على جمع الوثائق المكتوبة وقراءة مختلف الآثار المختلفة الموروثة عن الماضي واستنباط ما هو صالح لإدراجه في الكتب المدرسية بأسلوب ديداكتي حديث ومتطور؛ يرسخ في وجدان الأجيال الصاعدة بشكل مشوق و محبب الاعتزاز بالتاريخ الوطني و الحضارة و الهوية المغربية، لا كما هو عليه الأمر الآن حيث ندرس لهم التاريخ بطرق جافة و غير مشوقة ولا تعكس التاريخ الحقيقي للمجتمع المغربي، إنما هو في معظمه تاريخ سلالات حاكمة مفصول أحداثها عن حركية المجتمع المغربي.

*** كيف يمكن للمدرسة المغربية أن تساهم في إحياء الذاكرة الجماعية المشتركة من خلال تقديم رموز المقاومة الوطنية والحركات التحررية من مختلف مناطق المملكة بإنصاف وتوازن؟**

** طبعا يصعب أن نقدم للمتعلم مختلف جوانب حركية الذاكرة الجماعية بشكل شمولي مجاليا نظرا للحيز الزمني المخصص لتدريس المادة ولارتباط المتعلمين بمواد أخرى في البرنامج الدراسي، لكن مع ذلك يمكن إقرار التاريخ المحلي فيما يخص جانب المقرر الجهوي في مادة التاريخ، كما يمكن أيضا الاهتمام بالتاريخ الجهوي في الأنشطة الثقافية الموازية داخل الحياة المدرسية إضافة إلى توزيع قصص تهتم بأحداث التاريخ الجهوي على المتعلمين للتعرف على مساهمة أجدادهم و تضحياتهم في سبيل إعلاء شأن الوطن والدفاع عن حوزته وذلك لترسيخ قيم الاعتزاز بالتاريخ و الهوية المحلية و الجهوية التي تشكل حلقات التاريخ الوطني و الحضارة و الهوية المغربية.

*** ما مدى استثمار المناهج التعليمية الحالية لنتائج الأبحاث الأركيولوجية الحديثة والاكتشافات العلمية المعاصرة التي تعيد قراءة تاريخ المغرب وحضاراته القديمة وتمنحه قيمة دولية؟**

** حتى الآن مازال هذا البعد غائبا عن مناهجنا الدراسية، فمن المعلوم أن الأبحاث الأركيولوجية المتقدمة توصلت إلى نتائج مهمة في البحث التاريخي؛ تلغي العديد من المسلمات المعروفة وتظهر حقائق تاريخية جديدة، لكن مع الأسف لم يتم حتى الآن اعتمادها في إعادة بناء المناهج الدراسية.

في ما يخص مادة التاريخ مثلا لازلنا في حاجة ماسة إلى استحضار نتائج الأبحاث الأركيولوجية المتقدمة في إعادة قراءة وكتابة تاريخ المغرب و في بناء منهاج التاريخ الجديد وفق تلك النتائج. نأمل أن تأخذ مديرية المناهج في بلادنا بجدية مستقبلا ضرورة استحضار نتائج الأبحاث الأركيولوجية في بناء المنهاج الدراسي لمادة لمادة التاريخ

نحو سردية تاريخية وطنية أكثر شمولا في المقررات المدرسية

محمد أبيهي

يثير موضوع تجديد المعرفة التاريخية في المناهج التربوية أهمية بالغة، لما له من دور في تمكين الناشئة من اكتساب معرفة تاريخية رصينة تعيد الاعتبار لمختلف الفاعلين الذين أسهموا في صناعة أحداث تاريخ المغرب المعاصر والراهن. فالتاريخ المدرسي لا ينبغي أن يقتصر على تقديم الأحداث في خطوطها العامة، بل يتعين أن يقدم سردية متوازنة وشاملة تنصف مختلف الشخصيات والقوى الوطنية التي شاركت في مسار بناء الدولة المغربية الحديثة.

وتعد مرحلة مخاض استقلال المغرب من أهم المنعطفات في التاريخ الوطني، لأنها ارتبطت بنضالات الحركة الوطنية، والمقاومة المسلحة ضد الاستعمار، والعمل الفدائي الذي استهدف الاحتلالين الفرنسي والإسباني. وقد شكل جيش التحرير، إلى جانب خلايا المقاومة، ركيزة أساسية في معركة التحرير، وقدم آلاف المقاومين تضحيات جساما دفاعا عن وحدة الوطن واستقلاله.

غير أن المتأمل في مقررات التاريخ المدرسي يلاحظ أن هذه المرحلة تعرض غالبا في إطار عام ومختصر، دون التوسع في إبراز أدوار جيش التحرير، والعمليات الفدائية، والمسارات النضالية لعدد كبير من المقاومين الذين ظلوا خارج الذاكرة المدرسية، رغم إسهاماتهم الفعلية في مقاومة الاستعمار. ويؤدي هذا الاختزال إلى حرمان المتعلمين من معرفة أكثر عمقا وتوازنا بتاريخ الكفاح الوطني.

تبرز الحاجة إلى تضافر جهود وزارة التربية الوطنية، والمؤرخين، والباحثين، والمفتشين التربويين، وهيئات إعداد المقررات الدراسية، من أجل تحيينها في ضوء نتائج الأبحاث التاريخية الحديثة، وإدماج الوثائق والشهادات والأرشيفات التي أفرزتها الدراسات الأكاديمية. وذلك من أجل بناء سردية تاريخية وطنية أكثر شمولا وتعددا، تنصف جميع المساهمين في معركة الاستقلال، وتعزز لدى الأجيال الصاعدة قيم المواطنة، والاعتزاز بالذاكرة الوطنية، والوعي بأن استقلال المغرب كان ثمرة تضحيات جماعية شاركت فيها مختلف جهات البلاد وفئات المجتمع المغربي.

هل ينصف التاريخ المدرسي الذاكرة الجماعية للمغاربة ؟

ماجدة الهاشمي*

يعد تدريس التاريخ في المدرسة المغربية مادة أساسية في التكوين الفكري والمعرفي للمتعلم، وذلك بهدف تنمية ذكائه الاجتماعي وحسه النقدي، وتزويده بالأدوات المعرفية والمنهجية لإدراك أهمية الماضي في فهم الحاضر والتطلع إلى المستقبل، وتأهيله لحل المشاكل التي تواجه. حيث يستمد التاريخ وظيفته المجتمعية من مساهمته مع العلوم الاجتماعية الأخرى في تكوين إنسان يفهم مجتمعه، ويتموضع فيه حتى يصبح مشاركا وفاعلا فيه.

فالتاريخ يساهم في التكوين الشخصي للإنسان بتلقينه ذاكرة جماعية تتسع من المجموعة المحلية إلى الأمة ثم إلى العالم كما يمده بالمعالم الأساسية لفهم العالم. فعل يقوم التاريخ المدرسي والمقررات الحالية بوظيفتها في بناء الوعي الوطني وترسيخ قيم المواطنة؟ وهل أصبح من الضروري إعادة النظر في كيفية تقديم تاريخ المغرب بما يضمن الدقة العلمية والانصاف في تمثيل مختلف المكونات لربط المتعلمين بذاكرتهم الجماعية وهويتهم الوطنية في إطار من التنوع وبعيدا عن الاقصاء والانتقائية؟

تستند عملية انتقاء المناهج والبرامج إلى معايير علمية وبيداغوجية دقيقة، على رأسها الاعتماد على نتائج البحث التاريخي الاكاديمي الموثق، ومن المفترض تجنب الانتقائية في اختيار مختلف الشخصيات والأحداث التي ساهمت في بناء مسار الدولة والمجتمع المغربي، (كالتركيز على بعض رجالات الحركة الوطنية وتهميش البعض الآخر) و عدم اختزال بعض المحطات التي كان لها أثر بليغ في تغيير مجرى الاحداث(أحداث واد بوفكران1937، اعتماد الظهير البربري كمحطة مفصلية في نشأة وتطور الحركة الوطنية...). أما على المستوى البيداغوجي فيجب ملائمة المقررات مع المستوى العمري للمتعلم وقدراته الاستعابية باستخدام أدوات النهج التاريخي.

يجب على المقررات الدراسية احترم الاختلاف والتنوع الثقافي للمغرب، حيث نلاحظ حضور التاريخ الأمازيغي في المقررات المدرسية كمثال درس التاريخ للسنة السادسة من التعليم الابتدائي "المغرب في العصرالقديم: مظاهر من الحضارة الأمازيغية"، لكن مع ذلك فالمسألة مازالت تتطلب بذل جهود أكبر لإبراز الإسهامات الحضارية الأمازيغية بصورة أكثر تدقيقا باعتبارها جزءا من الهوية الوطنية.

ولا ننسى أن هناك محطات وشخصيات وجالات في تاريخ المغرب ظلت قيد التهميش، خاصة عندما كان يتعلق الامر بتدريس تاريخ المقاومة والاستقلال للناشئة فنلاحظ التغييب الكلي لدور المرأة في المقاومة المسلحة والحركة الوطنية بالاضافة إلى تهميش دور المجال القروي ودور الحركة العمالية.

وهوما يتطلب إعادة النظر في المناهج والمقررات الدراسية لتطوير تدريس التاريخ المغربي خلال السنوات القادمة. لذلك فكل الاصلاحات المزمع إدخالها يجب أن ترتكز على آخر الأبحاث الجامعية مع إعطاءالاولوية للتاريخ الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وربط الدروس بالوثائق التاريخية ومستجدات الاكتشافات الأثرية مع تعزيز حضور جميع روافد الهوية المغربية في إطار وحدة التاريخ الوطني. مع تبني مقاربة قائمة على استقراء الوثائق والتحليل وبناءالحس النقدي. بعيدا عن تعظيم الرموز.

إن الرفع من جودة تدريس التاريخ المغربي لا يمكن أن يختصر في مراجعة المقررات الدراسية، بل هو مشروع تربوي وثقافي يرمي إلى تكوين مواطن واع بتاريخ وطنه، معتز بهويته، ومنفتح على مختلف مكوناتها الحضاريّة. ويتطلب ذلك تبني مقاربة علمية متجددة تستثمر نتائج الأبحاث الجامعية الحديثة، وتقدم صورة متوازنة وشاملة عن التاريخ الوطني، بما يعزز الانتماء للوطن، ويحفظ الذاكرة الجماعية، ويكرس قيم التنوع والوحدة التي ميزت المغرب عبر مختلف مراحله التاريخية.

* أستاذة مادة التاريخ والجغرافيا بمدارس البعثة الفرنسية بالمغرب، بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين الرباط سلا القنيطرة

BANK OF AFRICA
BMCE GROUP بنك أفريقيا

خاص بالمقاولات الصغرى

أكبر طموح يحتاج أفضل الحلول!

عرض شامل
مجاني!
لمدة سنة*

تمويل مشخص

تخفيضات مهنية إستثنائية

منصة لتسيير المقاولة بالمجان

دورات للتكوين والمواكبة

*عرض شامل للمقاولين الشباب أقل من 35 سنة.

0522 42 15 43
BANKOFAFRICA.MA

بنك أفريقيا - شركة مساهمة رأسمالها 2.202.818.810 درهم - مؤسسة إئتمان - قرار إعتماد رقم 94-2348 بتاريخ 23 غشت 1994 - 140 محج الحسن الثاني - 20039 الدار البيضاء المغرب - س.ت. : 27129 الدار البيضاء - رقم التعريف الجبائي : 01085112

Dr. MIMOUN CHARQI:

LE DOSSIER DE LA GUERRE CHIMIQUE CONTRE LE RIF AVANCE DOUCEMENT MAIS SÛREMENT

Q 1. Selon vous, quels sont les différents moyens à mobiliser pour la reconnaissance des bombardements chimiques espagnols pendant la guerre du Rif ?

R 1. Depuis que nous avons commencé, en particulier avec le premier colloque international de Nador, en 2005, je suis en mesure de dire que ce qui reste à mobiliser ce sont des fonds, un budget, afin de pouvoir passer aux phases judiciaires. Tout ce qu'il était possible de faire avec des moyens financiers réduits a été fait, afin d'obtenir une solution amiable. Ceci dit la reconnaissance des bombardements chimiques sur le Rif, non seulement par l'Etat espagnol mais aussi par l'Etat français, n'est pas remise en cause. Les documents sont là, nous en disposons. Par contre, ce qui fait encore défaut c'est une reconnaissance, un mea culpa, une demande de pardon pour les crimes commis, de façon officielle, avec des mesures de réparations collectives au profit de la région du grand Rif.

Q 2. Est-ce que les colloques internationaux sur l'usage des armes chimiques par l'Espagne ont eu l'effet que vous avez collectivement voulu ?

R 2. Dans tous les cas, cela a permis de briser le tabou, de porter la question à l'attention de l'opinion publique. Cela n'a pas été facile et c'est encore loin d'être terminé. Au début, certains ne voulaient ni y croire ni en entendre parler. Aujourd'hui, beaucoup sont ceux qui en parlent ; encore que des fois sans grande connaissance de cause. Mais en tous cas le dossier est ouvert.

Q 3. Avez-vous rencontré des difficultés à la constitution du Groupe de recherche sur la guerre chimique contre le Rif ?

R 3. Pour ce qui est de la constitution du Groupe de recherche sur la guerre chimique contre le Rif, les seules difficultés rencontrées sont d'ordre budgétaire et financier. Nous ne disposons pas de subventions, ni de soutiens financiers. Chacun de nous y met de sa poche ce qu'il peut.

Q 4. Arrivez-vous à avancer vers votre mission ?

R 4. Difficilement, mais sûrement. Ce sont des étapes et des fois cela prend du temps. Un dossier comme celui-ci ne se règle pas du jour au lendemain, surtout qu'il avait été longtemps enterré.

Q 5. Collaborez-vous avec des instances internationales, comme vous l'aviez annoncé dans le plan du colloque international de 2005 ?

R 5. Là encore, l'on revient aux problèmes de budgets. Nous avons eu l'occasion de nous rendre au parlement espagnol, (las cortes), en 2007, où j'ai eu l'honneur de faire une déclaration au nom du Groupe. Nous avons rédigé avec des députés catalans, Rosa Maria Bonas i Pahisa et Joan tarda i coma, auxquels je rends hommage en passant, un texte sous forme de proposition de loi, qui devait être discuté au parlement espagnol mais qui n'a pas abouti. En raison d'une alliance contre nature à l'époque du parti populaire et du parti socialiste ouvrier espagnol.

Q 6. Selon vous, qu'est-ce qui explique une telle invisibilisation au Maroc et un tel double standard de la part de la communauté internationale ?

Durant des décennies la question était taboue. Il n'était pas possible d'en parler. Avec l'ouverture des archives et leur exploitation il a été possible de connaitre des crimes de guerre et crimes contre l'humanité commis. Ce qui est toujours inexplicable c'est que les partis politiques marocains se sont tus et se taisent encore. Quant à la « communauté internationale », en réalité il n'y a pas de « communauté internationale », il s'agit là d'une fiction. Les Etats agissent en fonction de leurs intérêts. Dans le temps, le jus gentium, c'est-à-dire le droit international, ne s'appliquait pas aux peuples colonisés.

Q 7. Beaucoup soulignent la responsabilité du sultanat à l'époque du protectorat dans cette question, mais qu'en est-il du gouvernement postcolonial ?

R 7. Cette question revêt un intérêt majeur. En effet, d'aucuns considèrent que le sultanat à l'époque aurait une responsabilité… Beaucoup de gens parlent sans savoir. J'ai déjà eu l'occasion de me prononcer à ce sujet. Il faut rappeler qu'avec le protectorat, qui en réalité est devenu une véritable colonisation, la personnalité juridique de ce que l'on désignait par « l'empire chérifien marocain », a été mise entre parenthèse. Le protectorat qui était censé protéger l'Etat marocain l'a en réalité mis sous tutelle. Le Sultan n'avait pas de pouvoir. C'est le Résident général qui gouvernait le pays et qui en a profité pour le charcuter. Le territoire de l'empire chérifien marocain s'est retrouvé amputé de larges territoires et réduit. En ce qui concerne l'utilisation des armes chimiques de destruction massive, j'ai retrouvé dans les archives une lettre du Sultan de l'époque, adressée aux autorités du protectorat et qui se plaint. J'ai reproduit cette lettre dans mon livre sur les « armes chimiques de destruction massives sur le Rif ».

Quant à la responsabilité des gouvernements après l'indépendance partielle concédée au Maroc, il faut croire qu'ils avaient d'autres préoccupations. On peut, peut-être, comprendre que le timing, après « l'indépendance », ne soit pas approprié, ou que les gens ne savaient pas, ou qu'il y ait eu d'autre priorités, etc. Mais on ne peut pas comprendre le silence et ce qui plus est les entraves des décennies après.

Q 8. Est-ce que vous vous sentez soutenu dans votre combat par la société civile marocaine, que ce soit au Maroc ou dans la diaspora ?

R 8. Pas vraiment. Les gens semblent avoir d'autres préoccupations. Ils ont d'autres priorités.

Q 9. Le Hirak du Rif en 2017 a-t-il eu un effet sur la question ? Au niveau institutionnel mais aussi au niveau de la population.

R 9. L'objet du Hirak n'était pas à proprement parler la question de la guerre chimique contre le Rif. Cela a été plutôt un mouvement social de revendications contre l'exclusion, contre la marginalisation, dirigé contre les institutions marocaines.

Q 10. De nombreuses politiques de mise en avant de la culture amazighe voient le jour depuis quelques années au Maroc. Qu'en pensez-vous, et cela a-t-il un effet sur les questions plus profondes comme celle de l'usage de l'arme chimique ?

R 10. Oui. Tout particulièrement en ce qui concerne l'Assemblée mondiale amazighe, (ex- Congrès mondial amazigh) et le journal mensuel le monde amazigh. Le premier colloque international tenu à Nador, en 2005, a eu lieu à l'initiative du mensuel le Monde amazigh. Et l'assemblée mondiale amazighe porte ce combat.

Q 11. La question de la temporalité vous semble-t-elle être un frein à cette reconnaissance de l'usage d'armes chimiques ou alors permet-elle une prise de recul ?

R 11. La temporalité, bien au contraire, c'est ce qui va permettre de faire avancer le dossier. D'ailleurs, les faits sont là. Alors que le dossier était enterré, il a refait surface. Il avance doucement certes, mais surement. L'histoire est têtue, on ne s'en débarrasse jamais.

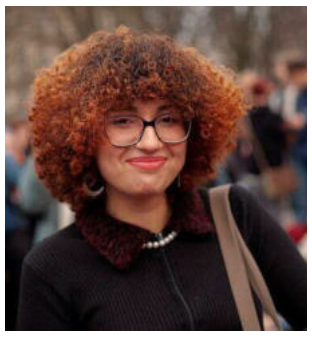

Interview realisè par Narimane Naimi

La suite p 2

obligation de protection des populations civiles en vertu du droit international. Elle a pourtant utilisé, à l'instar de l'Espagne des avions, pilotés par des mercenaires, pour larguer des bombes chimiques contre les populations civiles du Grand Rif. Ni la France ni l'Espagne n'ont, à ce jour, officiellement reconnu leur responsabilité. C'est là l'injustice la plus criante.

6. Une demande : rétablir les priorités du combat mémoriel

Nous vous demandons, Monsieur Le Directeur et Madame la journaliste, de bien vouloir rétablir les priorités du combat mémoriel tel qu'il est mené par les associations amazighes et rifaines. Notre demande est claire : la reconnaissance par la France et par l'Espagne de l'usage d'armes chimiques contre les populations civiles du Rif, et des réparations concrètes sous forme d'infrastructures sanitaires oncologiques.

Le contentieux avec le Makhzen, s'il existe, n'est pas le cœur du problème. Il est la conséquence d'une mémoire longtemps confisquée, mais aussi d'un État marocain qui, comme vous le rappelez, a progressivement réintégré Abdelkrim dans l'histoire et le « panthéon » national marocain depuis l'avènement du roi Mohamed VI. Ce qui manque aujourd'hui, ce n'est pas une reconnaissance marocaine (imparfaite, certes), mais une reconnaissance française et espagnole des crimes de guerres et crimes contre l'humanité commis.

En espérant que ce droit de réponse permettra de rétablir une lecture plus juste des enjeux mémoriels de la Guerre du Rif, et en vous remerciant de l'accorder à l'Assemblée Mondiale Amazighe.

Nous vous prions d'agréer, Madame, Monsieur, l'expression de nos salutations distinguées.

Rachid Raha

Président de l'Assemblée Mondiale Amazighe (AMA)

Notes :

(*)https://www.lemonde.fr/afrique/article/2026/07/14/au-maroc-cent-ans-apres-la-guerre-du-rif-la-memoire-impossible-d-une-rebellion-qui-a-inspire-les-mouvements-d-independance_6723255_3212.html?srsltid=AfmBOooro-5cBuVvQ8UEWKNZb2M-BIXRqh0n4wWv5WWAbLUsVqIUr-g3p

[1]-https://www.youtube.com/watch?v=5GKalaZsg96w

[2]-https://amadalamazigh.press.ma/pdf/Dossier%20de%20Presse%20-%20Guerre%20Chimiques%20contre%20le%20rif2.pdf

[3]- https://amadalamazigh.press.ma/fr/les-amazighs-demandent-la-reconnaissance-de-lusage-darmes-chimiques-durant-la-guerre-du-rif/

[4]-https://amamazigh.org/2026/03/ama-demande-au-roi-despagne-des-reparations-pour-lutilisation-darmes-chimiques-durant-la-guerre-du-rif/

ⵛⴰⵀⵀ ⵯⴰⵇⴻⵉ ⵛⵀⴰⵅⵣ ⴰⵏⵛⵢⵓⵅ ⵏ ⵜⵢⵏⵀⴰ ⵜⴰⵍⵯⵀⴰⵏⵜ ⵜⴰⵛⴰⵣⵉⵢⵜ ⵍ ⵓⵛⵀⵣⴰ ⵏ ⵓⵛⴰⵡⵯ ⴰⵛⴰⵣⵉⵢ ⴰⵛⵣⵡⴰⴰⵓ ⵀ ⵜⵣⵉⵍⴰⵢ

ⵉⵣⴰ ⵛⴰⵀⵀ ⵯⴰⵇⴻⵉ ⵛⵀⴰⵅⵣ ⵖⴰⵢ ⵀⵅ ⵉⵍⵍⵉⵅⵏ ⵏⴰ ⵉⵀⵛⵀⵏ ⵜⴰⵡⵍⵍⵓⵅⵉ ⵉⵍⴰⵓⵀ ⵅ ⵉⵣⴰ ⵏ ⵜⵍⴰⵯⴰ ⵍ ⵜⵣⵉⵍⴰⵢ,ⵀ ⵛⴰⵍ ⵉⵜⵅⵅⴰⵍ ⵀⵛⵛⵓⵛⴰⵡⵍ ⵏ ⵓⵀⵅⵅᵘⴰⵀ ⵯⵯⵉⵏⵢ ⵉⵀⵛⵓⵍ ⵅⵀ ⵜⵢⵏⵀⴰ ⵍ ⵓⵅⵛⵉⵏ ⵍ ⵜⵛⴰⵣⵉⵢⵜ ⵏ ⵓⵀⵅⵅᵘⴰⵀ ⵏ ⵓⵀⵅⵉⵏ ⵍ ⵜⵢⵏⵀⴰ ⵍ ⵜⵀⵓⵏⵉⵢⵜ ⵜⴰⵛⴰⵅⵣⵢⵜ.

ⵣⵯⵓⵀ ⵓⵅⵅᵘⴰⵀ ⵓⵎⵯⵏⵣⵢ ⵉⵀⵛⵍⵅⵓ ⵅ ⵜⵍⵍⵓⵅⵉ ⵅ ⵓⵀⵅⵅᵘⴰⵀ ⵏ 2012, ⵀⵀⵎⵯⵏⵣⵢ ⵎⵓⵛⵅ ⵜⵓⵅⵯⵍⴰⵏⵜ ⵅⵅ ⵜⵍⵍⵓⵅⵉⵍⵉⵏ ⵏⵏ ⵅ ⵓⵀⵅⵅᵘⴰⵀ ⵏ 1989.ⵅ ⵛⴰⵏ ⵉⵅⵯⵏⵉ ⵀ ⵜⵍⵍⵓⵅⵉⵍ ⵜⵓⵛⵀⵀⴰⵏⵜ ⵉⵀⵕⵀ ⵛⴰⵀⵀ ⵯⴰⵇⴻⵉ ⵎⵓⵍ ⵓⵛⵀⵣⵢ ⵀ ⵜⵀⵏⵉⵏⵀⵏ ⵜⵓⵛⴰⵅⵣⵢⵜ ⵅ ⵓⵀⵅⵅᵘⴰⵀ ⵏ 1973 ⵉⵀⵀⴻⵅⵇ ⴰⵀ ⵜⵓⵅⵣⵜ ⵅ ⵓⵀⵯⵏⵉ ⵅ ⵓⵀⵅⵅᵘⴰⵀ ⵏ 1982 ⵍ ⵜⵓⵅⵅⴰ ⵏ ⵓⵀⴰⵕⴰ ⵍⵏⵀⵀ ⵀⵏⵉ ⵏ ⵜⵏⵉⵛⵏ ⵜⵓⵛⵓⵜⴰⵢⵜ ⵏ ⵉⵀⵀⵯⵍⵓ ⵍⵍⵓ ⵉⵀⵛⵍⵅⵓ ⵜⵓⵛⵓⵜⴰⵢⵜ ⵏ ⵉⵀⵯⵍⵓ ⵍ ⵉⵀⵛⵀⵏ ⵜⵓⵛⵓⵜⴰⵢⵜ ⵏ

ⴰⵣⵍⵓⴰ ⵙ ⵙⵅⵓⵙⵙⵔ ⵢⵙ ⵙⵢⵙⵙⵔ

ⴰⵙⵅⵙⴰⵙ ⵏ ⵣⵔⵜⵓⵙⵔ ⵜⵙⵙⵓⵜⵜⵉⵏⵜ ⵅ ⵙⵢⵙⵙⵔ-ⵙⵔⵛⴹⴰⵏⵜ, ⴰⵏⵣⵔⴰⵏ 1

LA SUITE

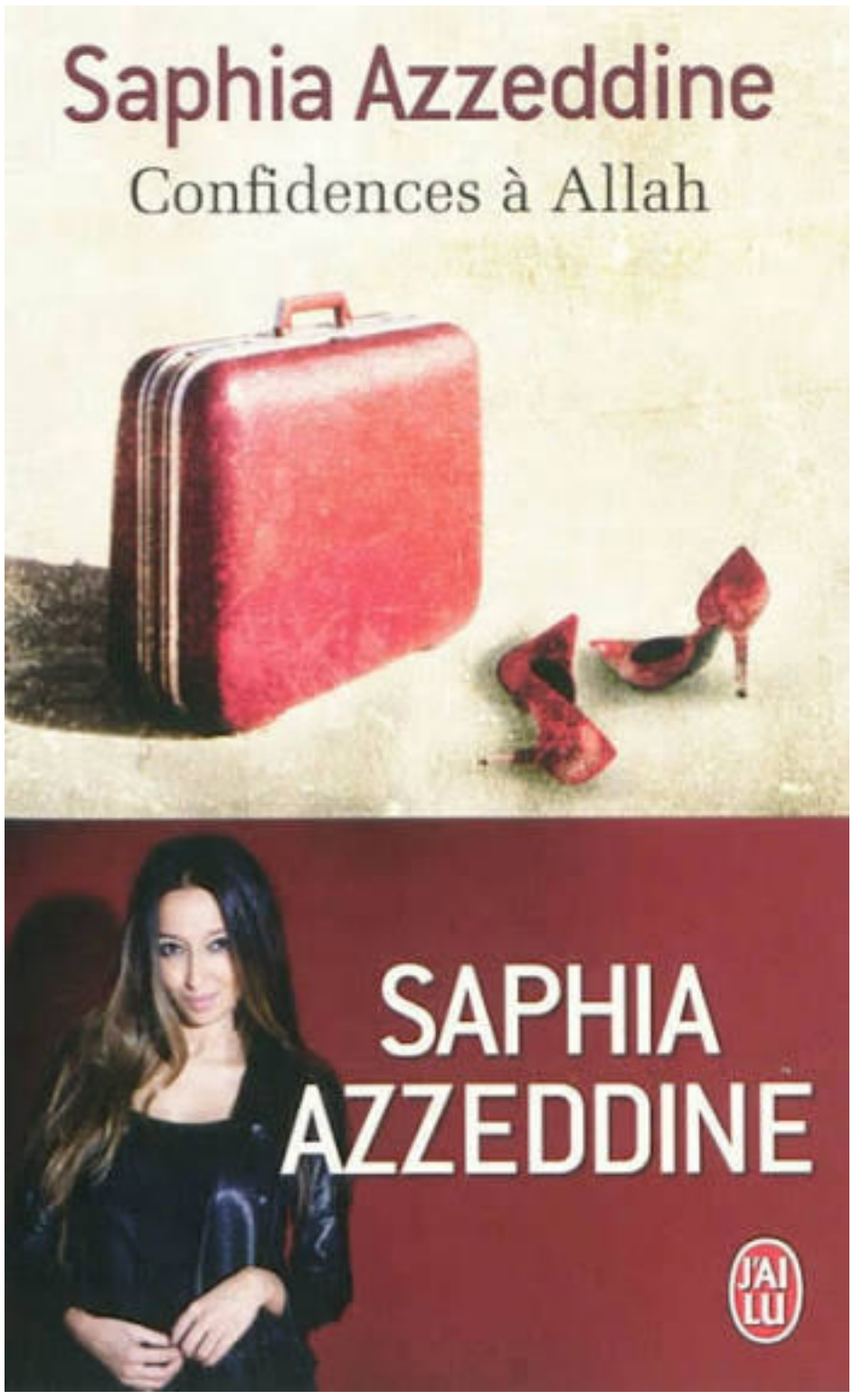

ⵣⵏⵉⴰ ⵓⵔⵛⵙⵙⴰ ⴰⵅⵙⵓⴰⵜ ⵣ ⵙⵓⴰⵙⵅ ⵏ ⵙⵅⴰⴰⴰⵔ, ⵍ ⵜⵣⵍⵍⵣ ⵉⵉⵙ ⵜⵜⴰⵓⵣ ⵜⴰⴹⵜⵙⴰ, ⵏⵢⵍ ⴰⵙⵓⴰⵙ; "ⴰⵙⵢⴰⵏ ⵣⵙⵙⵓⵙⵙⵣ ⴰⵔ ⵛⴰ ⵏ ⵢⵣⵅⴰⵣ ⵍⵍⴰⵓ ⵏ ⵓⴰⵛⴰⵏ ⵙⴰ ⵢⵣⵓⴹ ⵙⵓⴰⵏⵅ" , ⵍ ⴰⵅⵍ ⵣ ⵓⴰⵔⵙⵙⵏ; ⵉⵙⴰⴰⴰ ⵣⵅⵅⵢⵏ ⴰⵍ ⵜⵍⵍⵙ, ⵢⴰ ⵓⵏ ⵔⵣ ⵍⴰ ⵜⵅⵅⵉⵅ ⵜⴰⴹⵅⵣ, ⵜⵣⴰⴹ ⴰⵅⵅⵏ ⵏ ⵜⵅⵙⵙⴰⵙ ⵔⵢ ⵣⵢⴰⵏⵏⵏ, ⵍ ⵏⵏⵏⴹⵣⴹⴹⵜ, ⵛⴰⵛⴰ ⵙⴰ ⵜⵣⵙⵙⵙⵙⵜ, ⵜⵣⴰⴰ ⵙⵏⵙⵙⵙⵙⵜ ⵜⴰⵣⵙⵙⵙⵙⵜ ⵅ ⵣⵏⵙⵙⵙⵙⵜ ⵜⴰⵣⵙⵙⵙⵙⵜ ⵜⴰⵣⵙⵙⵙⵙⵜ ⵜⴰⵣ

ⵄⵙⵅⵔⵉ ⵏ ⵅⵜ ⵜⵔⵅⵜⵄⵒⵒⵜ-ⵄⵙⵜⵉⵣ ⵏ ⵙⵍⵄⵙⵡ ⵅⵄ ⵙⵅⵙⵜⵡ ⵄⵔⵜⵜⵜⵅ ⵏ ⵙⵔⵅⵜⵡⵡⵉ ⵄⵙⵏⵣⵡⵍ ⵏ ⵙⵄⵏⵢⵔⵙ ⵏ ⵏⵉⵏⵉⵙ QQⵙⵜⵉ

ⵜⵙⵙⵅⵔⵉ ⵜⵙⵏⵡⵜⵅ ⵏ ⵙⵅⵙⵜⵡ ⵄⵔⵜⵜⵜⵅ ⵏ ⵙⵔⵅⵜⵡⵡⵉ ⵄⵙⵏⵣⵡⵍ, ⵔⵜⵙⵜ ⵏⵏⵜⵣⵅ ⵄⵅⵄⵙⵙⵙⵣ, ⵏⵜⵜⵜ ⵍ ⵙⵙⵏⵡⵍ ⵏ ⵙⵙⵜⵅⵜ ⵏ ⵙⵔⵅⵜⵡⵡⵉ (ONC) ⵏ ⵏⵉⵏⵉⵙ, ⵔⵜⵙⵜ ⵉⵙⵙⵜⵅⵔⵉ ⵔⵜⵅⵜⵔⵜⵜⵜⵅ ⵔⵜⵏⵅⵙ ⵍⵉⵙⵙ, ⵄⵙⵜ ⵏ 9 ⵅⵙⵏⵅⵙ 2026, ⵅ ⵙⵙⵅⵉⵔ ⵏ ⵙⵅⵄⵜⵡ ⵄⵔⵜⵜⵜⵅ ⵏ ⵙⵔⵅⵜⵡⵡⵉ ⵄⵙⵏⵣⵡⵍ ⵅ QQⵙⵜⵉ, ⵅⵜⵜ ⵜⵔⵅⵅⵙⵏⵜ ⵏ ⵜⵔⵍⵄⵜⵡⵡⵜ ⵅⵄ ⵙⵜⵜⵜ ⵜⵔⵜⵙⵜⵄⵙⵏ ⵄⵙⵏⵣⵡⵍ.

ⵄⵙⵅⵔⵉ ⵏ ⵜⵔⵅⵅⵙⵏⵜ ⵏ ⵙⵍⵄⵜⵡⵍ ⵉⵅⵄ ⵜⵉⵄⵜⵜ ⵉⵏⵏⵏⵄⵙⵙ ⵅⵄ ⵙⵅⵙⵜⵡ ⵄⵔⵜⵜⵜⵅ ⵏ ⵙⵔⵅⵜⵡⵡⵉ ⵄⵙⵏⵣⵡⵍ ⵍ ⵙⵙⵜⵅⵜ ⵏ ⵙⵙⵜⵅⵜ ⵅⵄ ⵙⵅⵙⵜⵡ ⵏⵔⵜⵜⵜⵅ ⵏ ⵙⵔⵅⵜⵡⵡⵉ ⵄⵙⵏⵣⵡⵍ ⵍ ⵙⵙⵜⵅⵜ ⵏ ⵙⵔⵅⵜⵡⵡⵉ ⵄⵙⵏⵣⵡⵍ ⵅⵄ ⵙⵅⵙⵜⵡ ⵄⵔⵜⵜⵜⵅ ⵏ ⵙⵔⵅⵜⵡⵡⵉ ⵄⵙⵏⵣⵡⵍ ⵍ ⵙⵙⵜⵅⵜ ⵏ ⵙⵔⵅⵜⵡⵡⵉ ⵄⵙⵏⵣⵡⵍ ⵅⵄ ⵙⵅⵙⵜⵡ ⵏⵔⵜⵜⵜⵅ ⵏ ⵙⵔⵅⵜⵡⵡⵉ ⵄⵙⵏⵣⵡⵍ ⵅⵄ ⵙⵅⵙⵜⵡ ⵏⵔⵜⵜⵜⵅ ⵏ ⵙⵔⵅⵜⵡⵡⵉ ⵄⵙⵏⵣⵡⵍ ⵍ ⵙⵙⵜⵅⵜ

ⵜⵓⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵉⵎⵣⵉⵖⵜ ⵉ ⵒⴰⵒ ⵏ ⵡⴰⵎⴰⵙ ⵙ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

ⵜⵓⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵉⵎⵣⵉⵖⵜ ⵉ ⵒⴰⵒ ⵏ ⵡⴰⵎⴰⵙ ⵙ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴳ ⵉⵣⵔⵔⵓⵖ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵜ

Droit de réponse à l'article « Au Maroc, cent ans après la guerre du Rif, la mémoire impossible d'une rébellion qui a inspiré les mouvements d'indépendance »*

À l'attention de Monsieur Le Directeur Jérôme Fenoglio
et Madame Aurélie Collas de «Le Monde»,

Objet : droit de réponse à l'article « Au Maroc, cent ans après la guerre du Rif, la mémoire impossible d'une rébellion qui a inspiré les mouvements d'indépendance »

Madame, Monsieur,

Nous avons pris connaissance de l'article paru le 14 juillet 2026 et signé par Madame Aurélie Collas. En notre qualité de président de l'Assemblée Mondiale Amazighe (AMA), ONG internationale qui œuvre depuis des années pour la reconnaissance des crimes commis durant la Guerre du Rif, nous avons reçu madame Aurélie Collas avec laquelle nous avons longuement discuté et à laquelle nous avons remis un fond documentaire très important. Néanmoins, l'article de madame Collas, non seulement ne mentionne pas notre interview et ignore les documents que nous lui avons remis mais en plus est tendancieux.

Aussi, nous tenons à exercer notre droit de réponse.

Nous ne contestons pas l'essentiel du récit historique que votre article rappelle avec justesse : l'importance du soulèvement d'Abdelkrim, le caractère novateur de la République des tribus confédérées du Rif, l'asymétrie du conflit, ou encore l'usage massif d'armes chimiques…

En revanche, nous sommes contraints de relever des omissions et des orientations qui faussent la perception du contentieux mémoriel tel qu'il se pose aujourd'hui. Lors de notre entretien, nous vous avons pourtant remis tout un dossier, comprenant l'ouvrage du professeur Mimoun Charqi sur les armes chimiques, ainsi que le détail des démarches que nous menons, au sein de l'Assemblée Mondiale Amazighe et du Groupe de recherche sur les armes chimiques contre le Rif.

1. Le véritable contentieux mémoriel est avec la France et l'Espagne, pas avec le Makhzen marocain

Votre article met l'accent sur un prétendu contentieux entre le Rif et le Makhzen, présentant la mémoire de la guerre comme « impossible » et « indicible » en raison d'une prétendue hostilité du pouvoir royal. Or, cette lecture est réductrice et contribue à déplacer le débat sur un terrain qui n'est pas celui des responsabilités historiques premières. Il faut rendre à César ce qui est à César. C'est grâce à Mohamed VI que le Groupe de recherche Mohamed Abdelkrim El Khattabi a pu tenir un colloque international à Al Hoceima sur l'Emir du Rif et son rôle sur la libération des pays nord-africains.

Le contentieux de la Guerre du Rif, aujourd'hui, est d'abord et avant tout un contentieux avec les États européens qui ont utilisé des armes chimiques contre les populations civiles, concrètement la France et l'Espagne [1]. C'est le cœur même du combat que mènent les associations rifaines et amazighes (berbères) depuis des décennies. C'est ce que nous avons eu l'occasion de vous exposer longuement, en vous remettant des documents attestant que des centaines de tonnes de gaz ypérite, phosgène et chloropicrine ont été larguées entre 1924 et 1926 ainsi que les effets mutagènes et cancérigènes des armes chimiques de destruction massive utilisées.

2. Le rôle du sultan Moulay Youssef : une lecture erronée et une omission juridique grave

Vous présentez le Sultan Moulay Youssef comme un soutien actif de la répression, en citant sa lettre du 4 juillet 1925 dénonçant « les hordes de l'agitateur rifain ». Mais vous omettez un élément historique capital; le Sultan de l'époque a condamné, par écrit, l'utilisation de ces armes chimiques. Voir ci-joint la copie de la note s'y jointe.

Il convient ici de rappeler une réalité juridique et politique fondamentale, ignorée dans votre récit : le Maroc était alors sous protectorat-colonisation. Dans ce cadre, la personnalité juridique de l'État chérifien (l'empire chérifien marocain) était mise entre parenthèses, et le Sultan ne disposait d'aucun pouvoir autonome. Dépouillé de sa souveraineté effective, il était relégué à un rôle d'auxiliaire de l'administration coloniale, contraint de signer des dahirs (décrets) que le Résident général de la République française lui imposait. Sa présence aux côtés du maréchal Pétain sous l'Arc de triomphe en 1926 n'était pas celle d'un allié, mais celle d'un Sultan sous tutelle, instrumentalisé pour légitimer aux yeux des marocains une conquête qu'il ne maîtrisait pas.

Ce sont les gouvernements espagnols et français [2], et eux seuls, qui ont ordonné et exécuté les bombardements chimiques en particulier contre des populations civiles. En réduisant le conflit à une opposition binaire entre le Rif et le Makhzen, vous prêtez à un sultanat, sous tutelle, des capacités qu'il n'avait pas, et vous occultez la responsabilité première des puissances coloniales. C'est une erreur d'écriture qui dessert la quête de vérité historique.

3. L'avis du Pr. Dr. Mimoun Charqi : des crimes aux conséquences durables

Permettez-nous de citer ici les travaux du professeur Dr. Mimoun Charqi, auteur de l'ouvrage de référence « Armes chimiques de destruction massive sur le Rif ». Ses recherches, qui s'appuient sur des études américaines, européennes et japonaises, démontrent sans équivoque que les armes chimiques utilisées pendant la Guerre du Rif sont la cause des taux anormalement élevés de cancer dans la région.

Concernant la responsabilité du Sultan de l'époque et du Makhzen, Mimoun Charqi est clair : il ne les tient pas pour responsables des bombardements chimiques. Sa démonstration s'articule autour de trois arguments :

Polimotor Farman F.60 Goliath, primer bombardero químico de la Aviación Española. 1923-1925, Archivo Díaz Casariego, Agencia EFE.

·D'un point de vue juridique, la France, en tant que puissance protectrice en vertu du traité de Fès de 1912, avait l'obligation légale de protéger les populations marocaines. C'est cette obligation que l'Espagne et la France ont violée en utilisant des armes chimiques de destruction massive, prohibées par le droit international, contre les civils.

· D'un point de vue factuel, la décision d'utiliser ces armes chimiques a été prise par les autorités militaires françaises (maréchal Lyautey, maréchal Pétain) et espagnoles (le roi Alfonso XIII et le général Miguel Primo de Rivera), avec l'accord de leurs gouvernements respectifs.

·D'un point de vue politique, le Sultan était sous la tutelle du Résident général français, sans pouvoir autonome. Sa marge de manœuvre était nulle, et toute opposition de sa part aux choix militaires français ou espagnols lui était impossible.

Dr. Mimoun Charqi a également mis au jour, dans son livre précité, un courrier dans lequel le monarque espagnol de l'époque, Alfonso XIII, écrit qu'« avec l'aide du plus nocif des gaz, nous sauverons de nombreuses vies humaines. L'important est de les exterminer comme des ennemis, comme l'on fait avec des bêtes sauvages». Ce document établit la préméditation et la volonté délibérée d'exterminer les populations rifaines de la part des autorités espagnoles.

Les conséquences sont toujours visibles aujourd'hui : plus de 70 % des adultes et 50 % des enfants souffrant d'un cancer et suivis à l'hôpital d'oncologie de Rabat proviennent du Rif, notamment des provinces de Nador, de Driouch et d'Al Hoceima.

4. L'omission de nos actions et démarches

Vous avez choisi d'ignorer les actions et démarches que nous menons depuis des années pour obtenir reconnaissance et réparations de la part de la France et de l'Espagne. Ces actions sont pourtant publiques et documentées et nous vous en avons remis un dossier de presse :

· Dès 2004, après le colloque international sur la guerre chimique contre le Rif tenu à Nador avec le journal « Le Monde Amazigh » et le soutien du député Tarik Yahya et des députés Catalans Maria Bonas et Juan Tarda nous avons soutenu un projet de loi déposé au Congrès espagnol, bien qu'il ait été rejeté, par la suite.

·En 2006, nous avons approché des partis politiques catalans et basques pour sensibiliser à la question.

·En 2008, nous avons organisé un deuxième colloque international sur la guerre chimique contre le Rif tenu à la ville de Nador avec le journal « Le Monde Amazigh ».

· En 2015, nous avons organisé un sit-in à Nador et adressé des lettres au roi d'Espagne Felipe VI et au président français François Hollande, réclamant la reconnaissance de ces « crimes contre l'humanité » et la construction d'un hôpital d'oncologie. Des correspondances qui furent pris au sérieux par les deux chefs d'Etat et qui ont eu l'amabilité de nous répondre.

·En juillet 2021, à l'occasion du centenaire d'Anoual, nous avons interpellé le président Emmanuel Macron. La Présidence de la République nous a répondu le 10 septembre 2021, reconnaissant le « caractère sensible du sujet ».

· En novembre 2021, nous avons renouvelé notre demande auprès du ministre espagnol des Affaires étrangères.

·En février 2026, nous avons de nouveau interpellé votre ministre français de l'Europe et des Affaires étrangères, Jean-Noël Barrot [3].

· En mars 2026, l'Assemblée Mondiale Amazighe a adressé une nouvelle lettre au roi d'Espagne, lui demandant de reconnaître officiellement les crimes précités [4].

Aucune de ces démarches n'est mentionnée dans votre article. Pourtant, elles constituent l'actualité la plus immédiate du combat mémoriel et démontrent que les associations rifaines et amazighes ne dirigent pas leur combat contre le Maroc, mais contre les États coloniaux qui n'ont toujours pas reconnu leur responsabilité.

5. Un parti pris qui dessert la cause de la vérité historique

En orientant votre article vers le seul contentieux entre le Rif et le Makhzen, vous contribuez à une lecture qui fragilise notre cause. Le combat des associations rifaines et des ONG amazighes n'est pas un combat contre le Maroc, mais un combat pour la vérité historique et la réparation des crimes coloniaux.

Nous vous rappelons que la France, puissance mandataire au Maroc, avait une

www.amazigh.press

www.amazigh.press Amadalpresse

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH - DEPOT LEGAL: 2001/0008 - ISNN: 1114 - 1476 - N° 306-307/ JUILLET-AOÛT 2026 - ⵉⵙⵏⵙⵉⵡ-ⵢⵓⵍⵢ 2976 - PRIX: 5 DH

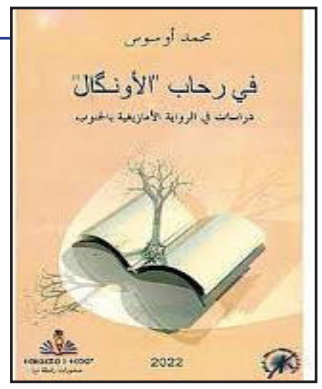

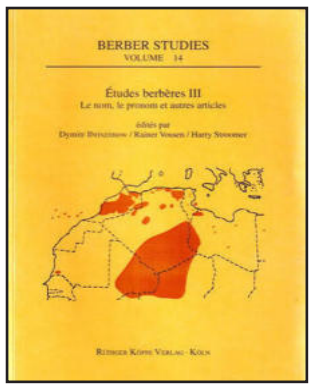

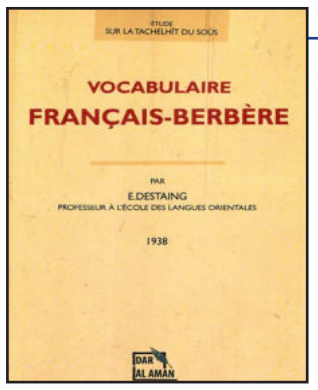

POURQUOI LES MAROCAINS NE SONT-ILS PAS ARABES ?

Suite au match de football disputé mardi matin entre le Maroc et les Pays-Bas, je me suis penché à nouveau sur cette question évidente : les Marocains sont-ils arabes ?

J'ai déjà eu l'occasion d'aborder ce sujet avec Mme Elena Sánchez Caballero [1], alors présidente par intérim de la RTVE (Régie espagnole de la radiodiffusion et de la télévision), en critiquant les journaux télévisés de la RTVE qui, lors de la Coupe du monde de football 2022 au Qatar, ont heurté la sensibilité des citoyens marocains et africains en qualifiant l'équipe nationale marocaine de « sélection arabe ». À l'époque, le Maroc s'était qualifié pour les quarts de finale de la compétition. Dans ma lettre, j'ai souligné que les joueurs de ce pays voisin sud-méditerranéen représentaient tous les Marocains et les Nord-Africains, qui sont « Amazighs » [2], et ne sont en aucun cas des « Arabes » du continent asiatique. J'ai souligné que, toutefois, si l'on désignait l'équipe comme « Maures », cela ne posait aucun problème, car ce terme est encore plus approprié et provient de « maurus », lui-même issu de « mis tamurt ». En amazigh, cela signifie « fils de la terre », une expression désignant les anciens habitants de la Mauretanie Tingitane, nom donné au Maroc à l'époque romaine. Le mot Maroc, quant à lui, est la contraction de « tamurt n Yakuch », la terre de Dieu.

À ce moment-là, j'ai reçu une réponse insatisfaisante de Mme María San Juan, de l'équipe du Médiateur du public de RTVE, qui persistait à qualifier le Maroc et ses habitants d'« Arabes ». Je me suis senti obligé de lui adresser une autre lettre, réaffirmant que « le Royaume du Maroc n'a jamais été un pays arabe et, comme tous les autres pays d'Afrique du Nord, il ne le sera jamais ». Pourquoi ?

Dans ma réponse, j'ai mis en avant l'exemple de la finale de la Coupe du Monde des Clubs opposant le Real Madrid (Espagne) à Al-Hilal (Arabie Saoudite), disputée le samedi 11 février 2023 à Rabat. Ce match avait suscité un immense enthousiasme, de grandes attentes et une ferveur palpable. Vous souvenez-vous qui soutenait le public marocain, et par extension, le public amazigh d'Afrique du Nord ? J'ai fait remarquer à la médiatrice de RTVE que, selon ses déclarations, les masses marocaines (et amazighes) devaient prendre parti pour les Saoudiens, puisqu'ils sont des peuples frères « arabes » et « musulmans ». Eh bien non ! Le public marocain a acclamé avec ferveur et conviction l'équipe « espagnole » et « chrétienne ». Les Marocains soutenaient les « infidèles » espagnols au lieu de leurs frères en « arabité » et en « religion islamique » ! C'est presque la même chose qu'avec le match Maroc-Pays-Bas, où l'on attendait des Mexicains, catholiques, qu'ils soutiennent les Néerlandais chrétiens plutôt que les Marocains musulmans, et des Algériens, supposément frères « arabes » et « musulmans », qu'ils soutiennent les footballeurs marocains et non les Néerlandais.

En réalité, comme l'a souligné notre éminent chercheur Mohamed Chafik dans son étude « Les Berbères et leur contribution à l'élaboration des cultures méditerranéennes » : « Que nos coreligionnaires arabes comprennent que les non-Arabes ont eux aussi le droit d'être fiers de leur identité ! Les Berbères (Imazighen) veulent simplement être Berbères (Imazighen), tout comme les Chinois sont Chinois, les Japonais sont Japonais et les Arabes sont Arabes. »

N'oublions pas que, lorsque les Marocains ont proposé leur candidature pour la Coupe du monde 2026, des pays arabes comme l'Arabie saoudite, les Émirats arabes unis, le Koweït, l'Irak, la Jordanie et le Liban ont préféré voter en faveur des « infidèles » Yankees plutôt qu'en faveur des « faux Arabes » qui, pour eux, constituent tous les habitants d'Afrique du Nord.

Cependant, à l'approche de la Coupe du Monde de la FIFA 2030, que le Maroc co-organisera avec l'Espagne et le Portugal, nous continuons d'attirer l'attention des dirigeants des trois fédérations de football de la Méditerranée occidentale, et en particulier celle de M. Fouzi Lakjaa [3], président de la Fédération Royale Marocaine de Football (FRMF), afin de leur exprimer notre profonde déception face à la discrimination persistante dont sont victimes la langue et la culture amazighes.

Lors de la présentation de la Coupe du Monde de la FIFA 2030, le 28 octobre 2023 à Rabat, en présence de M. Pedro Rocha, président de la FRMF, et de M. Fernando Gomes, président de la FPF, aucune mention n'a été faite de cette langue et de cette culture, pourtant partie intégrante de l'identité marocaine, ni dans le logo ni sur les affiches de la table ronde. L'histoire riche et commune de ces trois pays n'a pas non plus été évoquée. Par conséquent, nous refusons catégoriquement que cette exclusion soit interprétée comme une falsification et une amputation de notre mémoire collective. Il est de notre devoir de souligner le rôle des anciens Amazighs comme bâtisseurs des civilisations méditerranéennes et leur contribution à la formation de la civilisation andalouse.

Il serait très utile et d'un grand intérêt de rappeler l'histoire et, en particulier, l'idée que les anciens Amazighs ont contribué à la création de ces civilisations méditerranéennes, notamment la civilisation ibérique, avant même l'arrivée des Phéniciens et l'avènement de l'Empire romain. Ceci est confirmé, notamment, par les études d'anthropologie génétique du prestigieux immunologue espagnol, le professeur Dr. Antonio Arnaiz Villena, de l'Université Complutense de Madrid [4], qui affirme que les Ibères et les Amazighs partagent les mêmes origines nord-africaines. Dans le même ordre d'idées, le célèbre universitaire Mohamed Chafik écrit [5] : « De toutes ces vicissitudes de l'histoire, il est apparu que les élites amazighes s'étaient acculturées de diverses manières et avaient richement contribué au développement des grandes cultures méditerranéennes ». Par ailleurs, le peuple amazigh du Maroc, connu sous le nom de « Moros » chez nos voisins ibériques, a le grand mérite historique d'avoir bâti une civilisation commune remarquable pendant huit siècles : la civilisation musulmane de l'Andalousie médiévale, depuis la conquête de Gibraltar par l'Amazigh Tariq ibn Ziyad en 711 jusqu'à l'expulsion des derniers Morisques des Alpujarras, dans la province de Grenade, en 1609. À cet égard, il serait opportun que les responsables du tourisme, de part et d'autre de la Méditerranée occidentale, relancent et développent l'ambitieux projet de la Fondation « Héritage andalou » relatif aux itinéraires touristiques du patrimoine andalou, projet initié par l'avocat Jerónimo Páez en 1995.

Le 17 février dernier, à l'occasion du trente-septième anniversaire de la création de l'Union du Maghreb arabe (UMA), j'ai pris l'initiative de demander aux ministres des Affaires étrangères du Maroc, de l'Algérie, de la Mauritanie, de la Tunisie et de la Libye de dissoudre cette Union. L'« Union du Maghreb arabe » (UMA) [6] a complètement échoué parce qu'elle a été construite sur le déni de l'histoire ancienne de l'Afrique du Nord et de l'identité amazigho-africaine authentique, adoptant une dénomination réductrice, discriminatoire et inappropriée : « Maghreb arabe ». Basée essentiellement sur une idéologie importée, artificielle et imposée, « l'arabo-islamisme », à l'origine de déclin de cet ensemble régional [7].

Par conséquent, la 35e édition de la Coupe d'Afrique des Nations 2025, récemment organisée au Maroc, en a offert une illustration éloquente. Le manque total de solidarité parmi les supporters nord-africains était flagrant : des supporters marocains soutenant les équipes nationales congolaise ou nigériane contre l'Algérie ; des supporters algériens et tunisiens exprimant ouvertement leur satisfaction après la défaite du Maroc lors de la finale controversée contre le Sénégal ; ou encore l'enthousiasme des supporters marocains lors de la victoire du Nigeria contre l'Égypte, le pays où Gamal Abdel Nasser avait érigé le panarabisme en religion d'État.

Concernant cet échec retentissant de l'Union du Maghreb arabe (UMA), Sa Majesté Le Roi Mohammed VI du Maroc, lors de son discours au 28e Sommet de l'Union africaine à Addis-Abeba le 31 janvier 2017 [8], avait déclaré : « Le Maroc a toujours considéré qu'il faut d'abord puiser sa force, dans l'intégration de sa sous-région maghrébine. Or, force est de constater que la flamme de l'UMA s'est éteinte, parce que la foi dans un intérêt commun a disparu !

L'élan mobilisateur de l'idéal maghrébin, promu par les générations pionnières des années 50, se trouve trahi. Aujourd'hui, nous constatons avec regret que l'UMA est la région la moins intégrée du continent africain, sinon de toute la planète … »

En bref, nous appelons tous les journalistes, intellectuels et universitaires des trois pays riverains du détroit de Gibraltar à employer une terminologie réaliste, exempte de tout biais idéologique et de toute promotion d'un nationalisme arabe décadent, au détriment de l'objectivité scientifique, des dernières découvertes archéologiques et de la vérité historique. Par conséquent, nous ne cesserons de vous recommander d'éviter des expressions telles que « équipe arabe », « football arabe », « Maghreb arabe », « Oumma arabe », « nation arabe » ou « Printemps arabe »… Sachez que ces termes heurtent profondément la sensibilité, l'identité et la fierté de millions de citoyens marocains et amazighes, ainsi que de millions d'émigrés ou de citoyens européens d'origine amazighe résidant en Espagne, en France, en Belgique, en Allemagne, aux Pays-Bas, en Italie et au Portugal. Lorsque les « Lions de l'Atlas » remportent un match, comme celui qui vient de se dérouler au Mexique, ces derniers descendent dans la rue, brandissant les drapeaux marocain et amazigh, dans les grandes villes de l'Union européenne.

Le succès de ces jeunes footballeurs marocains amazighs, ainsi que l'ouverture récente du Musée amazigh dans le complexe de l'Alhambra à Grenade [9] — malheureusement ignorée par la presse nationale espagnole — nous invitent à approfondir nos recherches et à organiser davantage d'événements culturels hispano-portugais-marocains afin d'approfondir notre compréhension de la culture amazighe, qui unit ces trois pays depuis des millénaires, mais qui reste l'un des sujets les plus délaissés par leurs universités et leurs cercles intellectuels.

❋ Rachid Raha, Président de l'Assemblée Mondiale Amazighe et de la Fundación "David Montgomery Hart" de Estudios Amazighes

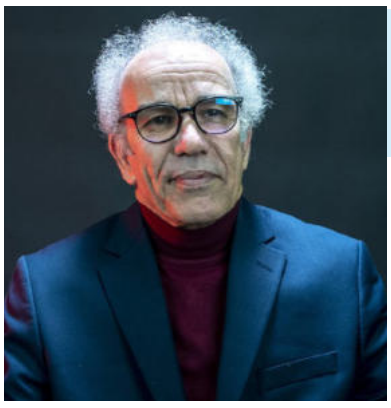

الباحث والمفكر أحمد عصيد :
نحتاج إلى تاريخ وطني تعددي نقدي ينصف الأمازيغية ويعترف بتعدد روافد الهوية المغربية

يأتي هذا الحوار مع الباحث أحمد عصيد ليسلط الضوء على الإشكاليات المرتبطة بتدريس مادة التاريخ في المناهج الدراسية المغربية، في ظل الصراع القائم حول الهوية والتاريخ الناجم عن مخلفات الدولة الوطنية المركزية التي ركزت على مكون "العروبة والإسلام" وهمشت المكون الأمازيغي الأصلي. ويدعو عصيد إلى تجاوز السرديات الاختزالية والأحادية عبر إرساء نموذج "التاريخ الوطني التعددي النقدي"، المرتكز على مبادئ علمية دقيقة، وتثمين الاكتشافات الأثرية والأركيولوجية الحديثة، وإشراك تخصصات متعددة إلى جانب المؤرخين. كما يشدد المفكر الأمازيغي على ضرورة مراجعة فلسفة درس التاريخ وهويته لربط الناشئة بجذورهم المتنوعة، وتكامل التاريخ الجهوي والمحلي مع التاريخ الوطني، بهدف بناء مواطنة مشتركة تعترف بجميع روافد الهوية المغربية وتصون وحدتها واستمراريتها.

* حاورته رشيدة إمرزيك

*** أستاذ عصيد في نظرك، أي تاريخ نحتاجه اليوم في مناهجنا الدراسية؟**

** يعرف السياق المغربي الحالي صراعا قويا حول التاريخ والهوية وقضايا إعادة القراءة والتفسير والتأويل، والسبب في هذا الصراع كما هو معلوم مخلفات نموذج الدولة الوطنية المركزية التي اعتمدت مكون "العروبة والإسلام" على مدى عقود وتركت باقي المكونات على هامش النسيان وخاصة المكون الجوهري الأصلي لهوية المغرب الذي هو الأمازيغية، واليوم عشنا مصالحة ثقافية منذ 2001 التي عرف فيها ملف الأمازيغية تسوية سياسية ترسخت سنة 2011 باعتراف دستوري، وتأكد هذا الاعتراف بدوره بصدور القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية سنة 2019 والذي ما زال ينتظر التفعيل الأمثل. ولعل عدم تفعيل الدستور والقانون التنظيمي أدى إلى عودة الصراع حول الهوية والتاريخ من جديد، وخاصة في شبكات التواصل الاجتماعي التي يشيع فيها عنف رمزي كبير ويتراجع الحوار العلمي والفكري البناء. في هذا السياق المتوتر يبدو أن الحل لا يكمن في اختيار رواية تاريخية تنتصر لهذا الطرف أو ذاك، بل في تغيير منهج تدريس التاريخ نفسه. فالمنهج الأنسب هو ما يمكن تسميته بالتاريخ الوطني التعددي النقدي، والذي يقوم على مبادئ تجعل درس التاريخ أكثر غنى وعمقا وأبعد ما يكون عن النزعة الاختزالية التي سادت خلال عقود ما بعد الاستقلال وبدأت تتراجع في الآونة الأخيرة بفضل الاكتشافات الأركيولوجية الباهرة التي عرفتها المواقع الأثرية بالمغرب.

وأول مبدأ ينبغي اعتماده هو اعتبار تاريخ المغرب تاريخا مشتركا صنعته جميع مكوناته البشرية والثقافية واللغوية، دون إقصاء أو احتكار، وإبعاد المشاعر الدينية والعرقية من درس التاريخ والتي كانت تؤدي إلى تحريف الكثير من الأحداث وإخفاء أخرى لصالح تعظيم بعضها أيضا.

والمبدأ الثاني هو التمييز بين الوقائع التاريخية المثبتة بالمصادر، وبين التأويلات الإيديولوجية التي قد تختلف باختلاف المؤرخين وميولاتهم الإديولوجية واختياراتهم المنهجية وانتماءاتهم.

والمبدأ الثالث يتمثل في تقديم مختلف المراحل التاريخية، بما فيها صفحات الازدهار والانهيار والصراع والأخطاء، دون تمجيد أو شيطنة، والبدء من أقدم الشواهد التاريخية التي بحوزة العلماء، عوض انتقاء النصوص والوثائق كما كان معتمدا من قبل، وعدم تقديس شخصيات تاريخية غير مقدسة واتخاذ مسافة موضوعية منها يفرضها البحث العلمي. وفي هذا السياق ينبغي اعتماد أحدث نتائج البحث الأثري واللساني والتاريخي، وليس الاكتفاء بالروايات التقليدية المتوارثة التي صاغ معظمها فقهاء اشتغلوا داخل منظومة فقهية مغلقة حافلة بالروايات الأسطورية القديمة التي لا تثبتها الوثائق ولا أدلة عليها، وصارت للأسف تدرس على أنها حقائق ثابتة.

أما المبدأ الرابع فهو تعليم التلاميذ كيفية نقد المصادر ومقارنتها، بدل تلقينهم رواية واحدة باعتبارها الحقيقة المطلقة، لأن التاريخ ليس مجالا شبيها بالعلوم الدقيقة كالفيزياء، بل هو مجال يحتمل النظرة النسبية ويقوم على المقاربة النقدية والمقارنة بين الوثائق المتعارضة لاستخلاص المعطيات الأرجح والأكثر قربا من الوقائع التاريخية.

والمبدأ الخامس هو إبراز أن الهوية المغربية تشكلت عبر توافد مكونات متعددة تفاعلت مع المكون الأصلي الأكثر عراقة وهو الأمازيغية، مع التركيز على أن هذا المكون الأمازيغي الأصلي هو الذي قام "بالتوليف" بين كل العناصر الوافدة وإعطائها الطابع الخصوصي المغربي، فالعبرية والعربية والإفريقية والأندلسية والحسانية والمتوسطية كلها اتخذت طابعا خصوصيا مغربيا بفضل الأمازيغية، التي تمثل الشخصية القاعدية للمغرب. وهذا "التوليف التفاعلي" الحضاري العريق هو الذي رسخ وحدة الدولة المغربية واستمرارها التاريخي، والخطأ الذي ارتكبته الدولة ونخبها التقليدية هو أنها حاولت جعل بعض العناصر الوافدة هي أساس الوحدة في إهمال وتجاهل تام للعنصر الأصلي الذي بدونه لا تستقيم الوحدة الوطنية ولا تتقوى.

بهذه المبادئ المنهجية يتحول التاريخ من أداة لإنتاج الإحساس بالغبن أو التفوق إلى فضاء لبناء مواطنة مشتركة، يدرك فيه الجميع أن اختلاف الروافد لا يناقض وحدة الوطن، بل يفسر غناه التاريخي والثقافي.

*** هل يشكل إصلاح المناهج فرصة تاريخية لإنصاف الذاكرة الأمازيغية داخل المدرسة المغربية؟**

** نعم بالتأكيد يمثل إصلاح المناهج الدراسية في مجال التاريخ مناسبة ذهبية لإنصاف الأمازيغية هوية وثقافة ولغة، لكن إذا كان المقصود بالإنصاف هو الدقة العلمية والتوازن، لا استبدال رواية أحادية بأخرى اختزالية مثلها.

ويتحقق ذلك من خلال إدماج التاريخ الأمازيغي باعتباره جزءا أصيلا من تاريخ المغرب، لا موضوعا هامشيا أو منفصلا، والتعريف بإسهامات الأمازيغ في بناء الدولة المغربية عبر كل العصور، وأيضا في المقاومة، والعمران، والثقافة، والعلوم، والتجارة، عبر مختلف مراحل تاريخ المغرب. وتقديم اللغة والثقافة الأمازيغيتين بوصفهما مكونين دستوريين من مكونات الهوية الوطنية، إلى جانب باقي الروافد التي تفاعلت مع الأمازيغية الأصلية. دون أن ننسى أهمية الاستفادة من نتائج الأبحاث الأثرية والأنثروبولوجية والتاريخية الحديثة لتجاوز الاختزال والأحكام المسبقة. والتركيز على إبراز التفاعل التاريخي بين المكونات والروافد عوض إيرادها "متجاورة" ولا رابط بينها، لأن "التوليف" الذي تحدثنا عنه سابقا لا يتم فهمه بعمق إلا من خلال التفاعل والتأثير والتأثر الذي يعكس حقيقة تشكل الشخصية المغربية.

وبذلك لا يكون إصلاح التاريخ موجها لخدمة مكون على حساب آخر، بل لبناء سردية وطنية جامعة تعترف بجميع مكونات المغرب على أساس المعرفة العلمية، بما ينسجم مع الدستور ويعزز شعور جميع المغاربة بأن تاريخهم ممثل بصورة عادلة ومتوازنة.

*** ما مكانة الاكتشافات الأثرية والأركيولوجيا الحديثة في صياغة المقررات الدراسية؟**

** ينبغي أن تحتل الاكتشافات الأثرية مكانة مركزية في المقررات الدراسية، لأنها تمثل المصدر المادي الأكثر موضوعية لإعادة بناء تاريخ المغرب، وتساعد على تجاوز السرديات التي تأسست أحيانا على روايات أدبية أو إيديولوجية أكثر مما تأسست على الأدلة. حيث تعودت النخب التقليدية على اجترار روايات تراثية لا أساس أو منطق لها عوضا عن النظر إلى الوثائق الأثرية وقراءتها.

ومن ثم، ينبغي أن تقوم المناهج على اعتبار علم الآثار مرجعا أساسيا إلى جانب المصادر المكتوبة، لا مجرد مادة تكميلية، وذلك لما أصبح يمثله اليوم من أداة لا غنى عنها خاصة مع تطور الوسائل التقنية في البحث والتي صارت أكثر دقة.

كما ينبغي للمناهج الدراسية في تدريس التاريخ أن تعطي أهمية خاصة لإدماج نتائج الاكتشافات الحديثة التي كشفت عن عمق الاستيطان البشري بالمغرب وتطور حضاراته قبل التاريخ وخلاله. وتعريف التلاميذ بالمواقع الأثرية المغربية وبما تقدمه من معطيات حول تطور المجتمعات المحلية. إلى جانب تعليم كيفية توظيف الأدلة الأثرية في نقد الروايات التاريخية ومقارنتها لترسيخ التفكير العلمي في أذهان التلاميذ. وطبعا لا غنى عن تحديث المقررات كلما ظهرت اكتشافات كبرى تغير فهمنا للماضي، لأن التاريخ علم يتطور باستمرار.

إن إهمال علم الآثار في تدريس التاريخ حرم أجيالا من الاطلاع على جزء مهم من الحقيقة التاريخية. أما إعطاؤه المكانة التي يستحقها، فيسهم في بناء معرفة تاريخية أكثر دقة وتوازنا، ويجعل فهم تاريخ المغرب قائما على الأدلة العلمية لا على الانتقاء أو الأحكام المسبقة.

*** سي احمد اترى ان تدريس التاريخ يحتاج إلى مراجعة المضامين فقط، أم إلى مراجعة الفلسفة التي يقوم عليها؟**

** نعم، يمكن قول ذلك إلى حد بعيد، وهذا ما أكدنا عليه في الجواب على السؤال الأول، فمشكلة درس التاريخ هي الرؤية التي بني عليها، أي النظرة إلى الذات، هل هي نظرة اعتزاز أم تبخيس، بمعنى أن درس التاريخ يتعلق بتوضيح معنى كوننا مغاربة، وهذا أمر فلسفي يرتبط بإشكالية الهوية. فالإشكال لا يتعلق فقط بما يدرس، بل أيضا بكيفية تدريس التاريخ ولماذا ندرسه.

إن المراجعة المطلوبة ينبغي أن تمس فلسفة درس التاريخ نفسها، بحيث ينتقل من منطق تلقين رواية رسمية واحدة إلى منطق تكوين عقل تاريخي وطني ونقدي، قادر على قراءة المصادر، وفهم تعدد وجهات النظر، والتمييز بين الوقائع والتأويلات.

وفي السياق المغربي، يقتضي ذلك أيضًا الانتقال من تاريخ يركز على الأحداث السياسية وحدها إلى تاريخ يعكس دلالات تلك الأحداث انطلاقا من رؤية متمركزة حول المغرب لا حول الغرب أو الشرق، وكذا دلالة جميع مكونات الهوية الوطنية وتفاعلاتها عبر التاريخ، مما يمنح المكانة المستحقة للمعطيات الأثرية، والتاريخ الاجتماعي والثقافي، وللأمازيغية بوصفها صلب الهوية كما جاء في الخطاب الملكي 9 مارس 2011 ، باهتبارها هوية احتضنت كل المكونات والروافد الأخرى التي لا ينبغي إقصاء أو إخفاء أي منها. فنجاح إصلاح تدريس التاريخ لن يقاس فقط بتغيير المقررات، بل بترسيخ فلسفة تربوية تجعل من التاريخ وسيلة لفهم الماضي وبناء مواطن يمتلك التفكير النقدي، ويقدر التنوع، ويستوعب تعقيد الهوية الوطنية بعيدًا عن الاختزال أو التوظيف الإيديولوجي الظرفي.

*** اكدي ان التاريخ المحلي له دور مهم في تقوية الانتماء لدى المتعلم، الا ترى ان المناهج الدراسية يجب ان تركز على التاريخ المحلي والجهوي من اجل بناء معرفة شاملة بتاريخ المغرب؟**

** هذا مما لاشك فيه، فعندما انطلق النقاش حول الجهوية قبل عشرين سنة قمت بإلقاء محاضرة في 11 مدينة خلال سنة كاملة، ثم نشرتها بعد ذلك، وكان القصد من تلك المحاضرة التأكيد على خطأ اعتماد تقسيم جهوي مبني على هاجس أمني لا تنموي، عوض اعتماد الجهات التاريخية الكبرى التي تتمتع بانسجام ثقافي وبشري يساعد على إنجاح مشاريع التنمية. لكن السلطة للأسف بسبب تضخم الهاجس الأمني لديها واستمرار ربطها للتنوع الجهوي بخطر تفتيت الوحدة الوطنية أدى إلى اعتماد تقسيم جهوي مبني على تشتيت الجهات وتفتيتها وإحداث لخبطة فيها. والحقيقة أن هذه المشاكل ذات صلة بالتاريخ وبعلاقة المركز بالجهات عبر تاريخ الدولة المغربية، وهي علاقة لم تكن دائما سلمية بقدر ما عرفت الكثير من التوترات التي تحاول الدولة اليوم تفاديها لكن باعتماد سياسة بعيدة عن الحكمة المطلوبة.

وهناك أمر آخر لابد من توضيحه وهو أن العديد من أبناء النخبة المغربية التقليدية خلال فترة الحماية قاموا بمحاولات للتاريخ للجهات التي كانوا ينتمون إليها، ومنهم المختار السوسي في كتابه الموسوعي الضخم "المعسول"، المتعلق بجهة سوس، ومحمد بن سعيد الصديقي الذي ألف في "إيقاظ السريرة لتاريخ الصويرة"، وعبد الرحمان بن زيدان صاحب كتاب "إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس"، ومحمد داوود في "موسوعة تاريخ تطوان" وغيرها من المؤلفات الموسوعية التي كانت تهدف إلى الانطلاق من التاريخ الجهوي من أجل بناء تاريخ وطني يضم جميع الجهات والمكونات، وأعتقد أن هذا النهج كان هو الطريق الصحيح الذي زاغت عنه الدولة بعد ذلك في عهد الملك الراحل الحسن الثاني الذي كان هاجسه "التوحيد على أساس التأحيد" أي تقوية وحدة البلاد لكن بناء على نوع من الاختزال والإقصاء للمكونات المختلفة، وهكذا جعل من "العروبة والإسلام" شعارا للدولة على حساب الأمازيغية والعبرية وإفريقيا والبعد المتوسطي لحضارة المغرب.

واليوم نعلم بأن الاقتصار على سردية مركزية قد أدى إلى تهميش التنوع التاريخي الذي ميز المغرب عبر تاريخه.

فالتاريخ الوطني لا يتكون فقط من تاريخ العاصمة أو الدولة المركزية، بل أيضا من تاريخ المدن والقبائل والجهات، ومن تجاربها السياسية والاقتصادية والثقافية الخاصة.

لكن من جانب آخر لا ينبغي هنا أن نعتقد بأننا ندعو إلى استبدال تاريخ مركزي بتاريخ محلي أو جهوي، وإنما المقصود بناء علاقة تكامل بين المستويين، فيبدأ المتعلم من محيطه القريب، ليتعرف إلى تاريخ قريته أو مدينته أو جهته، ثم يربط ذلك بتاريخ المغرب ككل، ثم بتاريخ المنطقة والعالم. فهذا المنهج يجعل التاريخ أكثر قربًا من المتعلم، ويمنحه وعيًا بأن الهوية الوطنية تشكلت من مساهمات جميع الجهات، وليس من مركز واحد فقط. وفي الحالة المغربية، يمكن أن يسهم هذا التصور في إعادة الاعتبار لتاريخ سوس، والريف، والأطلس، والصحراء، والشرق، ودكالة وعبدة، وتافيلالت وغيرها، مع إبراز أدوارها في بناء الدولة والمجتمع. وبهذا يصبح التاريخ المدرسي أكثر توازنًا، ويعكس حقيقة المغرب بوصفه فضاءً متعدد المكونات والروافد، لا مجرد امتداد لرواية تصوغها النخب المركزية وحدها.

*** في نظرك الا ترى ان وضع دروس التاريخ في المناهج الدراسية يحتاج إلى إشراك علماء الآثار والأنثروبولوجيين إلى جانب المؤرخين؟**

** لا طبعا، فالمؤرخ وحده لا يكفي. لأن المؤرخ هو من ينتج المعرفة التاريخية، فهو الأساس والمنطلق، لكنه ليس بالضرورة متخصصًا في تحويلها إلى تعلمات مدرسية فعالة. لذلك فإن تجويد درس التاريخ يتطلب تعاون عدة أطراف، منها المؤرخون لضمان صحة المضامين وتحديثها وتحيينها وفق أحدث الدراسات والأبحاث والاكتشافات، ومنها خبراء علوم التربية والديداكتيك الذين مهمتهم تحويل المعرفة التاريخية إلى تعلم وتربية يناسبان المراحل العمرية المختلفة، وكذلك علماء الآثار والأنثروبولوجيا واللسانيات بغرض إدماج نتائج الاكتشافات الأثرية والتنوع الثقافي واللغوي في كتابة التاريخ الذي ندرسه لأطفالنا وشبابنا. ثم هناك طبعا المدرسون والمفتشون، لأنهم الأقدر على تقييم قابلية المقررات للتطبيق داخل الفصل الدراسي ومتابعة تطوير ديداكتيك درس التاريخ من الناحية المنهجية. ومن أكبر التحديات التي تواجهنا مشكلة التكوين الذي تلقاه المدرسون سابقا وكذلك الإيديولوجيات الأجنبية المؤثرة فيهم، فالكثير من المدرسين يعتنقون القومية العربية عقيدة سياسية لهم، دون إغفال أن معظمهم كذلك واقع تحت تأثير مخدر خطير هو الإسلام السياسي الإخواني والسلفي، الذي يعادي العلم والاكتشاف ويرسخ الاستلاب الثقافي على حساب الانتماء الوطني، والخرافة على حساب المعارف السليمة. وهناك دور آخر مساعد هو دور المتاحف والأرشيف والمؤسسات الثقافية، وذلك من أجل ربط التاريخ المدرسي بالوثائق والآثار والذاكرة المادية. ولا ننسى طبعا مشكل آخر هو "بوابة المغرب" في الأنترنيت والتي مهمتها التعريف ببلادنا عبر العالم، فهي بوابة ما زالت تكرس الكثير من الأخطاء ولا تراعي الاكتشافات الجديدة وقد قمت شخصيا بتوجيه الكثير من النقد لمضامينها لكن يبدو أن المشرفين عليها في واد والمغرب في واد آخر.

إن إصلاح درس التاريخ أمر جوهري في السياق الحالي وسيكون أكثر اكتمالا إذا تحول إلى مشروع وطني متعدد التخصصات، يشارك فيه المؤرخ إلى جانب الأثري، وعالم الاجتماع، والأنثروبولوجي، واللساني، والتربوي والفيلسوف والأديب والفنان والحرفي المبدع في الصناعات التقليدية، لأن تاريخ المغرب لا يختزل في الوثائق المكتوبة وحدها، بل يشمل أيضًا التراث الشفهي، والآثار، والمصنوعات التقليدية واللغات، والذاكرة المحلية والجهوية.

*** ما أثر الصورة التي تقدمها المدرسة عن تاريخ المغرب في تشكيل وعي التلميذ بهويته الوطنية؟**

** طبعا هذا هو بيت القصيد، فدرس التاريخ من أكثر المواد الدراسية تأثيرًا في تشكيل الوعي الوطني والهوية الجماعية، لأنه يجيب عن سؤالين أساسيين: من نحن؟ وكيف أصبحنا ما نحن عليه؟ فإذا كان هذا الدرس متوازنًا، وتمت معالجة كل مشاكله المعرفية والمنهجية، فإنه يعزز لدى التلميذ شعورًا بالانتماء إلى وطن ذي تاريخ عريق ومتعدد الروافد، ويغرس فيه الاعتزاز بالمواطنة مع احترام التنوع الثقافي واللغوي.

وهو للأسف ما ينقص الكثير من مغاربة اليوم الذين تربوا بين أحضان إيديولوجيات أجنبية، مما يفسر استخفافهم بمكونات بلدهم ونفورهم منها، لقد رأينا مثلا كيف تحول دعاء مواطن يهودي للملك محمد السادس بالشفاء مستعملا اللغة العبرية إلى "صلاة صهيونية" عند رواد الفيسبوك واليوتوب، حيث غلبت النزعة القومية العربية والإسلام السياسي على الشعور الوطني الأصيل بسبب التشويش الذي قامت به تلك الإيديولوجيات المستوردة. وهذا من عواقب تقديم التاريخ بصورة انتقائية أو أحادية مما أدى إلى شعور بعض الفئات بغربتها عن البلد، وشعور فئات أخرى بأن تاريخها وثقافتها غائبان أو مهمشان، ويضعف اندماجها الرمزي في السردية الوطنية. لذلك فإن قوة درس التاريخ لا تكمن في تمجيد الماضي، بل في بناء ذاكرة وطنية مشتركة تعترف بإسهامات جميع مكونات المجتمع المغربي، وتربط بين التاريخ المحلي والجهوي والوطني بما يعزز وحدة البلاد على أساس الاعتراف بالتنوع، لا على أساس محوه أو اختزاله.

والرسالة التي أود أن ألفت انتباه المغاربة إليها اليوم هي أن هذه المراجعة الشاملة والعميقة لدرس التاريخ تأتي في سياق طموح وطني كبير لدى الدولة المغربية للعب أدوار استراتيجية إقليميا ومغاربيا وقاريا وفي العلاقة مع أوروبا والعالم، وهو طموح لا يمكن أن يتحقق على المستوى الاقتصادي فقط، وفي ظل سردية تاريخية وطنية مبنية على الاستلاب واحتقار الذات وتغييب الخصوصية الوطنية.

استقلال المغرب بين زخم الذاكرة وصرامة التاريخ

التأمت بالرباط يومي الأول والثاني من يوليوز الجاري، ثلة من أبرز المؤرخين والباحثين في إطار الدورة الثانية للملتقى الوطني الذي نظمه المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب بشراكة مع الجمعية المغربية للبحث التاريخي. وقد جاءت هذه الندوة الرفيعة في سياق وطني مهيب يخلد الذكرى السبعين لاستقلال المملكة. واختير لها موضوع بالغ الأهمية: استقلال المغرب، الذاكرة والتاريخ؛ وهو الحدث المفصلي الذي ما انفك يثير اهتمام الذاكرة الجماعية والبحث التاريخي الرصين.

لقد شكل الملتقى فرصة سانحة لتفكيك ثنائية الذاكرة والتاريخ في تعاطيهما مع حدث الاستقلال. فمن جهة أولى، حظي حدث الجلاء والسيادة منذ وقوعه برعاية مكثفة من قبل الذاكرة الوطنية باعتبارها موردا أساسيا للمشروعية وسندا متينا لبناء الدولة الوطنية الحديثة. وحرصت القوى الوطنية بمختلف تلويناتها السياسية على استعادة هذا الحدث واستحضاره كمكان للذاكرة يختزن عظمة المقاومة وكفاحها المرير من أجل الحرية والوحدة .

وقد تجسد هذا الاحتفاء السنوي في السرديات الرسمية، ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة بالإضافة إلى المناهج الدراسية والمنظومات البيداغوجية التي رامت تربية الناشئة على قيم المواطنة، فضلا عن سيل الشهادات والمذكرات التي خلفها الفاعلون التاريخيون. غير أن أوراق الندوة لم تخل من صرامة نقدية؛ إذ أكد الباحثون أنه بقدر ما أسهمت الذاكرة في تخليد الحدث، إلا أن مقاربتها اتسمت أحيانا بالانتقائية والرهانات الذاتية، وجنحت في بعض المحطات نحو الأسطرة والقداسة.

أما من جهة التاريخ بوصفه ممارسة علمية صارمة، فقد توقف المشاركون عند المسار الإبستيمولوجي للكتابة التاريخية المغربية، والتي لم تول حدث الاستقلال اهتماما حقيقيا إلا مع مطلع ثمانينيات القرن الماضي، في سياق العودة القوية للتاريخ السياسي.

وقد اتجه المؤرخون الأكاديميون نحو نبش الأرشيفات الأجنبية، لاسيما الفرنسية والإسبانية، مما أثمر تراكما نجح نسبيا في عقلنة الذاكرة وغربلتها من الشوائب. ومع ذلك، سجلت النقاشات التي دارت في أروقة الندوة أن كلا من الأبحاث الاستوغرافية المنجزة ظلت محكومة برؤية تمجيد ية وبطولية، تركز بصفة شبه حصرية على أدوار النخب السياسية والعسكرية البارزة، مغفلة في الآن ذاته إسهامات فاعلين آخرين، ومحيدة الأبعاد الدولية المعقدة، والوجه الآخر للمستعمر الذي لم يكن بدوره كتلة واحدة متجانسة في مواقفه.

ومن هنا، خلصت الافتتاحية العلمية للمؤتمر إلى أن المسافة الزمنية التي تفصلنا اليوم عن حدث الاستقلال باتت كافية ومؤهلة لتدشين مقاربة علمية جديدة ومجددة. مقاربة تنطلق من تقييم نقدي للمنجز التاريخي الحالي، وتتجه نحو تنويع المادة الوثائقية والقيام بحفريات أعمق في الخطابات السياسية وسرديات الذاكرة.

إن الأفق المستقبلي للبحث التاريخي في بلادنا، كما رسمته توصيات هذا المحفل المعرفي يفرض اليوم توسيع زوايا النظر لتشمل الفئات التي ظلت منسية أو مهمشة في السردية السائدة؛ وفي مقدمتها النساء، والعمال، وسكان البوادي والجبال واليهود المغاربة، بالإضافة إلى القوى الثقافية والسياسية الأجنبية التي ناصرت القضية الوطنية. إنها الدعوة الصريحة للعبور من ضيق الذاكرة إلى رحابة التاريخ العلمي الشامل

إعداد: نادية بودرة

استقلال المغرب.. إعادة قراءة المسار بين صرامة التاريخ وتفكيك السردية

قدم أستاذ التاريخ المعاصر والراهن بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء ورئيس تحرير مجلة أمل، محمد معروف الدفالي محاضرة افتتاحية خلال الدورة الثانية للملتقى الوطني للمعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب؛ حول استقلال المغرب: الذاكرة والتاريخ ، حيث عرض قراءة تاريخية مغايرة توخت التفكيك والمكاشفة.

اعتمد الباحث والمؤرخ المغربي، الأستاذ محمد معروف الدفالي رؤية نقدية سعت إلى إعادة قراءة المسار الذي قاد المغرب إلى استعادة استقلاله، حيث وضع السردية المهيمنة في ميزان التحقيق التاريخي العلمي المعزز بالوقائع..

انطلق الدفالي في مقاربته من تفكيك أطاريح تاريخية، واستحضر ما جاء في إحدى خطب الملك الراحل الحسن الثاني الذي اعتبر فترة الحماية مجرد عابرة في التاريخ، وتقاطع في ذلك مع أطروحة المؤرخ عبد الله العروي الذي وصف الحماية بأنها مجرد فاصلة أقامتها الحرب العالمية الأولى وألغتها الثانية.

كما أشار الدفالي إلى تلك المفارقة التي تكررت في الأدبيات التاريخية، مغربية وأجنبية، والتي أفادت بأن المغرب كان آخر دولة خضعت للحماية في المنطقة، لكنه كان أول من استرجع استقلاله.

وأوضح الباحث أن تلك الشهادات دفعت المتلقين، للوهلة الأولى، إلى تخيل صورة ذهنية لدولة قوية حافظت على كينونتها حتى رمقها الأخير، وإلى تصور حركة وطنية خارقة نجحت في دحر الاستعمار في أقصر مدة نضالية ممكنة.

بيد أن الدفالي، ومن منطلق أمانته العلمية كمؤرخ، أعاد قراءة المشهد بجرأة وسياقية تامة؛ حيث أكد أن الدولة المغربية إبان الهجمة الاستعمارية الغربية كانت، في واقع الأمر، في أدنى فترات استعدادها وضمن أضعف حالاتها.

وفي تقييمه لأداء الحركة الوطنية وجيش التحرير، سجل الدفالي أنه على الرغم من الإيمان الراسخ لهذه الحركة برسالتها القائمة على التضحية، وقدرتها العالية على التعبئة والمشاكسة والتحدي، إلا أنها واجهت معوقات بنيوية حقيقية تمثلت في الانقسام الداخلي الذي تجلى في غياب وحدة الصف والمعاناة من التشرذم السياسي، ومحدودية الأطر أي نقص الكفاءات التنظيمية المؤهلة قياسا بحجم التحدي ثم ضعف الخبرة وكل ما يخص افتقار القيادات الزعامية إلى التجربة السياسية الكافية آنذاك.

فيما يخص أزمات المقاومة المسلحة فقد أجملها في معاناة خلايا الفداء وجيش التحرير من قلة العدد، وضعف التسلح وغياب القيادة المتمرسة والتنظيم الموحد.

كما عمد الأستاذ معروف الدفالي إلى تفكيك المفاهيم بحثا عن الخلاصات في ختام طرحه الإشكالي،حدد منهجية اشتغاله لحل ذلك الإشكال المعرفي، حيث أعلن اقتصاره على الشق الثاني المتعلق بكيفية استرجاع الاستقلال.

واعتمد الدفالي في ذلك على تشريح شبكة من المفاهيم المفتاحية، وفي مقدمتها: الاستقلال، الإصلاح، والسيادة ومقارعتها بالسرديات المختلفة، لاسيما تلك التي صنفت كـ سردية كبرى أو مهيمنة. وتجنب الباحث التغاضي عن المنعطفات والسياقات الدولية والداخلية المعقدة، مؤكدا أن تفكيكها شكل السبيل الوحيد لإلقاء الضوء على زوايا الظل في هذا التاريخ، وبلورة خلاصات علمية واضحة وموضوعية.

تطور الوعي التاريخي في المغرب

محمد حاتمي يعرض مسارات تدوين تاريخ الحركة الوطنية المغربية

في قراءة علمية رصينة لتطور الوعي التاريخي في المغرب، سلط الأستاذ محمد حاتمي الضوء على المحطات المفصلية التي شكلت مسار تدوين تاريخ الحركة الوطنية المغربية، مبرزا كيف تحول هذا التأريخ من رد فعل نضالي إلى ممارسة أكاديمية تفكيكية متطورة.

وسم مرحلة التأسيس برد الفعل والتأصيل للهوية الوطنية، وبدأت هذه السردية التاريخية من لحظة الاصطدام مع حدث الاستعمار، حيث رأى الأستاذ حاتمي أن صدور ظهير16 ماي شكل وقعا مباشرا ومستفزا أسس لولادة حركة فكرية مغربية رامت، في المقام الأول، التأصيل للشخصية المغربية والدفاع عن مقوماتها. كان الهدف الأسمى لتلك المرحلة هو إبراز عراقة الهوية الوطنية، واتساع مجالها الجغرافي، وقدرتها التاريخية على الاستمرارية والانفتاح والاستيعاب والتأثير، وهي ذات القيم والمبادئ العليا التي تجسدت لاحقا في وثيقة المطالبة بالاستقلال في 11 يناير 1944.

وقاد هذا المد التدويني الأول ثلة من المفكرين التقليديين الذين امتلكوا باعا طويلا وخبرة واسعة في أدبيات الكتابة السلطانية.

وكان في طليعتهم الأعلام: عبد الله كنون، والمختار السوسي، ومحمد داود، وعبد القادر بنسودة، وعبد الرحمن بن زيدان.

عرض مرحلة ما بعد الاستقلال وخصها بعبارة مخاض التحول وبناء المدرسة الأكاديمية، حيث أنه مع بزوغ فجر الاستقلال وتأسيس الجامعة المغربية الحديثة، دخل التأريخ المغربي مرحلة جديدة فرضت تحديا منهجيا تمثل في ضرورة تحرير الكتابة التاريخية تلقائيا من الإرث الاستعماري ومقاربته التي اعتبرت مجحفة ومليئة بالعقد. إلا أن هذا السعي نحو التحرر الفكري حرص رواده على ألا يقع في فخاخ النرجسية الوطنية المفرطة.

هنا برز العمل طويل النفس لرواد "المدرسة التاريخية المغربية"، والذين انعكست جهودهم في الكتب المدرسية الناشئة، خاصة أعمال إبراهيم حركات ومحمد زنبير، وصولا إلى الكتاب الأكاديمي المؤسس والمشترك والمعروف باسم الزليجة». حيث ركزت تلك الأدبيات على إبراز الخصوصيات المغربية والعناصر الضامنة لاستمرارية الدولة، وفي مقدمتها: العلاقة المتينة بالعرش، والاندماج بين مكونات القبائل، والروابط الوثيقة بالمشرق، وتأمين الأدوار الاقتصادية للمغرب كحلقة وصل بين الجنوب والشمال والمشرق والمغرب، فضلا عن التركيز على ديمومة المقاومة ضد الأجنبي وما أنتجته من زعامات جهوية.

اعتبر المرحلة الثالثة مرحلة نقدية اتسمت بتغلغل المناهج الرائدة وظهور الجيل الثالث، وكانت مرحلة لاحقة وأكثر نضجا، خضعت كتابة التاريخ الوطني للتحليل العلمي وفق مناهج رائدة في الفكر الإنساني والعلوم الإنسانية؛ حيث اعتبر الأستاذ حاتمي أن أطروحة الأستاذ عبد الله العروي من أبرز المقاربات الأصيلة التي فتحت الباب أمام قراءات تفكيكية جديدة. تلتها أطروحات معمقة بحثت في جدلية العلاقة بين المركز المخزني والقبائل، وفككت السياسة الاستعمارية، وتتبعت من رحمها انبثاق المد الوطني باختلاف انتماءاته الحزبية، مع إيلاء أهمية خاصة للمؤسسة السلطانية لدورها المحوري في شرعنة المطالب وتأمين الانسجام وتوجيه المقاومة بشقيها السياسي والمسلح نحو الواقعية والانسجام.

واختتم الأستاذ حاتمي سرديته برصد الموجة التدوينية المعاصرة التي قادها باحثو الجيل الثالث؛ حيث ركز هؤلاء أبحاثهم على دراسة المقاومات المحلية في مناطق بعينها، مستنيرين برؤية نقدية اعتمدت بالأساس على سبر أغوار الأرشيفات الأجنبية الفرنسية والإسبانية، إلى جانب استثمار الذخائر والوثائق التي أتيحت وتيسرت في مؤسسة «أرشيف المغرب»، مما أضفى على كتابة تاريخ الحركة الوطنية دقة علمية وأبعادا وثائقية متجددة.

الأكاديمي عمر المغيبشي يفكك السردية الوطنية للاستقلال ويدعو إلى عقلنة التاريخ

شهدت نفس الجلسة الأكاديمية قراءة نقدية معمقة قدمها الدكتور عمر المغيبشي، أستاذ التعليم العالي ونائب عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك التابعة لجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، فكك من خلالها الآليات الرمزية والسياسية التي شكلت السردية الوطنية حول استقلال المغرب.

وجاءت هذه المداخلة لتنضاف إلى المسار العلمي الغني للمغيبشي، المتخصص في تاريخ الأقليات الدينية والتراث والعلاقات المغربية-المتوسطية، وصاحب المؤلفات البارزة مثل «يهود تطوان: دراسة في التاريخ والتحولات (1900-1492)» وكتابه الأحدث حول «يهود سجلماسة وتافيلالت»، والذي رصد فيه الأدوار التجارية والدينية والثقافية للجماعات اليهودية عبر التاريخ.

رصد آليات البناء وحدود الإقصاء واعتبر الباحث في طرحه أن السردية الرسمية للاستقلال كانت بناء رمزيا انتقائيا استند بشكل أساسي إلى مفهوم «الأمة المتخيلة» لبنديكت أندرسون و«الهوية السردية» لبول ريكور. وأوضح أن هذه السردية تشكلت عبر قنوات مؤسسية متعددة قادتها الخطابات الرسمية، والمناهج التعليمية، والإعلام العمومي، بالإضافة إلى الاحتفالات الوطنية.

وفي سياق تحليله، وضع المغيبشي يده على ثلاثة حدود كبرى كبلت هذه السردية؛ تمثل أولها في منطق الانتقاء التاريخي الذي احتكرته النخب السياسية – لا سيما حزب الاستقلال – مما أدى، بحسب تعبيره، إلى إقصاء فاعلين اجتماعيين بارزين كالنساء، والقرويين، واليهود، وفصائل المقاومة المحلية. وتجلى الحد الثاني في تبسيط التجربة الاستعمارية واختزالها ككتلة متجانسة مع إغفال تعقيداتها القانونية والاقتصادية والرمزية، في حين ركز الحد الثالث على تغييب البعد الدولي الحاسم في مسار نيل الاستقلال، مثل تأثيرات الحرب الباردة، وانهيار الإمبراطوريات القديمة، والضغوط الأمريكية.

وأثار سؤال السلطة وحتمية التعدد باعتبارها إشكالية جوهرية تتمحور حول من يملك سلطة رواية التاريخ الوطني؟، منبها إلى أن المغرب، باعتباره فضاء تعدديا ثقافيا ولغويا، ظل يعيش نوعا من التوتر بين تنوعه الفعلي على أرض الواقع، وبين سردية وطنية نزعت نحو طمس هذا التنوع أو إدماجه بطريقة فلكلورية تبسيطية.

واختتم المغيبشي مداخلته بالدعوة إلى تجاوز هذه الحدود البنيوية من خلال ما وصفه بعقلنة السردية التاريخية، عبر إخضاعها للنقد العلمي الرصين دون إنكار وظيفتها الاجتماعية. واقترح في هذا الصدد صياغة سردية جديدة تتسع لتعدد الأصوات، وتتجاوز الثنائيات الضيقة، وتنفلق على المناهج النقدية والمقارنة الحديثة.

جغرافيا الإستقلال .. مناطق الظل والمركز

في قراءة نقدية لمسار استكمال الوحدة الترابية..الأستاذ ميمون أزيزا يسلط الضوء على تاريخ استقلال مناطق الحماية الإسبانية

شهد الملتقى الوطني الثاني للمعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب؛ حول استقلال المغرب: تاريخ وذاكرة، تقديم ورقة بحثية رصينة ومداخلة علمية قيمة للأستاذ والباحث المغربي ميمون أزيزا، سلط من خلالها الضوء على جوانب مغيبة من تاريخ استقلال المغرب، وتحديدا في المناطق التي كانت خاضعة للنفوذ والإدارة الاستعمارية الإسبانية.

وجاءت هذه المساهمة من واقع الخبرة الأكاديمية الطويلة للدكتور أزيزا، وهو الحاصل على دكتوراه التاريخ من جامعة باريس الثامنة منذ عام 1994، وشغل منصب أستاذ التاريخ المعاصر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس، وترأس فيها شعبة التاريخ والتراث، إلى جانب تنسيقه لماستر تاريخ الهجرات في حوض البحر الأبيض المتوسط، وعضويته بمركز الدراسات الدولية المتوسطية بجامعة مدريد المستقلة؛ فضلا عن رصيده الحافل كأستاذ زائر بالجامعات الأوروبية ومؤلفاته المنشورة باللغتين العربية والإسبانية حول الذاكرة المشتركة والحضور الإسباني بالمغرب.

تعرض لإشكالية سد الفجوة التاريخية بين الشمال والجنوب، وانطلق الدكتور أزيزا في طرحه من إشكالية معرفية واضحة عانت منها الخزانة التاريخية عقودا طويلة؛ حيث سجل الباحث أن تاريخ استقلال المغرب حظي باهتمام واسع، غير أن بوصلة الدراسات والأبحاث – مغربية كانت أم أجنبية – انصبت في معظمها على منطقة الحماية الفرنسية وما ارتبط بها من ديناميات سياسية ودبلوماسية وحركات وطنية. وفي المقابل، ظل تاريخ استقلال منطقة الحماية الإسبانية بشقيها الشمالي والجنوبي أقل حضورا في البحث الأكاديمي، مما أحدث نوعا من الاختلال المعرفي في استيعاب مسار استكمال الوحدة الترابية، وتهميشا غير مقصود للأدوار الاستثنائية التي قام بها الفاعلون السياسيون، العسكريون، والاجتماعيون في المناطق الخاضعة للإسبان.

توثق هذه المداخلة الأكاديمية لمسار تتبع ومساءلة لحصيلة الكتابة التاريخية، حيث عمد الباحث إلى مساءلة حصيلة الكتابة التاريخية عبر تتبع دقيق لتطور الإنتاج التاريخي المغربي، الإسباني، والأجنبي عامة، مرتحلا بين موضوعاته، إشكالاته، ومقارباته المنهجية ومصادره الوثائقية. كما حلل بكثير من العمق الكيفية التي عالجت بها تلك المؤلفات قضايا مركزية ومفصلية في تاريخ البلاد؛ كأدوار الحركة الوطنية، وبطولات جيش التحرير والمقاومة المسلحة، ومستجدات العلاقات المغربية الإسبانية، والسياقات المعقدة التي حفت بإنهاء الوجود الاستعماري الإسباني في شمال المملكة وجنوبها.

قدمت ورقة الأستاذ أزيزا تقييما نقديا للحصيلة المتوفرة كاشفة عن حدودها المعرفية والمنهجية، ورسمت خارطة طريق للمجالات التي ما تزال بحاجة ماسة إلى مزيد من النبش والاستقصاء، ودعى إلى نهج منحى أكاديمي ينحو نحو تشكيل رؤية تاريخية متوازنة ومتكافئة لكل مناطق المغرب وذلك عبر استثمار للأرشيف

وفي ختام طرحه، وجه الباحث دعوة صريحة ومباشرة إلى ضرورة تجديد الدراسات المرتبطة بهذا الحقل التاريخي المهم. وحث الأكاديميين على التوسع في قاعدة المصادر، واستثمار الأرشيفات الإسبانية والمغربية على حد سواء، مع الانفتاح الجريء على المقاربات المقارنة والمتعددة التخصصات، مؤكدا أن هذا النهج هو السبيل الوحيد لصياغة وبناء قراءة تاريخية أكثر شمولا، توازنا، وإنصافا لتاريخ استقلال مناطق الحماية الإسبانية ومسيرة استكمال الوحدة الترابية للمملكة المغربية.

الباحث سعيد الحاجي يسلط الضوء على مناطق الظل في ذاكرة استقلال شمال المغرب

قدم الباحث في التاريخ المعاصر والراهن وأستاذ التعليم العالي بجامعة عبد المالك السعدي بتطوان،الدكتور سعيد الحاجي، ورقة بحثية رصدت محاولات الترميز وبناء السرديات المتعارضة المرتبطة بحدث استقلال المنطقة الشمالية المغربية الصادر في 07 أبريل 1956، وذلك من خلال استثمار الأرشيف الإعلامي الإسباني الصادر في تلك الفترة.

وكان الباحث سعيد الحاجي، الحاصل على الدكتوراه من جامعة محمد الخامس بالرباط والمتوج بجائزة تخص تشجيع البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية لعام 2023 من مركز الدوحة، قد ركز في مشروعه العلمي على تاريخ الدولة والنخب والتحولات المجتمعية في المغرب، وأصدر في هذا الصدد مؤلفات بارزة منها دراسة مونوغرافية حول القصر الكبير خلال مرحلة الحماية 1912-1956"، وكتاب التوافق في الثقافة السياسية للنخبة المغربية 1908-2013.

وفي سياق القراءة التاريخية التي طرحها الباحث، ارتبط حدث استقلال المغرب ونهاية الحماية سنة 1956 بتاريخ مركزي هيمن على السرديات الوطنية، وتمثل في تاريخ 02 مارس 1956 الذي أعلنت فيه فرنسا رسميا نهاية العمل بمعاهدة الحماية. وتفرعت عن هذه المركزية مختلف القراءات لتداعيات الحدث وأصدائه في المغرب وفرنسا، فيما ظل حدث إعلان استقلال المنطقة الشمالية عن الاستعمار الإسباني في 07 أبريل 1956 يشغل مناطق الظل في الذاكرة والسرديات الوطنية بشكل عام.

وأوضحت الورقة التاريخية التي قدمها الأستاذ حجي أن الإعلان خلف تأثيرات قوية ونقاشات واسعة في الداخل الإسباني على المستويين السياسي والإعلامي. وبقدر ما شكل الوجود الاستعماري الإسباني موضوعاً رئيسيا استثمرته النخب السياسية الإسبانية سواء اليمينية المتحمسة لتكريس الشخصية الاستعمارية بزعامة الجنرال فرانسيسكو فرانكو، أو اليسارية التي رأت فيه تناقضا مع قيم التحرر فإن إعلان استقلال الشمال تحول إلى محطة تنافس قوي سعى من خلالها كل طرف سياسي إلى تحويله لرأسمال رمزي وترسيخه في الذاكرة الإسبانية كمنعطف أساسي وانتصار لطرف على الآخر.

البوادي المغربية ومسار الاستقلال: فاعلون منسيون في قلب المعركة الوطنية

قدم الأستاذ الباحث إبراهيم آيت إزي مداخلة ضمن الملتقة الوطني الثاني، وخصصها لقراءة تفاصيل الكفاح الوطني، مسلطا الضوء على زاوية ظلت مغيبة لفترات طويلة في السرديات الكلاسيكية؛ وهي دور البادية المغربية كفاعل محوري في صياغة مسار الاستقلال بين سنتي 1953 و1955، وذلك من واقع قراءة فاحصة ونقدية في وثائق الأرشيف الفرنسي.

انطلق الأستاذ آيت إزي في مقاربته التاريخية من نقد موضوعي للكتابات التاريخية والذاكرة الوطنية السائدة، والتي دأبت على ربط مسار الاستقلال بأدوار النخبة الحضرية والفاعلين السياسيين بالمراكز المدنية الكبرى، والتحولات الدبلوماسية والمؤسساتية التي واكبت نهاية عهد الحماية. حيث أكد الباحث أن هذه السردية المعتادة أغفلت، إلى حد كبير، التجارب المحلية العميقة التي عاشتها البوادي المغربية إبان ذروة الأزمة الوطنية، وهي المرحلة التي اتسمت بتصاعد العنف وتكثيف القبضة الأمنية من قبل سلطات الاحتلال.

بناء على التقارير والمراسلات الأمنية والعسكرية الفرنسية المستقاة من الأرشيف، خاصة تلك المتعلقة بالمجالات القروية المتاخمة للحواضر الكبرى كالدار البيضاء ومراكش، تتبع الباحث آليات التحول الإستراتيجي للوسط القروي؛ فبعد أن كان ينظر إليه كفضاء هادئ وساكن وخاضع للضبط الإداري التام، كشفت الوثائق الاستعمارية كيف تحول هذا المجال إلى منبع خطر يهدد النظام العام الفرنسي.

وقد وثقت المراسلات أشكالا متعددة من المقاومة القروية، شملت تقديم الدعم اللوجستي لشبكات المقاومة، وتوفير الملاذ الآمن للفدائيين والمقاومين، واستهداف المصالح الاقتصادية الحيوية للاستعمار، فضلاً عن الرفض المطلق للتعاون مع الإدارة الفرنسية.

أظهر الطرح الذي قدمه الأستاذ انخراطا مؤثرا لمختلف الفئات الشعبية داخل البوادي؛ من فلاحين، وأعيان، ووسطاء محليين، في دينامية النضال الوطني. وتوسلت المداخلة بمقاربة علمية رصينة مزجت بين التاريخ وعلم الاجتماع، لتفكيك مفردات التصنيف الأمني في الخطاب الاستعمار وتحليل دلالاته السياسية، مع تقديم مقاربة مجالية تبرز بوضوح جغرافية المقاومة الريفية في تلك الحقبة الحرجة.

واختتم الباحث طرحه بالتأكيد على أن البادية المغربية تعدت كونها هامشا ومثلت فضاء مركزيا نجح في استنزاف السلطات الاستعمارية وإرباك أجهزتها الأمنية والإدارية، لتستحق عن جدارة مكانتها كشريك رئيسي في صناعة الاستقلال.

مسارات المقاومة بالجنوب المغربي والتأريخ للوحدة الترابية

شغلت الدكتورة ابتسام علوي عزيزي منصب أستاذة تابعة للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة الرباط - سلا - القنيطرة. وحصلت على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص الديناميات الاجتماعية بالصحراء التاريخ والذاكرة: الجنوب المغربي ومسارات المقاومة نحو الاستقلال والوحدة.

سعت المداخلة العلمية للباحثة إلى إعادة قراءة مسارات العمل الوطني بالجنوب المغربي من خلال الجمع بين مقاربتي التاريخ والذاكرة، وانطلقت من فرضية مفادها أن فهم استكمال الوحدة الترابية يقتضي استحضار الكيفية التي احتفظت بها الجماعات المحلية بذاكرة المقاومة وأعادت إنتاجها داخل الوعي الوطني. وجاء هذا التوجه في سياق مراجعة بعض السرديات التاريخية التي ركزت على المدن الكبرى والنخب السياسية وأشكال المقاومة المسلحة المباشرة، في حين ظل المجال القبلي والصحراوي مهمشاً بالرغم من أدواره الحاسمة في الدفاع عن وحدة المغرب واستقلاله.

وارتكزت المداخلة على إبراز خصوصية العلاقة التي ربطت القبائل بالدولة المغربية من خلال البيعة وشبكات التضامن القبلي، مما أتاح الجمع بين التدبير المحلي والانتماء إلى فضاء سياسي أوسع.

وتتبعت المداخلة أيضاً التحول من الجهاد إلى المقاومة عبر تجارب الشيخ ماء العينين، وأحمد الهيبة، ومربيه ربه، وصولاً إلى حملة سنة 1934 على واد نون، ومقاومة قبائل آيت باعمران، والتنافس الفرنسي الإسباني حول سيدي إفني وترسيم حدودها. كما استثمرت الباحثة شهادات فرنسية وإسبانية، إلى جانب وثائق أرشيفية، لفهم تمثلات الفاعلين الاستعماريين لمسار المقاومة والاستقلال بالجنوب المغربي، وإبراز تفاعل القبائل الصحراوية مع الفكر الوطني وانخراطها في مسار التحرير واستكمال الوحدة الترابية.

وخلصت المداخلة إلى أن استعادة الجنوب المغربي؛ سيرورة تاريخية ممتدة تشكلت عبر تفاعل المقاومة المسلحة، والصمود الاجتماعي، والممانعة الثقافية، والتفاوض طويل النفس. ومن ثم، فإن الجنوب كان فاعلا أساسيا في الكفاح من أجل الاستقلال وبناء الوحدة الوطنية المغربية وترسيخها في الذاكرة الجماعية والتاريخ الوطني.

سردية الاستقلال في تاريخ المغرب الصحراوي وأدبياته

شهد البحث التاريخي المتعلق بالصحراء المغربية اهتماما ملحوظا من لدن باحثين من مختلف الحقول المعرفية خارج ميدان التاريخ التقليدي، إذ استهواهم حضورها البارز ومكانتها الوازنة في السياقات التاريخية الوطنية والجهوية والدولية. وقد واكب هذا الاهتمام المتزايد وفرة معرفية وإنتاج علمي غزير استفاد بشكل مباشر من التسهيلات المتاحة في مجال النشر والتوزيع.

وفي هذا السياق، استعرض الباحث في التاريخ محمود الزهي في مداخلته العلمية قضايا التاريخ السياسي من خلال إعادة التفكير في أحداث الماضي، ورصد منطلقاتها وامتداداتها المختلفة؛ حيث ركز في مقارباته على تفكيك الإرث الكولونيالي ونقد سردياته التي روجت لمصالحه الاقتصادية والجيوسياسية في المنطقة. وجاء هذا التوجه مدفوعا برغبة جادة من الباحث في التأريخ للذاكرة الجماعية وتعزيز الهوية الوطنية، انطلاقا من رؤية تؤكد أن قوة الحاضر وآفاق المستقبل تظلان رهينتين بالتملك الواعي للماضي، خاصة في مواجهة محاولات الطمس وإقبار المغالطات الممنهجة.

وتتبعت مداخلة الزهي محطات مرحلة الاستقلال ومساراتها من خلال رصد الأحداث المفصلية التي عرفتها الصحراء المغربية منذ تأسيس جيش التحرير. واستعرضت الورقة أشكال النضال المتعددة وصور الوحدة الوطنية التي وثقتها الذاكرة المحلية، ودونتها السجلات والوثائق التاريخية على الصعيدين المحلي والأجنبي.

وأوضح الباحث أن تلك الحقبة التاريخية عرفت زخما من الوقائع والأحداث الدالة التي حملت في طياتها بذور تحولات عميقة ومؤثرة في تاريخ رجال المنطقة وجغرافيتها، حيث ظهرت تلك الأحداث في شكل سلسلة متصلة الحلقات تؤثر كل واحدة منها في الأخرى؛ وكان من أبرز تجلياتها تطور الحس النضالي والجهادي لدى الساكنة، وتبدل مفاهيم الزعامات التقليدية، فضلاً عن بروز نخبة جديدة كان لها بالغ الأثر في توجيه الأحداث التاريخية اللاحقة.

وشكلت مداخلة الباحث محمود الزهي فرصة لفتح نقاش علمي رصين حول قضايا الذاكرة السياسية، وتقاطع السير الفردية والشخصية مع تاريخ المجموعات القبلية والحزبية والدولية. كما أتاحت تتبعا لنشاط حركة جيش التحرير، التي عدت محطة فارقة في التاريخ الوطني نظرا لما ترتب عليها من أحداث رسمت الوجه السياسي العام للبلاد طيلة نصف قرن من الزمن.

الأحد الأسود بطنجة 1952: تحولات الوعي الوطني وإعادة بناء الذاكرة الجماعية

شكلت أحداث الثلاثين من مارس سنة 1952 بمدينة طنجة، والمعروفة في الذاكرة الجماعية بيوم الأحد الأسود، منعطفا ولحظة تاريخية كثيفة الدلالات في مسار الكفاح الوطني المغربي ضد النظام الاستعماري.

وجاءت هذه الأحداث لتسليط الضوء على عمق التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة في تلك الفترة الحساسة من تاريخ المغرب المعاصر، وهو الموضوع الذي كان محور مداخلة الأستاذ نبيل الطويهري.

اندلعت وقائع هذا اليوم التاريخي في سياق سياسي محلي ودولي اتسم بالتوتر الشديد؛ حيث تصاعد المد الوطني بشكل ملحوظ عقب الزيارة التاريخية للسلطان محمد بن يوسف وخطابه الشهير بطنجة عام 1947. وتزامن هذا الغليان مع تبلور مشروع الوحدة السياسية الذي تجسد في تأسيس الجبهة الوطنية المغربية، واحتدام الخلاف بين السلطان وسلطات الحماية الفرنسية.

شرارة المواجهة وحصيلة الأحداث

رصد الباحث بداية الأحداث عندما تدخلت قوات الشرطة الدولية بعنف لتفريق مظاهرة سلمية دعت إليها الحركة الوطنية، تخليداً للذكرى الأربعين لفرض معاهدة الحماية، وأسفر هذا التدخل الأمني العنيف عن اندلاع مواجهات دامية خلفت عددا من القتلى والجرحى، بالإضافة إلى خسائر مادية جسيمة، وهي الوقائع التي واكبها تضارب واضح في الروايات والإحصائيات الرسمية والشعبية حول الحصيلة الدقيقة وتحديد مسؤولية الأطراف المتدخلة.

وامتدت أصداء الأحد الأسود لتتجاوز النطاق المحلي إلى الساحة الدولية، حيث جرى رصد واسع للمواقف الشعبية والرسمية، ورفعت العرائض الاحتجاجية، ونشطت مساعي الإغاثة والتضامن. ونجحت الحركة الوطنية من خلال هذه الدينامية في الارتقاء بالقضية المغربية وإيصال صوتها إلى المحافل الدولية.

شركاء في التحرير.. من النقابات إلى "الليبراليين الأحرار"

نساء المغرب شريكات في صناعة الاستقلال.. قراءة في الرصيد التاريخي والإرث الذاكراتي للمرأة المغربية

شهد التاريخ الحديث والمعاصر معارك نضالية ملحمية خاضتها النساء عبر مختلف بقاع العالم، سعيا وراء انتزاع الحرية والاستقلال، وتثبيت مكانتهن في البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. كانت المرأة المغربية ضمن هذا الحراك الكوني التحرري، وانخرطت بكامل ثقلها في تدوين صفحات مشرقة من المقاومة الوطنية ضد الوجود الاستعماري، مؤكدة حضورها الفاعل كشريك أساسي في صياغة مصير الوطن وتحريره.

وفي هذا السياق المعرفي، جاءت المداخلة العلمية الرصينة للأستاذة الباحثة الدكتورة سعاد زبيطة المتخصصة في التاريخ الحديث والمهتمة بالتاريخ الاجتماعي وتاريخ النساء، وصاحبة المؤلف المرجعي؛ النساء المغربيات زمن الاستعمار 1912-1930: الموروثات والمتغيرات، لتبحث في طيات الذاكرة وتنبش في الإرث التوثيقي للمرأة المغربية.

أكدت الدكتورة سعاد زبيطة في طرحها التاريخي أن رصد البدايات الدقيقة للمشاركة النسائية المغربية في العمل الوطني واجه صعوبات جمة من الناحية التاريخية التوثيقية. ومع ذلك، فإن العودة المتفحصة للقليل من الكتابات المتوفرة، ونبش ما اختزنته الذاكرة الجماعية المشتركة، مكناها من الكشف عن أن شرارة الإسهام النسائي؛ انطلقت منذ الرجات الاستعمارية الأولى التي هزت المغرب، وتحديدا مع احتلال مدينة وجدة سنة 1907، وصولا إلى فرض معاهدة الحماية في 30 مارس 1912 وما تلاها من محطات دموية قمعية استخدمها نظام الحماية لمحاصرة العمل السياسي الوطني.

وعلى الرغم من أن المشاركة النسائية تميزت في فتراتها الأولى بمحدودية العدد، إلا أنها شكلت منعطفا حاسما ومفصليا في حياة نساء المغرب؛ إذ نجحت هؤلاء الرائدات في تكسير الحواجز التاريخية والتقليدية التي كانت تفصل بين الجنسين، وزرعن بذلك البذرة الأولى واللبنة الأساسية للحركة السياسية النسائية المغربية.

سلطت الباحثة الضوء على الدور المحوري الباسل الذي اضطلعت به نساء المغرب، واللواتي تمكن بمبادراتهن من إرباك الحسابات السياسية والعسكرية للمستعمر. واستندت القراءة إلى حزمة من الكتابات والشهادات المغربية والأجنبية، فضلا عن الرصيد الثري للذاكرة الجماعية، لإبراز النساء بوصفهن شريكات حقيقيات في معارك التحرير وتحقيق الاستقلال الوطني.

وقد تمحورت هذه المداخلة حول تفكيك إشكالية جوهرية ترتبط بخصوصية التجربة النسائية المغربية، ورصد السياقات التاريخية والاجتماعية والسياسية المعقدة التي ولدت من رحمها المقاومة النسائية، فاتحة الباب أمام تساؤلات تاريخية عميقة، أبرزها؛ كيف كانت الملامح الأولى والبدايات التأسيسية للمقاومة النسائية في المغرب؟ وما طبيعة الأدوار والمهام التي اضطلعت بها المرأة المغربية للدفاع عن حوزة الوطن وسيادته؟ وما الذي ميز خصوصية وطبيعة تلك المشاركة النسائية؟ وما هي الظروف الذاتية والموضوعية المحيطة التي تحول بموجبها عملهن النضالي من مجرد مبادرات فردية عفوية إلى تنظيمات سياسية وهياكل منظمة؟

الأصوات المغيبة: كيف أسهم الليبراليون الفرنسيون في دعم استقلال المغرب؟

شهدت فترة الحماية الفرنسية على المغرب تحولات سياسية واجتماعية عميقة، وبرزت في خضمها مواقف لافتة لتيار من الليبراليين الفرنسيين الذين اختاروا التغريد خارج سرب الإجماع الاستعماري المحافظ، ليتخذوا مسارا مساندا ومؤازرا للمطالب المغربية المشروعة.

حيث أكد الباحث في تاريخ المغرب المعاصر عبد الرحيم وزين أن هذه المرحلة التاريخية وتحديدا خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1947 و1955، سجلت صعودا ملحوظا للأدوار التاريخية التي تعهد بها هؤلاء الليبراليون الفرنسيون المقيمون في المغرب؛ إذ شكلوا جبهة معارضة واضحة للسياسة الرسمية لبلادهم وللأغلبية الاستعمارية المحافظة آنذاك. وتنوعت مجالات حركيتهم ونشاطهم لتشمل الواجهات السياسية، والاجتماعية، والإعلامية، والثقافية، مما جعل منهم وسيطا حيويا وقناة اتصال بالغة الأهمية بين قادة الحركة الوطنية المغربية وسلطات الإقامة العامة.

ترجمت جهود هذا التيار إلى خطوات عملية ملموسة؛ حيث عمدوا إلى تأسيس مراكز متخصصة للبحث، وإنشاء جمعيات ذات توجهات ليبرالية واضحة، فضلا عن توقيع العرائض والرسائل التضامنية. واستطاع هؤلاء الليبراليون تملك وإدارة صحف ناطقة بلسانهم، وظفوها بذكاء للتأثير في الرأي العام الأوروبي المتواجد بالمغرب، والذي بدأ يشهد بالتزامن مع ذلك انخراطا واسعا وهائلا من قِبل الوطنيين المغاربة في بلورة الوعي السياسي ومواجهة نظام المراقبة ووسائل قمع العمل السياسي الوطني في عهد الحماية.

وأضاف الباحث أن سياق مواجهتهم للآلة الاستعمارية، تحول الليبراليون الفرنسيون إلى قوة ضغط حقيقية، وقفت سدا منيعا ضد الجمعيات الاستعمارية المتطرفة المناوئة للحقوق المغربية. وتركزت جهودهم الحقوقية والإنسانية في السعي الحثيث لإطلاق سراح المعتقلين والوطنيين المغاربة، والعمل على كشف الحقائق المغيبة، وإحصاء وتوثيق أعداد القتلى ضحايا القمع، فضلا عن فضح التجاوزات الصارخة وأساليب التنكيل والتعذيب التي كانت تمارسها سلطات الحماية في عتمة الزنازين ومراكز الاستنطاق والاعتقال. كما تصدوا لظلم القواد والباشوات الموالين للاستعمار، وبذلوا جهودا مضنية لمعرفة مصير المختطفين وتحديد المسؤولين الحقيقيين عن تلك الانتهاكات.

تعرض المتخصص في تاريخ المغرب المعاصر لنتاج هذه المواقف التاريخية المتسمة بالدفاع المستميت عن مشروعية مطالب الحركة الوطنية المغربية، وعلى رأسها العودة الفورية والشرعية للسلطان سيدي محمد بن يوسف إلى عرشه، والعمل الدؤوب على إيجاد مخرج عادل ومنصف لما عرف في الأدبيات التاريخية بالأزمة الفرنسية-المغربية. ورغم كل المضايقات والضغوطات العنيفة التي تعرض لها هؤلاء الليبراليون من قبل الاستعمار، فإن مواقفهم شكلت منعطفا حاسما أسهم في تحويل وتغيير بوصلة الرأي العام الاستعماري العام بالمغرب.

وقد تكللت هذه الدينامية النضالية المشتركة باندلاع ثورة الملك والشعب، التي سار فيها الليبراليون الفرنسيون جنبا إلى جنب مع الإرادة الوطنية المغربية، وصولا إلى تحقيق المبتغى الأسمى المتمثل في نيل المغرب لاستقلاله التام وعودة عاهل البلاد مظفرا إلى عرشه؛ وهي الجهود التي حظيت بتقدير ملكي رفيع، تجسد في استقبال عاهل البلاد لعدد من ممثلي هؤلاء الليبراليين الأحرار لتقديم آيات الشكر والامتنان والاعتراف بصنيعهم التاريخي.

تجدر الإشارة إلى أن عبد الرحيم وزين، متخصص في التاريخ الحديث والمعاصر، وحاصل على شهادة الدكتوراه في موضوع؛ الصحافة المسيحية الصادرة في المغرب زمن الحماية الفرنسية سنة 2009 تحت إشراف المؤرخ الأستاذ جامع بيضا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس بالرباط، وهو عضو فاعل في الجمعية المغربية للبحث التاريخي.

مواقف العصبة الفرنسية لحقوق الإنسان من استقلال المغرب: حق الشعوب في تقرير المصير على محك التاريخ

شكلت مسألة حق الشعوب في تقرير المصير، والتي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945، منعطفا حاسما في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة، وتزامنت مع تصاعد مد مناهضة الاستعمار عالميا، وتحول الحركة الوطنية المغربية نحو المطالبة الصريحة بالاستقلال خلال ظرفية الحرب العالمية الثانية. وفي هذا السياق، جاءت المداخلة العلمية للأستاذ عبد العزيز الطاهري، أستاذ التاريخ المعاصر والراهن بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس بالرباط، والحائز على جائزة المغرب للكتاب في صنف العلوم الإنسانية لتسلط الضوء على المواقف المعقدة والملتبسة التي تبنتها العصبة الفرنسية لحقوق الإنسان تجاه القضية المغربية ومطلبها الاستقلالي المشروع.

استهلت الورقة التاريخية رصدها بتتبع مواقف العصبة الفرنسية لحقوق الإنسان وهي جمعية حقوقية عريقة تأسست في باريس عام 1898 وكانت تفوق فروعها وفيدراليتها داخل المغرب عهد الحماية خلال فترة الثلاثينيات. وركز السرد التاريخي في هذا المحور على استجلاء رؤية العصبة للمرجعية الدينية والايديولوجية التي ارتكزت عليها الحركة الوطنية المغربية.

كما سلطت القراءة الضوء على الكيفية التي استوعبت بها العصبة مفهوم الاستعمار والإصلاح، متوقفة عند أسلوب تعاطيها مع قضايا مفصلية شكلت جوهر الصراع الاستعماري آنذاك، وفي مقدمتها السياسة المعتمدة في البوادي المغربية التي حاولت سلطات الحماية فرضها، والمطالب الإصلاحية التي رفعتها النخبة المغربية، فضلا عن مقاربة العصبة للمسألة الحقوقية في ظل التضييق الاستعماري.

وفي محور ثان، تتبعت المداخلة المواقف التفصيلية للعصبة خلال الزمن الممتد من الحرب العالمية الثانية وحتى نيل المغرب استقلاله عام 1956، وهي المرحلة التي شهدت مواجهة مباشرة بين طموحات الحركة الوطنية المغربية، وبين آليات نظام الحماية ووسائل قمع العمل السياسي الوطني التي وظفتها الإدارة الاستعمارية لتصفية العمل السياسي.

وأبرزت القراءة حجم الصراع الحاد الذي دار بين الإقامة العامة والشرعية الوطنية التي مثلها السلطان محمد بن يوسف حول مسألة السيادة. كما استحضرت المحطات الدامية والفاصلة في التاريخ المغربي المعاصر، مثل أحداث الكاريان سنطرال، ونفي السلطان، وما تلا ذلك من قمع سياسي ممنهج واجهته المقاومة المسلحة، وصولا إلى المفاوضات السياسية الشاقة تحت وطأة العنف الاستعماري.

وكشفت مداخلة الأستاذ الطاهري النقاب عن مفارقة جوهرية في أدبيات العصبة الفرنسية؛ ففي الوقت الذي رفعت فيه شعارات كونية، ظلت ترفض بشكل قاطع استقلال المغرب وتدفع في اتجاه استمرار الحضور الفرنسي.

وبدلا من تأييد الاستقلال، اختارت العصبة حصر دورها في إطار المطالبة بتحسين الوضعية الاجتماعية والمعيشية للمغاربة، والدعوة إلى احترام حقوقهم وحرياتهم الأساسية، مع انتقاد الاضطهاد والقمع السياسي والعنف مهما كان مصدره، دون المساس بشرعية الوجود الاستعماري.

واختتمت المداخلة بإجراء مقارنة نقدية رصينة بين مواقف العصبة ومواقف مختلف الفرقاء الفاعلين في المسألة الاستعمارية، مبرزة التباين الصارخ بين رؤية الوطنيين المغاربة من جهة، وبين مواقف حكومة الحماية.

نضال الطبقة العاملة في مواجهة الحماية:العمل النقابي رافعة لمعركة الاستقلال بالمغرب

شكل العمل النقابي في مغرب فترة الحماية رافعة أساسية ودعامة محورية عززت مسار الكفاح الوطني، وأسهمت بشكل مباشر في تسريع وتيرة نيل الاستقلال. وفي ورقة بحثية، قارب عبد المجيد الهلالي الأستاذ المحاضر بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة طنجة تطوان الحسيمة والمتخصص في تاريخ الزمن الراهن وديداكتيك التاريخ، الدور الريادي والشديد الأهمية الذي لعبه الفعل النقابي المغربي في مجابهة سلطات الاحتلال الفرنسي.

تتبعت المداخلة العلمية، عبر سرد تاريخي تحليلي، الجذور الأولى لنشوء العمل النقابي بالمغرب وتطوره ضمن سياقه الاستعماري؛ حيث رصد الباحث كيف تحولت الحركة النقابية من مجرد إطار مطلبي مهني واجتماعي صرف، إلى فاعل وطني وسياسي منخرط بكل ثقله في مشروع التحرر الوطني. وبحسب الأطروحة المعروضة، فقد أسهمت النقابات — ولا سيما منذ أربعينيات القرن العشرين — في تعبئة الطبقة العاملة المغربية وتأطيرها، مفرزة وعيا جماعيا مناهضا للاستعمار، وناجحة في ربط المطالب الاجتماعية الملحة بالمطلب السياسي الأسمى المتمثل في استعادة السيادة الوطنية الكاملة.

وسلطت الورقة التحليلية الضوء على محطات تاريخية حاسمة صنعت الفارق في مسار المواجهة، وتحديدا أحداث دجنبر 1952، وما تلاها من تداعيات نفي السلطان الشرعي محمد بن يوسف سنة 1953. وفي تلك الآونة، تصاعد الفعل النقابي وتطور ليتحول إلى أداة ضغط استراتيجية حقيقية أربكت حسابات سلطات الحماية الفرنسية وزعزعت استقرارها.

رصد الطرح الصعود النضالي، وتتبع أيضا ختام مرحلة المقاومة والوسائل العنيفة وسياقات القمع الشرس التي وظفتها سلطات الحماية لتقويض العمل السياسي والوطني المنطلق من القواعد العمالية، مستعرضا المآلات والنهايات التي آلت إليها هذه المواجهة المفتوحة.

واعتمدت دراسة الدكتور الهلالي على منهجية تاريخية صارمة، مستندة إلى أرشيفات أصلية محفوظة في فرنسا، بجانب المصادر المكتوبة، والمذكرات الوطنية، والصحافة المعاصرة، والروايات الشفوية التي وثقت تلك الحقبة.

واختتم الباحث ورقته بإعادة قراءة مسار الاستقلال من زاوية مغايرة؛ زاوية عمالية ونقابية تكشف عن الحجم الحقيقي لإسهام الطبقة الشغيلة في دعم الحركة الوطنية. كما رسمت المداخلة الحدود الفاصلة لهذا الدور وعلاقته العضوية بباقي الفاعلين السياسيين والمقاومين على الساحتين الوطنية والدولية، مما يفتح آفاقا جديدة أمام البحث الأكاديمي لتجديد طرائق تدريس تاريخ الزمن الراهن.

عقلنة التاريخ.. الفاعلون والمواقف

أحداث يناير 1944 وانخراط المجتمع المغربي في معركة الاستقلال

تناول لحسن أوري، أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، وعضو مختبر الأبحاث التاريخية والتراثية والديناميات المجالية، أحداث يناير من عام 1944 مبرزا مسار الكفاح الوطني وانخراط المجتمع المغربي بكافة أطيافه في معركة الاستقلال.

وجاء في الأطروحة التاريخية التي قدمها الباحث، استنادا إلى وثائق مركز الأرشيف الدبلوماسي بنانط الفرنسية ومصادر مخطوطة ومطبوعة ومراجع متخصصة، أن المداخلة ركزت على الموقف المتعنت لسلطات الحماية الفرنسية، والتي تجاهلت بشكل تام ما بذله المغرب من مجهودات عسكرية واقتصادية جبارة لصالحها منذ الحرب العالمية الأولى، وتراجعت عن كافة الوعود التي قطعتها للمملكة إبان تلك الفترة.

ذكر الأستاذ أوري أن هذا النكوص الفرنسي أثار حفيظة وسخط المغاربة بمختلف فئاتهم، بما في ذلك الموظفون العاملون داخل مؤسسات الحماية نفسها؛ حيث اتخذ الجميع قرارا حاسما بالانخراط الشامل في معركة التحرير بجرأة وبسالة، لا سيما بعد تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن دعم القضية الوطنية المغربية. وقد جرى هذا التحرك التاريخي تحت قيادة وتوجيهات السلطان سيدي محمد بن يوسف، حيث جهز المغاربة الخطط وانطلقوا في كفاحهم رافعين شعارا واحدا: الاستقلال أو الموت من أجل الوطن.

وقد تتبع الباحث مجريات هذه المعركة عبر محاور رئيسية رصدت الإشكالية، بدء من حيثيات تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال، واستعراض استراتيجية السلطان والوطنيين المغاربة في مواجهة المستعمر.

كما أكد أن المادة وثقت بالتفصيل انخراط المجتمع المغربي واندلاع الأحداث الدامية في الحواضر؛ حيث توقفت القراءة التاريخية عند أحداث مدينتي الرباط وسلا خلال الفترة الممتدة ما بين 28 و30 يناير 1944م، تلتها أحداث مدينة فاس بين 29 و31 يناير من الشهر نفسه، مسلطة الضوء في الوقت ذاته على الدور البارز الذي لعبه الموظفون المغاربة بمؤسسات الحماية ومشاركتهم الفاعلة في معركة الاستقلال، وصولا إلى الخلاصة التركيبية للموضوع.

استقلال المغرب ما بين براغماتية فرنسا وتعنت إسبانيا

سلطت ورقة بحثية للباحث والأكاديمي المغربي بوبكر بوهادي، الضوء على جوانب من العلاقات المتوترة بين إسبانيا وفرنسا بخصوص سياستهما الاستعمارية في المغرب إبان فترة الحماية، راصدة أثر الخلافات الثنائية على مسار المفاوضات التي أفضت إلى استقلال المملكة.

ووفقا لما جاء في مداخلة الأستاذ بوهادي ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني بالمعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، فإن المفاجأة باغتت الجانب الإسباني عام 1955 حينما انخرطت فرنسا في مسار تفاوضي مباشر مع الحركة الوطنية والسلطان؛ حيث جاءت التطورات متسارعة بأبعاد لم تتوقعها مدريد، والتي طالما تمسكت بمبدأ عدم إمكانية تمرير أي قرار في المغرب بمعزل عنها أو بتجاهل مصالحها.

وأوضح الباحث أن الموقف الإسباني المتشدد والمعادي للمبادرات الفرنسية قادها إلى انتهاج سياسة الهروب إلى الأمام، وتبني خيارات غير واقعية، تجسدت في محاولة خلق مسار تفاوضي موازٍ في منطقة نفوذها يرتكز على منح الاستقلال الداخلي كخطوة مرحلية تسبق الاستقلال التام. وحسب الباحث كان هذا التوجه يسعى في جوهره إلى تحقيق هدف تاريخي تطلع إليه نظام الجنرال فرانكو، ويتمثل في فك ارتباط المنطقة الإسبانية بالحماية الفرنسية وبسيادة السلطان، لعرقلة استكمال المغرب لاستقلاله ووحدته الترابية.

وخلصت القراءة التاريخية التي قدمها الأستاذ إلى أن تمسك إسبانيا بهذا الموقف المعاكس لتوجهات التحرر أفقدها زمام المبادرة الواقعية أمام براغماتية باريس، التي عارضت بشدة إشراك مدريد في المفاوضات، متمكنة بذلك من تأمين مكانة متميزة ونفوذ مهم لفرنسا في مغرب ما بعد الاستقلال.

وتجدر الإشارة إلى أن بوبكر بوهادي هو أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة، ومتخصص في تاريخ المغرب الاستعماري والعلاقات المغربية الإسبانية، وله دراسات عديدة حول الأرشيف والمؤسسة العسكرية الإسبانية، بجانب مؤلفات بارزة منها «المغرب والحرب الأهلية الإسبانية 1939-1936»، وكتاب «الحماية الإسبانية بالمغرب، 1956-1912، أسسها مؤسساتها سياستها وتحولاتها».

مشاتل النخب الوطنية ومسارات التعبئة: إسهام جمعيات قدماء تلاميذ الثانويات الإسلامية في استقلال المغرب

اندرجت المقاربة العلمية لمحمد اليزيدي الأستاذ الباحث بشعبة التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، ضمن سياق قراءات تاريخ النخب السياسية؛ حيث سعت أطروحته إلى تفكيك البنى التنظيمية والمسارات الفكرية التي صاغت قيادات الحركة الوطنية المغربية.

وسلطت الورقة الضوء على فاعل حيوي طالما شكل مشتلا خصبا للأفكار التحررية، وهو؛ جمعيات قدماء تلاميذ الثانويات الإسلامية، مبرزة أدوارها الاستراتيجية في تعبئة المجتمع وصناعة النخبة السياسية.

ورامت المداخلة العلمية مساءلة الأدوار التاريخية التي اضطلع بها قدماء تلاميذ الثانويات الإسلامية في تشكيل الفعل الوطني، وتتبع تلك الديناميات التي نقلتهم من وضعية خاضعة لرقابة الحماية الاستعمارية إلى آفاق الاستقلال والمساهمة الجادة في بناء الدولة الوطنية الحديثة.

وأولت القراءة عناية خاصة ومكثفة لتجربة قدماء ثانوية مولاي إدريس بفاس، واصفة إياها بالفضاء الرمزي والثقافي الذي أسهم في بلورة وعي سياسي جماعي صلب داخل بنية الحركة الوطنية، وذلك من خلال تتبع المسارات السياسية والنضالية للشخصيات الوازنة والأعضاء الفاعلين الذين تخرجوا من هذا الصرح التعليمي العريق ولعبوا أدوارا ريادية في صياغة التاريخ المعاصر.

شملت الدراسة الرصد التوثيقي، ثم فككت بنية الخطاب السياسي الذي صاغته قيادات الحركة الوطنية قبيل عام 1944. واعتمد الباحث على استجلاء منطق الاستمرارية والقطيعة في مسارات ذلك الخطاب، متتبعا أثره البالغ في توجيه استراتيجيات الفعل السياسي إبان مرحلة المخاض من أجل الاستقلال، وصولا إلى مرحلة بلورة مشروعية الدولة الوطنية بعد عام 1956.

ومن هذا المنطلق المنهجي الصارم، قاربت الورقة البحثية الفجوة القائمة بين الشعارات السياسية التي تبلورت تزامنا مع تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال عام 1944، وبين ما انتهت إليه الممارسة السياسية الفعلية على أرض الواقع؛ سواء تم ذلك في سياق التعبئة الوطنية الشاملة للمطالبة بالاستقلال والحرية، أو في سياق التأسيس والأيام الأولى لبناء لبنات الدولة الوطنية المستقلة وسيادتها.

ذاكرة بناء الدولة بالمغرب

المؤرخ عبد الكريم مدون يفكك جدلية الثابت والمتحول بين الرؤية الملكية وأدبيات الحركة الوطنية

قدم عبد الكريم مدون، أستاذ التعليم العالي المتخصص في التاريخ المعاصر والراهن ورئيس الجمعية المغربية للبحث التاريخي، ورقة علمية رصينة قارب من خلالها موضوع ذاكرة بناء الدولة بالمغرب: رؤى متقاطعة بين الثابت والمتحول.

وفي معرض مداخلته، اتجه الباحث نحو تقديم قراءة جديدة ومنهجية لمنطق بناء الدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال، مستندا إلى قراءات متقاطعة تفكك المنطق الذي أسس عليه هذا البناء التاريخي. وحرص الدكتور مدون في طرحه على التأسيس لهذا التفكير من زاويتين؛ رصد في الأولى الرؤية الملكية مستندا إلى ما دونه الملك الراحل الحسن الثاني في كتاب التحدي حول مفهوم الأمة، وما قصده حين ربط بين الملكية والسلطان والديمقراطية في كتاب ذاكرة ملك. بينما خصص الزاوية الثانية لتتبع ومقاربة أدبيات وقراءات فاعلي الحركة الوطنية المغربية، وفي مقدمتهم علال الفاسي، وعبد الرحيم بوعبيد، وعبد الرحمان اليوسفي، وعبد الواحد الراضي.-

وتساءل الأستاذ مدون في ورقته عن الكيفية التي قارب بها هؤلاء الأعلام مفهوم الدولة، والمنطق الحاكم لتصوراتهم في مسار البناء. وأوضح المؤرخ المغربي أن هذه المقاربة سمحت بتقديم قراءة مغايرة للدساتير الستة التي عرفها تاريخ المملكة، بوصفها تعبيرا جليا عن التصورات المتبادلة بين القصر والحركة الوطنية حول منطق الدولة ومهنة الملكية كما وصفها الملك الراحل.

واختتم الباحث عبد الكريم مدون مداخلته بطرح تساؤل جوهري حول أبعاد الاحتفال بعيد الوحدة، حيث بحث في مدى تمثيل هذا الحدث، ببعده المقدس، للثابت الجوهري الذي يوحد رؤى الفاعلين السياسيين ضمن الرمزية الأساسية التي يجب أن يؤسس عليها بناء الدولة في المغرب.

المغربية (1961-1956): موازنة حذرة بين البراغماتية الوطنية والتطلعات الدولية

تطرق الباحث في التاريخ المعاصر والراهن، محمد إقبال السويدي، في مداخلته العلمية إلى دراسة التحديات الجسيمة التي واجهت الدبلوماسية المغربية في فجر الاستقلال ما بين عامي 1956 و1961. وسلط الضوء على الدور المحوري الذي لعبه رجل الدولة أحمد بلافريج في صياغة معادلة دبلوماسية دقيقة، وازنت ببراعة بين التأسيس المؤسساتي للدولة الناشئة وبين استكمال التحرير الترابي وجلاء الجيوش الأجنبية.

واستهل الدكتور السويدي قراءته التاريخية بتحديد ثلاثة مسارات معقدة تعين على بلافريج التوفيق بينها؛ تجسد الأول في المسار المؤسساتي الرامي إلى بناء جهاز دبلوماسي مغربي خالص، وتجلى الثاني في المسار السيادي المتمثل في تفكيك بنية الحماية ونيل الاستقلال الفعلي، بينما انصب المسار الثالث على البعد الإقليمي وكيفية التعامل مع ضغوط الانتماء المغاربي في ظل قطبية ثنائية دولية فرضت ميلا براغماتيا نحو المعسكر الغربي لضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني للمملكة.

وفي سياق تحليله للاستراتيجية المتبعة، تبنى محمد إقبال السويدي فرضية أساسية مفادها أن البراغماتية الوطنية شكلت العقيدة السياسية الحاكمة والموجهة لفكر بلافريج الدبلوماسي. وأوضح الباحث أن بلافريج قدم الأولوية القصوى للاستكمال التدريجي والآمن للسيادة الوطنية على حساب الانخراط العاطفي أو الفوري في المحاور الإقليمية والوحدوية، معتبرا أن تثبيت أركان الدولة الوليدة هو الشرط الأساسي والمنطلق الحتمي لأي دور إقليمي مستقبلي يمكن أن تلعبه البلاد.

وانتهى الدكتور السويدي في ختام مداخلته إلى صياغة ثلاث خلاصات جوهرية تلخص الفلسفة السياسية لتلك المرحلة: البراغماتية الوطنية كأداة تحررية؛ حيث أكد الباحث نجاح بلافريج في تحويل الخطاب الدبلوماسي من طابعه العاطفي المرتبط بمرحلة المطالبة بالاستقلال، إلى أداة تنفيذية وعملية لانتزاع السيادة وتفكيك بنية الحماية. واعتمد في ذلك على استراتيجية التدرج الدبلوماسي التي أتاحت للمغرب استرجاع أجزاء حيوية من أراضيه دون الانزلاق إلى مواجهات عسكرية غير محسوبة أو السقوط في عزلة دولية. ثم الرؤية الاستباقية؛ إذ بينت قراءة السويدي أن بلافريج امتلك وعياً مبكرا بأن بناء دولة وطنية صلبة وتأمين حدودها التاريخية عبر التفاوض المباشر مع القوى الاستعمارية السابقة يعد الضمانة الوحيدة والركيزة الأساسية لضمان مستقبل إقليمي مستقر ومستدام. وأخيرا مأسسة السيادة؛ وفي هذه الخلاصة، أبرز الباحث التوفيق البارع الذي حققه بلافريج بين إعلان الولاء المطلق للثوابت الملكية وبين مقتضيات العمل المؤسساتي العصري. وهو الأمر الذي أفضى إلى تحويل وزارة الشؤون الخارجية إلى وزارة سيادية قوية قادرة على المناورة بمرونة فائقة في زمن الحرب الباردة، مما جعل المغرب يحافظ على تموقعه الاستراتيجي في المعسكر الغربي دون التفريط في التزاماته الدولية.

الأرشيف الدبلوماسي والصحافة الدولية

تمثلات الاستقلال في الذاكرة السياسية المغربية
وقراءة مقارنة لمذكرات بوستة وأيت إيدر

شهد الملتقى العلمي تقديم مداخلة تحت عنوان؛ تمثلات الاستقلال في الذاكرة السياسية المغربية: قراءة مقارنة لمذكرات محمد بوستة ومحمد بنسعيد أيت إيدر، والتي تقدم بها الباحث والأكاديمي المغربي منعم بوعملات، أستاذ التعليم العالي المتخصص في التاريخ المعاصر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية.

هدفت هذه الدراسة المقارنة إلى تسليط الضوء على مذكرات قامة سياسية وتاريخية بارزة؛ هما الراحل محمد بوستة والراحل محمد بنسعيد أيت إيدر، وذلك من خلال كتابيهما المرجعين: «امحمد بوستة: الوطن أولا»، و«هكذا تكلم محمد بنسعيد أيت إيدر». وتأسست المداخلة على إشكالية محورية سعت إلى فهم كيفية تحول الاستقلال من حدث تاريخي إلى صور ذهنية متباينة، تحكمت في تشكيلها التنشئة الاجتماعية، والتكوين المعرفي، والمسارات النضالية لكل منهما.

وأبرزت المداخلة تقابلا جليا بين ذاكرة رجل الدولة التي يجسدها محمد بوستة بتكوينه القانوني وانخراطه في العمل الحزبي المؤسساتي، وذاكرة المقاوم التي يمثلها بنسعيد أيت إيدر بنضاله الميداني في جيش التحرير.

وأظهرت الدراسة المقارنة تباينا واضحا في رؤى الرجلين؛ فبينما رأى بوستة في الاستقلال انتصارا وطنيا وتتويجا لمسار تفاوضي أرسى دعائم معركة البناء، قرأه أيت إيدر بوصفه فرصة مهدورة لم تستكمل تحرير كافة التراب الوطني آنذاك، وشكل منطلقا لأزمة سياسية بدأت مع حكومات ما بعد الاستقلال.

وخلصت المداخلة العلمية لبوعملات إلى أن الاستقلال في ذاكرة الرجلين شكلت نسقا معرفيا يعكس تنوع تاريخ المغرب المعاصر الذي يرسو على ثوابت الوطنية ورفض الاستعمار.

كما اعتبر الباحث أن هذا التباين يفتح رحاب الاختلاف المرن في التصورات والتقديرات والنتائج والمآلات، مؤكدا أن الجمع بين هاتين الذاكرتين يعد مدخلا أساسيا لفهم أكثر توازنا لمسار بناء الدولة الوطنية في المغرب.

مسار استقلال المغرب في مرآة الأرشيف الدبلوماسي الأمريكي

قدم الباحث والأستاذ الأكاديمي المغربي، الدكتور محمد مزيان، قراءة تاريخية معمقة رصد من خلالها المواقف والسياسات الأمريكية تجاه القضية المغربية إبان فترة السعي نحو الاستقلال، مستندا في تحليله على وثائق الأرشيف الدبلوماسي الأمريكي.

وفي تفاصيل قراءته التاريخية، سلط الدكتور محمد مزيان الضوء على طبيعة الموقف الأمريكي من الأزمة الفرنسية المغربية، مبرزا السياقات التاريخية والمواقف الرسمية لواشنطن تجاه مسار المغرب نحو استقلاله، ولا سيما في خضم الأحداث المتسارعة التي شهدتها البلاد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. واستعرض الباحث الكيفية التي صاغت بها الإدارة الأمريكية قراراتها وتوجهاتها في تلك المرحلة، معتمدة في ذلك على المبادئ الموجهة لسياستها الخارجية، وما فرضته مقتضيات حلف شمال الأطلسي، بالإضافة إلى استراتيجيتها الخاصة بشمال إفريقيا لضمان مصالحها الحيوية.

وفي السياق ذاته، جادل الدكتور محمد مزيان بأن المغرب شكل أحد الرهانات الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية في عالم اتسم بتضارب المصالح. وأوضح الباحث أن مسار الانتقال نحو الاستقلال خضع لتحولات وتغيرات عميقة في التحالفات والمواقف السياسية؛ حيث رصد المؤشرات التي أبرزت تخلي السلطان سيدي محمد بن يوسف تدريجيا عن الفرنسيين وحلفائهم من النخب التقليدية، متجها نحو التحالف مع الحركة الوطنية.

كما أشار الدكتور محمد مزيان إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت في عملها بالمغرب إلى دعم حليفتها فرنسا، لكن دون أن يؤدي ذلك إلى إثارة قلق السلطان والوطنيين على حد سواء. وأكد الباحث أن الهاجس الأكبر لواشنطن كان يكمن في الحفاظ على أمن وسلامة قواعدها العسكرية في المغرب، وهو ما دفعها إلى تبني "سياسة واقعية" في علاقاتها مع مختلف الأطراف المعنية، متفادية التضحية بفرنسا قربانا على مذبح المثالية السياسية، وهو ما أكد المؤرخ بأنه يتضح بجلاء من خلال الأرشيف المعتمد في دراسته.

واختتم الدكتور محمد مزيان مداخلته العلمية بالتأكيد على أن الأرشيف الدبلوماسي الأمريكي يمثل أداة معرفية حاسمة تساعد على فهم الروابط الزمنية والأنماط الموضوعية التي ترسخ الشعور بالاستمرارية بين العصور التاريخية، مبرزا أن هذا المنظور يتيح للباحثين والمؤرخين استيعاب تاريخ العالم والتاريخ المتصل، وقضايا الذاكرة، وتأثيرات الحرب الباردة والحركات الاستقلالية وفق منظار أفقي وبمقاربات متعددة الزوايا.

القضية المغربية وتحقيق الاستقلال في الصحافة الدولية

استهل محمد أبيهي أستاذ التاريخ المعاصر والراهن بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس بالرباط، ورئيس مركز موكادور للدراسات والأبحاث، مداخلته العلمية بالإشارة إلى أن التعامل مع المصادر الصحفية الأجنبية يثير إشكالات منهجية دقيقة تتعلق أساسا بجدلية الموضوعية والذاتية في تناول الخبر الصحفي.

وأكد الباحث أن الاستعانة بهذه المصادر تظل ممكنة ومثمرة تاريخيا، شريطة إدراجها ضمن إطار منهجي علمي رصين يعتمد على الفحص الدقيق لمضامينها، وخلفياتها، وتوجهاتها الأيديولوجية؛ وهو ما يستلزم من المؤرخ بذل جهد مضاعف لقراءتها من زوايا متعددة بغية بناء رؤية موضوعية للحدث التاريخي.

وأوضح الأستاذ محمد أبيهي في معرض تحليله، أن الأرشيف الصحفي الأجنبي يزخر بقصاصات إخبارية ومقالات رأي تشكل في مجملها مادة تاريخية غنية للغاية. وذكر كيف أن هذه الصحافة غطت فترات وأحداثا تاريخية مفصلية في المغرب، مبرزا على سبيل المثال تغطيتها لحرب تطوان عام 1860م. كما أفاد الباحث بأن هذا الأرشيف وفر تفاصيل دقيقة حول مجمل الأحداث السياسية والاقتصادية والثقافية التي شهدها المغرب إبان زمن الحماية الفرنسية.

وفي سياق متصل، تطرق أبيهي إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، مبينا أن المغرب كان حينها محورا رئيسيا لاهتمام الصحافة الدولية، والتي تنوعت موضوعاتها وكشفت عن جوانب جديدة من رؤية الصحافة الأجنبية لقضاياه السياسية وحركات مناهضة الاستعمار. وفي هذا الصدد، شدد الباحث على أن تلك الأرشيفات الصحفية تطرح إشكالات منهجية جوهرية تتعلق بالمسافة النقدية الصارمة التي ينبغي على الباحث التزامها بدقة أثناء تعامله مع تلك المصادر الصحفية.

وفي ختام ورقته العلمية، فتح الأستاذ محمد أبيهي آفاقا جديدة للبحث التاريخي من خلال طرحه لجملة من التساؤلات الإشكالية والمركزية؛ كيف يمكن إعادة التفكير في حدث استقلال المغرب بمقاربة علمية جديدة، مجددة وشمولية، انطلاقًا من المصادر الصحفية؟ وما هي الخلفيات المؤسسة للسردية الصحفية الدولية حول القضية المغربية؟ وكيف تناولت هذه الصحافة ذاكرة النضال السياسي الوطني ضد الاستعمار؟ وختاما، كيف يمكن معالجة هذه السرديات في بناء رؤية موضوعية لتاريخ المغرب قبيل الاستقلال؟

قراءة في مسارات المغرب بعد الاستقلال: الباحث محمد براص يسلط الضوء على تحديات التوافق السياسي وبناء الدولة الوطنية

قدم محمد براص، المتخصص في التاريخ المعاصر والخبير الاستراتيجي في التاريخ العسكري، ورقة علمية رصينة قارب من خلالها فترة دقيقة من تاريخ المغرب الحديث، حملت عنوان؛ المغرب بين منعطف الاستقلال وتحديث الدولة الوطنية: إشكالات التوافق السياسي والمجتمعي والصراع الدولي.

استهدفت الورقة العلمية التي طرحها الباحث محمد براص تقديم قراءة تاريخية جديدة تعتمد على بنية أرشيفية راهنية، حيث سعى من خلالها إلى استجلاء أدوار وتفاعلات ثلاثة أحزاب مغربية مركزية في علاقتها ببنية اجتماعية مركبة. وحرص الباحث في طرحه على معالجة المعطيات التاريخية بروح أكاديمية بناءة ونزيهة، بغرض الفهم العميق لتاريخ الزمن الراهن لبنية دولة عانقت الاستقلال وهي محملة بتراكمات ذات أبعاد محلية ودولية متشابكة.

وسجل محمد براص في مداخلته أن فترة ما بعد حصول المغرب على استقلاله تميزت بمعطيات وظروف سياسية بالغة الصعوبة؛ إذ برزت حينها حاجة ملحة وملتفتة لبناء الأسس الجوهرية للمغرب المستقل.

وأوضح الباحث أن تلك المرحلة شهدت وصول المفاوضات بشأن استرجاع المناطق المحتلة من طرف إسبانيا إلى ذروتها، بالتزامن مع عدم وضوح معالم الحكومة المغربية بشكل تام، وغياب موافقة كاملة عليها من لدن جميع الهيئات السياسية القائمة آنذاك.

وأشار المتدخل إلى أن هذه التطورات الاستثنائية وضعت الأحزاب المغربية أمام مسؤولية أساسية ومحورية للإسهام في طرح ومناقشة مختلف القضايا المرتبطة بتلك الظروف، والملابسات العامة المحيطة بالملفات الساخنة التي كانت قيد التفاوض.

وفي السياق ذاته، أكد براص أن هذه المعطيات المتداخلة ضاعفت من صعوبة تحقيق تواصل سلس ومستمر بين التنظيمات السياسية وعموم المواطنين، خاصة في ظل بنية اجتماعية مغربية مركبة جمعت تاريخيا بين المسلمين واليهود.

وخلص الدكتور محمد براص في ختام ورقته العلمية إلى طرح تساؤل جوهري حول كيفية تعامل أبرز الأحزاب السياسية المغربية مع هذه البنية المجتمعية المركبة في سياق تلك الظروف الصعبة، باعتبار المجتمع المكون الأساسي والموجه لمنظومة المؤثرات التي رسمت المسارات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

بيداغوجيا الاستقلال في المنظومة التعليمية المغربية: موازنة دقيقة بين توهج الذاكرة وصرامة التاريخ

شكلت المادة التاريخية، ولا تزال، ركيزة أساسية في بناء الصرح الفكري والمعرفي للمتعلم المغربي، متجاوزة حدود السرد الجاف لتصبح أداة حية لتنمية الذكاء الاجتماعي والحس النقدي. وفي ورقة بيداغوجية رصينة، سلطت الدكتورة ماجدة الهاشمي، الأستاذة الباحثة بمدارس البعثة الفرنسية بالمغرب والمشهود لها بعميق أبحاثها في تاريخ الرق وحركية المجتمع، الضوء على المعالجة التعليمية لواحد من أبرز المنعطفات الوطنية: «موضوع الاستقلال وكفاح الشعب المغربي».

واعتبرت الباحثة في قراءتها أن مادة التاريخ لم تنفصل يوما عن دورها الوظيفي داخل المجتمع؛ إذ إنها سعت بالأساس إلى تزويد الناشئة بالأدوات المعرفية والمنهجية التي تتيح لهم تفكيك الماضي، رغبة في فهم تعقيدات الحاضر واستشراف آفاق المستقبل. وبهذا المعنى، أكد الطرح أن التاريخ استمد شرعيته المجتمعية القصوى من قدرته على تكوين مواطن يستوعب مجتمعه بدقة، ويتموضع فيه بشكل إيجابي ليتحول إلى فاعل حقيقي صانع للأثر.

وفي سياق متصل، أوردت الورقة التحليلية أن الدروس المتعلقة بالاستقلال كادت تكون قاسما مشتركا لا يخلو منه أي منهاج دراسي عبر العالم، ولا سيما في الدول التي عانت من ربقة الاستعمار وخاضت مسارات نضالية مريرة لاستعادة سيادتها. فالمنظومات التعليمية عامة، ودرس التاريخ خاصة، وجدا في هذا الموضوع القناة الأمثل والوسيلة الحيوية لتمرير الأبعاد الوجدانية والسياسية المرتبطة بتلك اللحظة التأسيسية الفاصلة التي نقلت الأمة من قيود الاستعمار إلى معانقة الحرية.

شملت مقاربة الهاشمي التوصيف وتوغلت في العمق المنهجي لتدريس تاريخ كفاح المغرب من أجل الحرية واستكمال الوحدة الترابية؛ إذ رأت فيه أداة منهجية متكاملة تهدف إلى وضع المتعلم في قالب يدرك من خلاله أن التاريخ هو معرفة علمية خاضعة بطبيعتها للنقد والتحليل.

ودعت المقاربة إلى ضرورة إحداث موازنة دقيقة وحرجة بين مفهومين متداخلين: الذاكرة الجماعية بوصفها تمثلا عاطفيا مشتركا للماضي يسهم في رسم الهوية الوطنية وتثبيت ركائزها، وبين التاريخ بوصفه إعادة بناء علمي وموضوعي للوقائع. إن هذه التوأمة الإيجابية هي الكفيلة بإنتاج معرفة تاريخية رصينة تخدم قيم المواطنة الواعية وتؤسس لوعي وطني مسؤول.

واختتمت الأستاذة الهاشمي الورقة بطرح إشكالات جوهرية وضعت اليد على الجرح البيداغوجي، حاصرة الأفق المستقبلي في تساؤلين مركزيين: ما هي الحدود الفاصلة والتقاطعات القائمة بين الذاكرة والتاريخ في تدريس موضوع الاستقلال؟ وإلى أي حد أسهمت البيداغوجيا، من خلال تدريس هذا الموضوع، في بناء معرفة تاريخية نقدية تنمي الحس التحليلي والوعي الوطني لدى متعلمي اليوم؟

قبل أن نلج إلى تفاصيل التجربة الإبداعية والبحثية للكاتب والمترجم مزيان رحو، نجد أنفسنا أمام مسار استثنائي جمع بين شغف المعرفة وهاجس الكتابة، وبين البحث الأكاديمي الصارم والانشغال العميق بأسئلة الأدب والترجمة والهوية. فمن خلال أعماله الروائية وترجماته الأدبية ودراساته الأكاديمية، استطاع أن يرسخ حضوره ضمن الأصوات التي تسهم في توسيع آفاق الأدب الأمازيغي وإغناء رصيده النصي، سواء عبر الانفتاح على المنجز الأدبي العالمي أو من خلال استكشاف أشكال سردية جديدة تلامس القضايا الكونية الراهنة.

في هذا الحوار مع جريدة "العالم الأمازيغي"، يفتح مزيان رحو نافذة على محطات من سيرته الشخصية والعلمية، ويتحدث عن تجربته في الترجمة الأدبية، وعن رهانات الرواية الأمازيغية المعاصرة، كما يقف عند روايته الأخيرة "Asegg"as Asmttan" التي تمزج بين الخيال العلمي والأسئلة البيئية والوجودية، مستعرضا رؤيته لدور الأدب في مساءلة التحولات الكبرى التي يعيشها الإنسان والعالم اليوم. حوار يكشف جوانب من تجربة كاتب يواصل الاشتغال على مشروع ثقافي وإبداعي يجعل من اللغة الأمازيغية فضاء للابتكار والانفتاح والتجديد.

الباحث المترجم والروائي "مزيان رحو" في حوار مع "العالم الأمازيغي" :

الرواية الأمازيغية اليوم قادرة على الانطلاق من خصوصيتها الثقافية نحو أفق إنساني كوني

حاوره: خيرالدين الجامعي

بداية، نرحب بك على صفحات جريدة "العالم الأمازيغي"، كيف تقدم نفسك لقراء الجريدة، وما أبرز ملامح مسارك الشخصي والأدبي؟

أنا مزيان رحو، باحث في الأدب والترجمة، ومترجم وروائي. انشغل مساري، على امتداد سنوات، بخدمة اللغة والأدب الأمازيغيين، سواء من خلال البحث الأكاديمي في الترجمة، أو عبر نقل أعمال أدبية عالمية إلى الأمازيغية، أو من خلال الكتابة الإبداعية الروائية.

كيف كانت نشأتك، ومتى بدأ اهتمامك بالأدب والكتابة، وما العوامل التي أسهمت في صقل هذا الشغف؟

أنا من مواليد مدينة الناظور ولكن ترعرعت ببلدة ببني أنصار، وفي وقت مبكر من حياتي بدأ شغفي بالقراءة، خاصة الأدب الفرنسي. وعلى الرغم من أن توجهي الدراسي الأول كان علميا، فإن علاقتي بالأدب ظلت قوية، وقد ساهمت القراءة المستمرة والانفتاح على لغات متعددة في صقل هذا الميل.

ما هو مسارك الأكاديمي، وما أهم المحطات التي أثرت في تكوينك العلمي والفكري؟

كان مساري الأكاديمي متنوعا وغنيا بالمحطات؛ انطلقت من الدراسات العلمية، ثم مررت بتكوينات تقنية ومهنية، قبل أن أعود إلى الجامعة في مجال الدراسات الفرنسية والترجمة، إلى أن توج هذا المسار بالحصول على الدكتوراه سنة 2022 في الأدب الفرنسي، ببحث تناول الترجمة الأدبية من الإنجليزية إلى الأمازيغية، بترجمة روايتين للكاتب الأمريكي جون شتاينبيك «Of Mice and Men» و «The Pearl».

كيف تفاعلت تجربتك الأكاديمية أو المهنية مع مشروعك الإبداعي، وهل كان الانتقال إلى الكتابة الروائية تدريجيا أم موازيا لمسارك العلمي؟

أستطيع القول إن المسارين كانا متوازيين ومتكاملين؛ فالعمل الأكاديمي منحني أدوات التحليل والوعي بالنص، بينما ظلت الكتابة الإبداعية فضاء للتعبير الحر والتخييل. أما الانتقال إلى الرواية كان تدريجيا، لكنه لم يكن منفصلا عن مساري الأكاديمي.

كيف تقيم اليوم حضور الأدب الأمازيغي داخل المشهد الثقافي المغربي، وهل هناك تطور ملموس في الاعتراف به؟

بلا شك، هناك تطور ملموس في حضور الأدب الأمازيغي المكتوب، سواء على مستوى النشر أو الاهتمام الأكاديمي والنقدي. ومع ذلك، ما زلنا في مرحلة البناء التي تحتاج إلى مزيد من الدعم المؤسساتي وتوسيع قاعدة القراء.

في نظرك، ما موقع الرواية الأمازيغية ضمن الأدب المغاربي والعالمي، وهل أصبحت قادرة على تناول قضايا كونية؟

الرواية الأمازيغية اليوم بدأت تفرض مكانتها تدريجيا، وهي قادرة على الانفتاح على القضايا الكونية الكبرى، من أسئلة الهوية إلى التحولات الاجتماعية والبيئية والوجودية، وروايتي الأخيرة "أسكواس أسمتان" تندرج ضمن هذا المسار بمحاولة إدراج جنس أدبي فرعي جديد في الخيال العلمي الذي يتطرق الى قضايا بيئية كونية انطلاقا من أرض أمازيغية.

ما الذي دفعك إلى الاهتمام بترجمة الأدب، خاصة إلى اللغة الأمازيغية، بدل الاكتفاء بالإنتاج الإبداعي؟

الترجمة بالنسبة إلي ليست نشاطا موازيا، بل تمثل مشروعا ثقافيا ومعرفيا رافق مساري الأكاديمي منذ بداياته. فقد واكبتني الترجمة الأدبية في مختلف مراحل تكويني الجامعي؛ إذ كان أول بحث أنجزته لنيل الإجازة في الدراسات الفرنسية مخصصا لموضوع ترجمة ملحمة "دهار أوبران" من الأمازيغية إلى الفرنسية. ثم تعزز هذا الاهتمام أكثر مع التحاقي بماستر الأدب والترجمة، الذي توج ببحث حول إعادة إحياء اللغة الأمازيغية عبر الترجمة، باعتبارها أداة أساسية في بناء الرصيد النصي وتوسيع آفاق التعبير الأدبي. وفي مرحلة الدكتوراه، تواصل هذا المسار البحثي من خلال دراسة تناولت الترجمة الأدبية من الإنجليزية إلى الأمازيغية، وهو ما رسخ قناعتي بأن الترجمة ليست مجرد نقل للنصوص، بل جسر ثقافي يربط الأمازيغية بالمنجز الأدبي العالمي ويسهم في تطويرها وإغنائها.

إلى أي حد يمكن اعتبار الترجمة رافعة أساسية لتطوير الأدب الأمازيغي وتوسيع رصيده النصي؟

الترجمة بالنسبة إلي كما قلت، هو مشروع ثقافي أساسي، أعتبرها رافعة مركزية، لأنها تسهم في بناء رصيد نصي مكتوب، وتفتح آفاقا جديدة أمام الكتاب والقراء، كما تساعد على تطوير الأساليب والتصورات الجمالية داخل الأدب الأمازيغي.

ما أبرز التحديات التي واجهتها أثناء ترجمة أعمال عالمية مثل "Of Mice and Men" و"The Pearl" إلى الأمازيغية؟

تمثل التحدي الأساس في ترجمة هذا النوع من الأعمال الأدبية في كيفية نقل كثافتها الإنسانية وحمولتها الثقافية، مع صون بنيتها الجمالية وفرادتها الأسلوبية داخل اللغة الأمازيغية. ولم يكن الأمر يتعلق بمجرد نقل لغوي مباشر، بل بعملية تأويلية دقيقة تستحضر خصوصية النص المصدر وخصوصية أفق التلقي لدى القارئ الأمازيغي. ومن هذا المنطلق، كان من الضروري اللجوء إلى ما يمكن تسميته بـ«توطين النص»، أي إعادة إدماجه داخل سياق ثقافي محلي يجعله أكثر قابلية للتلقي والاستيعاب.

ولهذا سيجد القارئ، عند قراءته للترجمة الأمازيغية لرواية «Of Mice and Men»، حضورا واعيا لتقنية التكييف في الترجمة الأدبية، سواء على مستوى تمثيل العادات والتقاليد، أو في ما يخص بعض التسميات المرتبطة بالأشخاص والأماكن، بما يضمن تحقيق قدر من التكافؤ الثقافي والجمالي. فالغاية لم تكن استنساخ النص الأصلي حرفيا، بل إعادة إنتاجه داخل بنية لغوية وثقافية جديدة، تحافظ على جوهره الإنساني والدلالي، وتجعله في الآن نفسه منسجما مع المرجعيات المحلية للقارئ الأمازيغي.

روايتك الأخيرة "Asegg"as Asmttan"، ما الفكرة المركزية التي انطلقت منها، وكيف تشكلت ملامحها الأولى؟

انطلقت هذه الرواية من تأمل شخصي وعميق في مصير الإنسان وهو يواجه عالما تتسارع فيه الأزمات والتحولات بشكل يكاد يفوق قدرته على الاستيعاب، خاصة ما يرتبط بالاختلالات المناخية وأسئلة الوجود والمآل. وقد ازداد هذا الهاجس إلحاحا بعد التجربة الإنسانية القاسية التي عاشها العالم خلال أزمة COVID-19، وهي لحظة كشفت لنا، بوضوح مؤلم، هشاشة الإنسان مهما بلغ من تقدم، ودفعتنا إلى إعادة طرح أسئلة كبرى حول الحياة والموت والخوف والمستقبل.

تناولت في الرواية موضوع التحولات المناخية الحادة؛ ما الذي حفزك لاختيار هذا البعد البيئي؟

لأن التحولات المناخية لم تعد مجرد موضوع علمي يناقش داخل المختبرات أو التقارير المتخصصة، بل أضحت قضية إنسانية كبرى تمس حاضر الإنسان ومستقبله، كان من الطبيعي أن تجد صداها داخل العمل الروائي. فالأدب، في نظري، ليس منفصلا عن قضايا عصره، بل هو أحد الفضاءات الأكثر قدرة على التقاط القلق الجماعي وتحويله إلى أسئلة إنسانية وجمالية. وقد ازداد هذا الوعي لدي في مرحلة شعر فيها الإنسان المعاصر بأنه يعيش على حافة المجهول، محاصرا بالقلق وبأسئلة لا إجابات جاهزة لها.

تمزج الرواية بين الخيال العلمي والتشويق والقضايا البيئية؛ كيف اشتغلت على هذا التداخل من حيث البناء السردي؟

حرصت على بناء سرد متدرج يجمع بين عنصر التشويق وامتداد الخيال العلمي، حتى يظل القارئ مشدودا إلى الحبكة، وفي الآن نفسه منفتحا على الأسئلة الفكرية التي يطرحها النص.

من خلال شخصية "ميمون"، ما الرسائل التي أردت إيصالها حول الإنسان المعاصر وعلاقته بالتحولات الكبرى، وهل تعكس الشخصية تجارب واقعية؟

ميمون ليس مجرد شخصية روائية، بل هو في العمق تجسيد للإنسان المعاصر في مواجهة القلق والتحولات الكبرى التي تفرضها سرعة العالم وتقلباته. لقد حرصت على أن يحمل أبعادا إنسانية وواقعية، بحيث يعكس صراع الفرد مع عالم سريع التغير، تتداخل فيه الأسئلة الوجودية مع التحولات الاجتماعية والحضارية.

ميمون عاش بين الضفتين: الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، حيث تشكل وعيه اللغوي والثقافي والوجداني، والضفة الشمالية التي هاجر إليها مضطرا، كما هو حال كثير من أبناء الريف. ومن خلال هذه التجربة، أصبح يجسد التوتر الخلاق بين حضارتين مختلفتين: حضارة تمتلك أدوات القوة والتطور وتفرض حضورها، وأخرى تحاول أن تقاوم وتحافظ على ذاتها وهي تواجه ضغط تلك القوة. غير أن ميمون، في نهاية المطاف، يتجاوز حدود الانتماء الجغرافي والثقافي ليغدو شخصية كونية؛ إنه الإنسان الباحث عن الخلاص، لا لنفسه فقط، بل للكون بأسره، في مواجهة المصير المشترك الذي يهدد الجميع.

حضور منظمة تتحكم في المناخ داخل الرواية يفتح أفق التأويل؛ هل هو طرح نقدي لواقع معين أم اختيار تخييلي صرف؟

قد يبدو هذا الاختيار، في مستواه السردي الأول، اختيارا تخييليا صرفا، غير أنه في العمق يظل مفتوحا على أفق تأويلي ذي بعد نقدي وفلسفي واضح. فحضور هذه الجهة المتحكمة ليس مجرد عنصر روائي وظيفي، بل هو تمثيل رمزي لبنيات القوة الخفية التي تسعى إلى توجيه مصير الإنسان المعاصر والتحكم في مسارات العالم.

في هذا المعنى، يمكن قراءة هذا الاختيار بوصفه نقدا لهيمنة اللوبيات ومراكز النفوذ الكوني التي تتجاوز الحدود الجغرافية والانتماءات القومية، وتشتغل بمنطق السيطرة الشاملة على الإنسان ومصيره. فالرواية تطرح، من خلال هذا التخييل، سؤال العلاقة الملتبسة بين السلطة والعلم، وكيف يمكن للمعرفة، حين تقع تحت هيمنة قوى المصالح، أن تتحول من أداة لتحرير الإنسان إلى وسيلة لإخضاعه وإعادة تشكيل وجوده وفق منطق التحكم.

بعد تجربتك مع "Tagat n Yizan" و"Asegg"as Asmttan"، ما أبرز تحولاتك الأسلوبية، وما مشاريعك القادمة في مجالات الرواية والترجمة والبحث؟

عرفت، من خلال تجربتي مع "La malédiction des mouches (Tagat n Yizan)" و "Asegg"as Asmttan"، انتقالا تدريجيا نحو نضج أوضح على مستوى البناء السردي، مع اشتغال أعمق على القضايا المركبة وتداخل المستويات الدلالية في النص.

فـ «Tagat n Yizan» كانت في الأصل تجربة كتابة بالفرنسية قبل أن تُعاد صياغتها وتستقر في الأمازيغية عبر الترجمة، وهو ما منحها طابعا انتقاليا بين لغتين ورؤيتين سرديتين. أما «Asegg"as Asmttan» فهو عمل إبداعي مكتوب مباشرة بالأمازيغية، ويشكل في الآن نفسه امتدادا لذلك المسار الأول، خصوصاً في علاقته بتخييل ينفتح على أفق يُقارب ما يمكن تسميته بالخيال العلمي.

أما بخصوص المشاريع القادمة، فهي تتجه في عدة مسارات متوازية: الرواية، الترجمة، والبحث الأكاديمي، مع تركيز خاص على تطوير الكتابة الروائية بالأمازيغية من حيث الشكل والتقنيات. وفي هذا الإطار، أنا بصدد إنجاز رواية بوليفونية، تقوم على تعدد الأصوات السردية، وتروي معاناة شخصيات مختلفة داخل فضاء مشترك، تتشابك فيه العلاقات العائلية والجوارية والصداقات المركبة، بما يعكس تعقيد التجربة الإنسانية في سياقها الاجتماعي.

ⵜⵣⵔⴰ ⵖ ⵜⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⵏⵜ

ⵜⵉⵎⵎⵓⵔⵉⵏ

100%

ⴰⵎⵓⵜⵉⵎ ⵏⵜⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ

زيت الزيتون واد سُوسْ

100%
زيت الزيتون

منتوج المغرب

ⵖⵣⴰⵔ ⵏ 60 ⵖⵓⵣⵣⵓ ⴰⵓ ⵏ ⵖⵜⵖⴰ

ⵜⵖⵓⴰⵣⵜ ⴰⵎⵍⵉⵍ 25 16 14 ⵖⵏⵓ HFO